جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا الإقليمية 2011-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

كاتية ماحور

صارة مزازيغ

إشراف الأستاذة:

يمينة عطيش

أعضاء لجنة المناقشة:

د. فتيحة شيخ..... رئيسة.

أ. يمينة عطيش..... مشرفة ومقررة.

أ. وهيبة تباني..... مناقشة وممتحنة.

السنة الجامعية 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الـــرحيم

دعاء

((آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ آمَنَ بِا ۦ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ۚ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (285)لَا يُكَلِّفُ ا ۟ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ(286))

سورة البقرة:الآية(285- 286).

اللّهم إنّا نسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبّلا، ربنا لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا، وذكرنا أنّ الإخفاق هو سرّ النجاح، فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا بكرامتنا فلا تأخذ منّا اعتزازنا.

الشكر والعرفان

الشكر أولا عزّ وجل الذي وفقنا في أداء هذا العمل وسهّل لنا السبل لإنجازه ، راجينا منه أن ينفعنا وينفع به غيرنا.

نتقدم بجزيل الشكر مع فائق الاحترام والتقدير للأستاذة الفاضلة السيدة يمينة عطيش التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة والتي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها السديدة والمعاملة الطيبة طيلة فترة إنجاز هذا العمل المتواضع ولكي نكون أهلا لتقديم هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل مع كامل الإحترام والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على رأسها الدكتورة فتيحة شيخ والأستاذة وهيبة تباني، اللواتي نشكرهن على قبولهن مناقشة هذه المذكرة.

ولا يسعنا أيضا إلاّ أن نتقدم بأسمى عبارات الإحترام والتقدير لأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو، الذين مثلوا لنا القدوة الحسنة في العمل والتفاني في سبيل تحصيل العلم والمعرفة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما في الوجود: إلى التي جعل ا الجنّة تحت أقدامها وغمرتني بعطفها وحنانها وأنارت درب حياتي بحبها، إلى التي لم تبخل علي يوما بنصيحة أو دعوة صالحة، إلى الصدر الحنون أميّ الغالية.

إلى والدي الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع أمان أحتمي به من نائبات الزمان والذي تحمل عبئ الحياة حتى لا أشعر بالحرمان.

وأتمنى من ا أن يطيل في عمرهما وأن يمنحهما الصّحة والعافية.

إلى روح جديّ اللّذان كانا سيفرحان كثيرا معي في مثل هذا اليوم.

إلى روح عمتّي التي تمنّيت حضورها معي والتي كانت ستفرح كثيرا لأجلي.

إلى كلّ أفراد عائلتي وأقاربي.

إلى أختي رادية التي أبارك لها نجاحها في شهادة البكالوريا والتي أتمنى لها كل النجاح في مشوارها الجامعي.

إلى أختي الكتكوتة "أيلين"

إلى صديقتي الغاليتين على قلبي سيليا وجوهر.

إلى زميلتي صارة.

إلى صديقتي فاطمة مسعود التي أشكرها على مساعدتها لنا في تركيب هذه المذكرة.

وإلى كلّ أصدقائي الذين تعرفت عليهم خلال مشواري الجامعي والذين أتمنى لهم كلّ النجاح

«كاتية ماحور»

الإهداء

مصدقا لقوله تبارك وتعالى "من شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم"

النمل الآية :40"

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما.

إلى مفاتيح الجنة إلى اللذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما أمي و أبي.

إلى من أدين لهم بالفضل والنبل إخوتي و أختي العزيزة.

إلى زميلتي ورفيقة دربي كاتية.

إلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي ثمرة جهدي المتواضعة .

صارة مزازيغ

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة:

❖ الفصل الأول: الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية:

✓ **المبحث الأول: تطور الدبلوماسية الجزائرية:**

- المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية (في الفترة الممتدة من 1954–1962).
- المطلب الثاني:الدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال (1962–1978).
- المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية (من 1992 إلى 1999 _ 1999 إلى 2017).

✓ **المبحث الثاني: أسس الدبلوماسية الجزائرية:**

- المطلب الأوّل: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.
- المطلب الثاني: سمات الدبلوماسيّة الجزائرية.
- المطلب الثالث: أهداف الدبلوماسيّة الجزائريّة ومرتكزاتها.

✓ **المبحث الثالث: نماذج الوساطات الجزائرية في حل القضايا الإقليمية و الدولية:**

- المطلب الأول: الوساطة الجزائرية لتحرير الرهائن الأمريكيين 1981.
- المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية 1983.
- المطلب الثالث : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتيرى.

❖ الفصل الثاني: تحركات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي 2011– 2017

✓ **المبحث الأول: دور الجزائر في دعم قضية الصحراء الغربية:**

- المطلب الأول: جذور القضية الصحراوية .
- المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية .
- المطلب الثالث: موقف الجزائر وجهودها إزاء قضية الصحراء الغربية.

✓ **المبحث الثاني: دور الجزائر في الأزمة الليبية:**

- المطلب الأول: تطورات الأزمة الليبية.
- المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

- المطلب الثالث: موقف وجهود الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الليبية.

✓ **المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي:**

- المطلب الأول: طبيعة النزاع في مالي.
- المطلب الثاني: تداعيات النزاع في مالي على الأمن الجزائري واستراتيجيات المواجهة.
- المطلب الثالث: موقف الجزائر وجهودها إزاء النزاع في مالي .

❖ الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بين النجاحات و المعوقات :

✓ **المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية إقليميا، قاريا ودوليا:**

- المطلب الأوّل: الدور الجزائري على المستوى الإقليمي.
- المطلب الثاني: الجزائر والدائرة الإفريقية .
- المطلب الثالث: الدبلوماسيّة الجزائرية على المستوى الدولي.

✓ **المبحث الثاني: معوقات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي:**

- المطلب الأول: التواجد الأمريكي في إفريقيا.
- المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية الروسية، الصينية في إفريقيا .
- المطلب الثالث: التواجد التركي، الإيراني، الخليجي، الإسرائيلي في إفريقيا .

✓ **المبحث الثالث: موقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل التوازن الإستراتيجي الجزائري - المغربي**

- المطلب الأول: الإستراتيجية المغربيّة في إفريقيا.
- المطلب الثاني: التنافس الجزائري–المغربي.
- المطلب الثالث: تداعيات التنافس الجزائري المغربي.

خاتمة.

قائمة المراجع .

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

لقد مرت الدبلوماسية الجزائرية بفترات مختلفة، بدءاً بدبلوماسية ما قبل الثورة مع الرواد الأوائل ثم دبلوماسية الثورة التي كرست مجموعة من المبادئ التي سارت وفقها الدبلوماسية الجزائرية والتي لازالت تتمسك بها حتى بعد الإستقلال إلى غاية يومنا هذا بنفس الثبات رغم التطورات التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية، ما جعل منها دولة رائدة في مجال الوساطات الدولية فبالنظر إلى المكانة الإستراتيجية التي تحظى بها الجزائر في محيطها الإقليمي وكذلك بالنظر إلى ما شهدته البيئة الإقليمية خلال الفترة 2011-2017 حتم ذلك على الجزائر من أن تسخر كل إمكاناتها وجهودها في سبيل تحقيق الأمن في جوارها، أين إتّبعت مقاربة أمنية إنسجمت مع مبادئ سياستها الخارجية من أجل إيجاد حلول سلميةوإتباع أسلوب الحوار والتشاور لحل النزاعات التي نشبت في إقليمها المجاور خلال هذه الفترة منها: الأزمة الليبية من خلال سعيها إلى لم شمل الفرقاء الليبيين كذلك مساهمتها في حل النزاع في مالي أين نجحت الجزائر في عقد إتفاق للسلم والمصالحة الوطنية بين الأطراف المالية المتصارعة، وهذا دون أن ينسي ذلك الجزائر القضية المركزية في المنطقة المغاربية ألا وهي قضية الصحراء الغربية التي تعتبرها قضية مبدأ وقضية حق شعب في تقرير مصيره.

وبالرجوع إلى الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي فإنه على الرغم من النجاحات التي حققتها في هذه الأخيرة إلا أنها تواجه مجموعة من المعوقات تحول دون لعب دورها كاملا، أين نجد سعي قوى دوليةوإقليمية لبسط نفوذها في القارة منها المغرب هنا أين طغى التنافس الجزائري المغربي على السطح خصوصا بعد عودته إلى الإتحاد الإفريقي.

Résumé d'étude :

La diplomatie algérienne a traversé différentes périodes, à commencer par la diplomatie postrévolutionnaire avec les premiers pionniers puis la diplomatie révolutionnaire, qui consacre un ensemble de principes suivis par la diplomatie algérienne, toujours maintenue même après l'indépendance avec la même stabilité malgré les En faisant un pays leader dans le domaine des médiateurs internationaux, compte tenu du statut stratégique de l'Algérie dans son environnement régional et également au vu de l'environnement régional observé sur la période 2011-2017 rendu inévitable l'Algérie à exploiter toutes ses capacités et ses efforts pour assurer la sécurité dans son voisinage, où a suivi une approche de sécurité, pris avec les principes de sa politique étrangère afin de trouver des solutions pacifiques et suivre le dialogue et la concertation pour résoudre les conflits sur le territoire du voisin au cours de ce style d'époque notamment: la crise libyenne par la poursuite des partis Libyens n'avaient pas inclus ainsi que leur contribution à la résolution du conflit au Mali, où l'Algérie a réussi à un accord pour la paix et la réconciliation nationale entre les parties en conflit au Mali, et cela sans oublier la cause centrale dans la région du Maghreb, à savoir la question du Sahara occidental, Ce qu'il considère comme une question de principe et de la question du droit d'un peuple à l'autodétermination.

En ce qui concerne la diplomatie algérienne au niveau africain, malgré les succès obtenus, elle se heurte à de nombreux obstacles pour jouer pleinement son rôle, où les forces internationales et régionales cherchent à étendre leur influence sur le continent parmi eux le Maroc Après son retour à l'Union africaine.

مقدمة

تعتبر الدبلوماسية أداة مهمّة لتنفيذ السياسة الخارجيّة للدّولة، وفنّ للتواصل بين الشعوب والتفاعل بين الدّول لترقية المصالح المتبادلة في عالم تتشابك فيه المصالح وتتصارع فيه الإرادات ولكن أيضا للتقريب بين وجهات النظر المتباينة والقضاء على كافة أشكال التوتر والخلاف لذا فللدبلوماسية دور هام في تفادي الصراعات والوقاية من الأزمات عن طريق التفاوض، الحوار والتشاور ما يساعد على بناء الثقة بين الدول.

تعد الدبلوماسية الجزائرية من أنجح الدبلوماسيات على المستوى الإقليمي ، القاري والدولي وتتبنى مجموعة من المبادئ التي رسختها الثورة التحريرية والتي حافظت عليها رغم التطوّرات التي شهدتها البيئة الإقليمية والدوليّة والتي منحت للجزائر صورة مميزة بين الدّول سمح لها بلعب دور الوسيط الفعّال في حل القضايا والأزمات الدولية والإقليمية، إذ لطالما عرفت السياسة الخارجية الجزائرية بوقوفها الدائم إلى جانب الحركات التحررية ومساندتها للقضايا العادلة ونادت بقيم التحرر والسلم والأمن وجعلت من الحرية هدفا بدعمها لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ما جعل منها قبلة للثوار والأحرار، مبادئ لطالما أثبتت جدية وفاعلية الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة بالواقع نفسه في أكثر من مناسبة ، فالجزائر وفقا لانتماءاتها المختلفة ولموقعها الجيواستراتيجي وللإمكانيات والمقومات التي تتوفر عليها حتم عليها ذلك لعب دور الدولة الفعّالة في إقليمها والقوة المحركة والراعية للأمن والسلم في المنطقة التي تنتمي إليها وهذا ما يعتبر أولوية في سياستها الخارجية، فنظرا للأحداث التي شهدها جوارها الإقليمي في الفترة 2011-2017 وبحكم التهديدات التي أفرزتها والتي أدت إلى إعادة رسم معالم الخارطة الجيوسياسية المحيطة بالجزائر ما جعلها في قلب التحولات الإقليمية أين بادرت إلى القيام بنشاط دبلوماسي مكثف باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى ليبيا ومالي والصحراء الغربية... إلخ من أجل إيجاد حلول وتسوية سلمية لهذه القضايا ومواكبة التغيرات الإقليمية والدولية ما دفعها إلى المبادرة من خلال نشاطها الدبلوماسي وعن طريق دبلوماسيتها الأمنية إلى إحتواء مختلف التهديدات المحيطة بها والعمل على التكيف مع التحولات الحاصلة ومسايرتها وإتباع أساليب ملائمة للتعاطي معها مع الحفاظ على إستمرارية وثبات مبادئها.

لذا فسعيها لحلّ القضية الصحراوية والأزمة الليبية وإنهاء النزاع في مالي ماهو إلا ثبات آخر على ريادة الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطة الدوليّة.

1_أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال إبراز الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإقليمي خلال الفترة ما بين 2011-2017 وذلك من خلال الوقوف عند أهم المواقف التي إتبعتها الجزائر تجاه الأحداث والأزمات التي شهدتها دول جوارها الإقليمي خاصة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أو ما يسمى بالربيع العربي ، أين حاولت هذه الدّراسة معرفة أداء الدبلوماسية الجزائرية مع كل من ليبيا ومالي وكذلك الصحراء الغربيّة والمقاربة التي إتبعتها لإيجاد حلول سلمية لهذه القضايا وكذلك إبراز أهم التغيرات التي حكمت تحركات الجزائر تجاه هذه الأخيرة.

2_مبررات إختيار الموضوع:

إختيار الموضوع لم يأت من العدم بل هو راجع لعدّة مبررات:

أ – المبررات الموضوعيّة:

يتلخص الهدف من البحث في موضوع الدبلوماسية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي في كونها من أعرق وأنجح الدبلوماسيات على المستوى الإقليمي والقاري، وتلعب دورا كبيرا في حلّ النزاعات ومحاربة الإرهاب كونها خاضت تجربة طويلة في هذا المجال ما أهلها للعب دور بارز في إحتضان قضايا الإقليم الذي تنتمي إليه وكذلك تسليط الضوء على منجزات الجزائر في المجال الدبلوماسي خاصة على الصعيد الإفريقي.

-توضيح مدى صحة المقاربة الجزائرية الأمنية في تحريك دبلوماسيتها لحلّ القضايا الإقليمية.

ب – المبررات الذاتية:

يرجع الميل إلى إختيار هذا الموضوع إلى كونه موضوع يواكب التطوّرات الإقليمية، هذا ما ولّد دافعا ذاتيا نحو الرغبة في إبراز دور الجزائر دبلوماسيا سواء على المستوى الإقليمي أو القاري، الرغبة في الإطلاع على منجزات الجزائر الدبلوماسيّة، كما أن الإنتماء الهوياتي للجزائر مغاربيا، عربيا وإفريقيا يشكل دافعا ذاتيا آخر.

ومن المبررات الأخرى لاختيار الموضوع تتعلق بما أصبح يتميز به النشاط الدبلوماسي الجزائري في الآونة الأخيرة من حركية وتأثير على المستوى الإقليمي والدولي الأمر الذي دفع للبحث في الموضوع خاصة وأنّه يسلّط الضوء على محاولات الجزائر لعب دور محوري عن طريق تفعيل وتنشيط دبلوماسيتها ومحاولاتها حل العديد من النزاعات ذات التأثير المباشر على أمنها القومي.

_إثراء المكتبة بهذا النوع من الدّراسات.

-الرغبة في التخصص في مجال الدبلوماسية مستقبلا إنشاء ا .

3_أهداف الدراسة:

هناك أهداف علمية وعملية تحاول الدّراسة إكتشافها:

أ – الأهداف العلميّة:

يكمن الهدف العلمي لهذه الدّراسة في إنجاز بحث يضاف إلى البحوث التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائرية من خلال محاولة تفسير الأداء الخارجي للجزائر إقليميا وقاريا والعوامل المتحكمة فيه، نظرا لقلّة المراجع التي تهتم بهذا النوع من المواضيع.

-تسليط الضوء على مختلف القضايا التي عرفتها القارة الإفريقية والسعي الجزائري لحلّها.

-إثراء الرصيد المعرفي بإضافة معلومات جديدة ولو بالقدر القليل حول النزاع في كل من الصحراء الغربية، ليبيا ومالي.

ب – الأهداف العمليّة:

تكمن الأهداف العملية للموضوع في تحديد العلاقة بين دور الجزائر على المستوى الإقليمي والتحديات والصعوبات التي تواجه هذا الدّور، يضاف إلى ذلك مساهماتها في إرساء الأمن والسلم في المنطقة ومكافحة التهديدات الأمنية، وهنا تم تسليط الضوء على سلوك الدبلوماسية الجزائرية المنتهج تجاه قضايا الجوار خلال الفترة 2011-2017 المتمثلة في القضية الصحراوية، الأزمة الليبية والنزاع في مالي والإنكشاف الأمني الذي شهدته الحدود الجزائرية جراء تأثرها بتداعيات هذه الأزمات على أمنها القومي.

4_إشكالية الدراسة:

في ظل السياق العام للقضايا الإقليمية 2011-2017 تتجلى ضرورة دراسة السلوك الخارجي لنشاط الدبلوماسية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي باعتبار أن مسارات هذه القضايا وتداعياتها معقدة الجوانب ومتشابكة في آن واحد، لهذا فالدراسة أتت لتوضيح مدى قدرة الدبلوماسية الجزائرية على التوفيق من جهة بين المبادئ التي تحتكم إليها ومتطلبات الأمن القومي باعتبار أن هذه الأزمات فرضت مجموعة من التحديات الأمنية الإقليمية لا بد من مواجهتها. ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى نجاح وفعالية الدبلوماسية الجزائرية في حل القضايا الإقليمية من 2011 إلى 2017؟

لمحاولة معالجة هذه الإشكالية تمت الإستعانة ببعض التساؤلات الفرعيّة التي تساعد على تحليل وفهم الموضوع أكثر منها:

– ما هي أهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائريّة وإلى أي مدى ساهمت في توجيه وتفعيل دورها؟

– ما هي أهم التغيرات التي طرأت على السلوك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2011-2017 وهل حافظت الجزائر على مبادئها الثابتة؟

– كيف تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع قضايا جوارها الإقليمي في كل من الصحراء الغربية، مالي و ليبيا وماهي الإستراتيجيات المتبعة لحلّها؟

– إلى أي مدى وفقت الدبلوماسية الجزائريّة على الموازنة بين الثبات على المبادئ خاصة مبدأ عدم التدخل ومتطلبات دورها الإقليمي وحسابات تحقيق الأمن والمصلحة الوطنية؟

– ما هي أهم النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية إقليميا، قاريا ودوليا وماهي أبرز المعوقات التي تحد من ممارسة دورها؟

5_حدود الدراسة:

أ – الحدود المكانية:

تتحدد هذه الدراسة بنطاق إقليمي محدد وهو المنطقة المغاربية والساحلية الصحراوية ذلك بالتركيز على توضيح العلاقة بين ثلاث دول وهي الصحراء الغربية، ليبيا، مالي.

ب – الحدود الزمنية:

بالنسبة للمجال الزماني للدّراسة فلقد تحددت في الفترة الزمنية الممتدة من 2011 إلى 2017، غير أن مقتضيات الإلمام بجل جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة.

6_فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة، إقتضت الدراسة صياغة الفرضيات التالية:

1 – تمسك الدبلوماسية الجزائرية بثوابت ومبادئ أساسية أكسبها وضعية مميزة للعب دور الفاعل في حلّ القضايا الإقليمية والدوليّة.

2 – الموقع الجغرافي للجزائر جعلها تلعب دور الفاعل تجاه الأزمات التي شهدتها دول جوارها الإقليمي.

3 – طبيعة القضايا المطروحة فرضت على الجزائر تبني عقيدة أمنية منسجمة مع مبادئ سياستها الخارجية ومتطلبات تحقيق الأمن القومي.

7_أدبيات الدراسة:

من بين الدراسات التي عالجت موضوع الدبلوماسية الجزائرية نجد:

1 – كتاب "**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية**" لمحمد بوعشة الصادر سنة 2004 الذي تناول مجموعة من الوساطات التي قامت بها الجزائر منها وساطتها بين إثيوبيا وإريتيريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية، كما تناول نشاط الدبلوماسية الجزائرية إنطلاقا من القمة الـ 34 التي إنعقدت سنة 1998 بواغادوغو تحضيرا للقمة الـ 35 التي إحتضنتها الجزائر و التي جمعت القادة الأفارقة وهنا أين سعت الجزائر لإنهاء الحرب القائمة في القرن الإفريقي بمعية من الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كما أشار إلى تخوف دول الجوار خاصة المغرب على مصالحها من جراء تصاعد النفوذ الجزائري في إفريقيا. ولقد أضافت هذه الدراسة إلى هذا الكتاب أهم الوساطات الدبلوماسية التي قامت بها الجزائر في الفترة 2011–2017 في كل من ليبيا من خلال محاولاتها لإنهاء الأزمة فيها عن طريق التوسط للم شمل الفرقاء الليبيين ، أما في مالي عن طريق سعي الجزائر لتبني مقاربة أمنية لإنهاء النزاع في هذه الأخيرة وأهم ما نجحت فيه الجزائر هو عقدها لإتفاق السلم و المصالحة الوطنية بين الأطراف المالية إضافة إلى سعي جزائري لإحتواء التهديدات الأمنية الآتية من حدودها مع مالي ، دون أن ينسي هذا سعي الجزائر المتواصل لحل القضية الصحراوية على الرغم من أنها ليست وليدة فترة 2011–2017 لكن هي الأخرى شهدت أحداث في هذه الفترة وهذا ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة.

2 – أطروحة الدكتوراه لعائشة بوزيد الموسومة بـ: "**هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا، 2016–2017**" التي تناولت مفهوم هندسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال رصد علاقة الهندسة بالسياسة الخارجيّة، محددات هندسة السياسة الخارجية الجزائرية، الثوابت السيادية في هندسة السياسة الخارجية الجزائرية مبدئيا وميدانيا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول، مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستقلال ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، حل النزاعات بالطرق السلميّة، وتطرقت أيضا الدراسة إلى القضية الصحراوية من خلال رصد أسبابها ومراحلها ودور الجزائر في دعمها إنطلاقا من الثوابت السيادية في سياستها الخارجيّة وفي هذه الدراسة تم إضافة الدور الذي لعبته الهيئات الإقليمية والدولية لحل ملف الصحراء الغربية على غرار هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) ، كما تم إضافة أيضا أهم المواقف التي إتخذتها الجزائر تجاه القضية الصحراوية خصوصا في الفترة 2014– 2017 ، هذه الأخيرة التي شهدت زيارة المبعوث الأممي "هورست كوهلر" إلى الصحراء الغربية.

3_ مذكرة ماجستير تحت عنوان "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**» للباحث سليم العايب 2010-2011"، أين تناولت الدراسة التطوّر التاريخي للدبلوماسية الجزائرية بداية بمرحلة الرواج ثم مرحلة الأفول، كما عالجت الدّراسة أهم السمات والمبادئ والمحددات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، وكذا نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ودورها في تأسيس مجلس الأمن والسلم الإفريقي وتوجيه دبلوماسيتها لدعم قضايا المغرب العربي والمساهمة في حلّها، منظورها في مكافحة ظاهرة الإرهاب، دعمها لحركات التحرر أهمها الصحراء الغربيّة والتنافس الإقليمي الجزائري المغربي لتزعم المنطقة. إضافة إلى ما ذكر فان هذه الدراسة أضافت بعض النقاط منها الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في إفريقيا من خلال السعي المتواصل لتحقيق التنمية في القارة الإفريقية عبر مبادرة النيباد ومساهمتها في مسح ديون العديد من دول القارة ، تم إضافة أيضا أهم المعوقات التي تعيق لعب الجزائر لدورها قاريا منها سعي قوى دولية وإقليمية لبسط سيطرتها على القارة ، وهنا تم التطرق إلى أهم منافس إقليمي للجزائر ألا وهو المغرب خاصة بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي وهذا في إطار التنافس الجزائري المغربي الإقليمي والقاري عسكريا ، إقتصاديا ، سياسيا ودبلوماسيا ، دينيا وثقافيا وانعكاسات هذا التنافس على كلا الدولتين وعلى الوحدة المغاربية وكذا على مسار القضية الصحراوية.

8_الإطار المنهجي للدّراسة:

تم الإعتماد على عدد من المناهج والتي كان من شأنها تسهيل عملية البحث وفهم وتفسير الموضوع محلّ الدراسة:

أ – المنهج التاريخي:

لفهم التغيرات الحالية التي تشهدها البيئة الإقليمية ودور الجزائر فيها كان لا بد أوّلا من الإطلاع على الأحداث الماضية التي سبقت هذه التغيرات، ذلك أنّه لا يمكن دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها، فهذا المنهج يساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وقد تم توظيف المنهج التاريخي في هذه الدراسة من خلال التطرّق إلى نشأة الدبلوماسية الجزائرية ورصد مسارها التاريخي وتوضيح أهم المبادئ التي تقوم عليها والمستقاة من مواثيق الثورة التحريريّة منها: بيان أوّل نوفمبر، ميثاق الصومام وميثاق طرابلس.

ب – المنهج التحليلي:

يساعد على تحليل الظاهرة تحليلا دقيقا حتى نتمكن من معرفة أسباب حدوثها على نمط ما وفي هذه الدراسة تم توظيف هذا المنهج لتحليل النزاع في كلّ من الصحراء الغربية، ليبيا ومالي والذي يشمل على تعاقب وتسلسل الأحداث وتحديد أطراف النزاع فيها ودور الجزائر في حلّها.

جـ – المنهج المقارن:

تم إستخدامه للمقارنة بين أهم المحطات التي مرّت بها الدبلوماسية الجزائرية وكذلك مقارنة محددات السلوك الخارجي الجزائري تجاه كلّ من الصحراء الغربية، ليبيا، مالي.

تم أيضا إستخدامه من خلال تسليط الضوء على توجهات كلّ من الجزائر والمغرب في القارة الإفريقية واستراتيجيات كلّ منها لنيل الزعامة الإقليمية والقاريّة وهذا في ظلّ التوازن الإستراتيجي والسباق نحو التسّلح بينهما، كذا محاولة الوقوف عند نقاط التلاقي والتباعد بين الإستراتيجيتين ومدى انعكاس ذلك على طبيعة العلاقة بين الطرفين.

9_الإطار النظري للدّراسة:

إن طبيعة الدراسة تفرض إتباع مجموعة من المقاربات النظرية والتي تحدد طبيعة الدراسة من الناحية النظرية، لذلك فإن دراسة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل قضايا الإقليم تفرض إعتماد:

أ – النظرية الواقعيّة:

من خلال توظيف متغيرات المدرسة الواقعية المتمثلة في المصلحة والقوة، وقد تم الإعتماد على التنظير الواقعي في الدراسة من خلال التطرق إلى المكانة الجيواستراتيجية التي تحظى بها الجزائر والتي أكسبتها قوة إقليمية وقاريّة ولعب دور الفاعل الأساسي في المنطقة ما منحها صفة الدولة الرائدة والمحوريّة.

وكذا من خلال محاولة فهم وتفسير وتحليل النزاع في كل من ليبيا، مالي، الصحراء الغربيّة أين نجحت الجزائر في فرض مقاربتها الأمنية ومنعت إنتقال الفوضى إلى داخل حدودها، بهذا حافظت على متطلبات مصلحتها الوطنية في تحقيق الأمن والإستقرار باعتبار ذلك هدف للدبلوماسية الجزائرية ، فموقفها نابع من حماية المصلحة العليا للبلاد وهذا كان على حساب السعي المتواصل لحلّ النزاعات التي نشبت في إقليمها.

أيضا باعتبار الجزائر من الدّول التي تملك ثقلا عسكريا في المنطقة أهلها لأن تكون دولة قوية وفعالة لحل نزاعات المنطقة والتصدي للتحديات التي تواجهها، هذا بالنظر إلى قوة العقيدة العسكرية الجزائرية التي تعتبر عنصرا أساسيا في قوة مواقفها وهذا يعني التطلع للعب دور أكبر في المحيط الإقليمي والدولي والحفاظ على المصالح والإحتفاظ بالسمعة الدولية للجزائر ودورها الفاعل، فتحصيل الأمن هي المصلحة الأساسية وضمان الأمن الوطني وسلامة التراب الوطني الجزائري باعتبار ذلك مطلبا حيويا لكل دولة.

ب – النظرية البنائية:

التي تركز على الهويّة وتعتبر أنّ الدّولة فاعل إجتماعي وليس عقلاني وباعتبار أن السياسة الخارجيّة هي مرآة للسياسة الداخليّة فإنّ إستخدام هذه النظرية في تفسير السلوك الدبلوماسي للجزائر تجلى في توضيح مدى المواءمة بين دورها الإجتماعي وهويتها وعقيدة سياستها الخارجيّة، أين أعطت الجزائر الأولوية للمبادئ على حساب المصالح الماديّة بحيث إلتزمت بالدفاع والثبات على مبادئها بما يتماشى وتوجهات سياستها الخارجيّة للتطلع للعب دور أكبر في المحيط الإقليمي ، القاري والدولي، وهذا كنتيجة حتمية لتبني الجزائر مجموعة من القيم ومعايير السلوك والثبات عليها في مواقفها الدولية والإلتزام بها واقعيا في سلوكياتها الخارجيّة، هذا ما مكن الدبلوماسية الجزائرية من إكتساب صورة الدّولة المحترمة لسيادة الدول ولعب دور الوسيط الفعّال ما منحها دورا قياديا متميّزا كقوّة إقليمية في سياق الفضاء العربي، المغاربي، الإفريقي خاصة.

–التوفيق بين البعد المغاربي، العربي، الإفريقي وفق كل ما يحمله كل بعد من خصوصيات وتكييف ذلك مع إلتزاماتها الدبلوماسيّة ومتطلبات دورها.

جـ – النظرية المثالية:

التي تركز على الأخلاق والتي ترى بضرورة التعاون والتنسيق بين الدّول لتفادي ظاهرة الصراعات وذلك بالإرتكاز على القانون الدولي وعلى المؤسسات الدولية في نشر السلام، وقد تم الإعتماد على التنظير المثالي في هذه الدّراسة لمحاولة فهم السلوك الخارجي للدّبلوماسيّة الجزائرية الرامي إلى تسوية القضايا والنزاعات والأزمات الإقليمية في كلّ من الصحراء الغربية، ليبيا، مالي، إنطلاقا من تسليط الضوء على أداء الدبلوماسية الجزائرية والمقاربة التي عملت على تنفيذها من أجل الوصول لتسوية واتفاق وإيجاد حلول لها من خلال الجهود المبذولة في إطار المؤسسات الدولية والإقليمية وكذا من خلال الإعتماد على تجربتها في مكافحة التهديدات الأمنية على غرار التهديد الإرهابي، وبهذا وفقت الجزائر بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ المتبعة) وبين المستلزم المصلحي (الأمن).

د–النظرية الليبيرالية:

تم إستخدامها في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في تنمية القارة الإفريقية عبر مبادرة النيباد وكذا مساهمتها في مسح ديون العديد من الدول الإفريقية ، كذلك تم توظيفها لتوضيح إستراتيجية كل من الجزائر و المغرب الإقتصادية في إفريقيا.

هـ – بالإضافة إلى النظريات المتبعة يمكن الإستعانة أيضا بـ:

– **نظرية الدولة الفاشلة:** أين تم تسليط الضوء على الفشل الدولاتي في كلّ من ليبيا ومالي، حيث جاء الإعتماد على النظرية لتبرير سلوكيات القوى الكبرى التي تدخلت عسكريا في هذه الدّول بحجّة حلّ النزاعات لكنها عملت على تعميق المشكل أكثر و أين تم التطرّق إلى التدخل العسكري الفرنسي في مالي وتدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا ثم المواقف الجزائرية من هذه التدخلات القائمة على أساس رفض التدخل الأجنبي بكلّ أشكاله.

10_المقاربات المتبعة:

أ – إقتراب الدّور:

يقوم بدراسة إدراكات وتوجهات الدّول في المسرح الدّولي والدّور الذي تلعبه، فالدّور هو نتاج السلوكيات والنشاطات التي يقوم بها الدبلوماسيون ليعكسوا تصورات صناع القرار حول السياسة الخارجيّة لدولة ما تجاه محيطها الإقليمي وتجاه البيئة الدولية.

ولقد تم إعتماد اقتراب الدور في هذه الدّراسة من خلال التطرق إلى تداخل دوائر الإنتماء الجغرافي للجزائر في الفضاء الإقليمي الذي صنع محدّدات دور إقليمي متميز فرضه موقعها الجغرافي ومعطيات دورها المحوري في الفضاء المغاربي، العربي، الإفريقي. ما حتم عليها تبني دبلوماسية نشطة تجاه القضايا التي تنشب في إقليمها.

أعطت التغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية أواخر سنة 2010 فرصة لإبراز الدّور الذي تلعبه الجزائر في محيطها الخارجي، أين برزت كلاعب أساسي منحها القدرة على التحكم في قضايا الإقليم وفرض مقاربتها.

ومن حيث المساهمة فنجد أن الدّور الذي لعبته في القضية الصحراوية، الأزمة في ليبيا والنزاع في مالي كان فعالا ومتماشيا مع مبادئ سياستها الخارجيّة، كذلك تم تسليط الضوء على إفريقيا والدّور الذي لعبته في تنمية القارة الإفريقية وكذلك من خلال دعم القضايا التحرريّة فيها.

وتم أيضا توضيح أن هذا الدّور إصطدم بمجموعة من المعوّقات منها رغبة المغرب في إحتواء نفوذ الجزائر مغاربيا وإفريقيا.

كما إصدم أيضا بمحاولات القوى الكبرى وحتى الإقليمية لبسط نفوذها في القارة الإفريقية ما أعاق محاولات الجزائر للعب أدوارها كاملة.

ب- مقاربة الأمن الإقليمي:

تم الإعتماد عليها في الدراسة لتوضيح مدى تأثير مجريات الأحداث الإقليمية على الأمن القومي الجزائري وعلى دول جوارها الإقليمي، وما هي المقاربات الأمنية المتبعة من قبل الجزائر لمواجهة الأخطار الناجمة عنها.

11_الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعريف الدبلوماسية:

أصل كلمة دبلوماسية: مأخوذة من كلمة "دبلوما" الإغريقية الأصل، وهي مشتقة من الفعل "دبلوم"، ففي العهد الإغريقي كانت تطلق على ورقة تطوى على إثنين ، فهي عبارة عن جواز سفر يعطى للمرسول، لكن إبتداء من القرن 18 أصبح للدبلوماسية معنى ثابت متعلق بالبعثات التي توفد للتفاوض باسم طرف معين، وتعبر عن إرادة هذا الطرف وكذا وجهة نظره.

عرفها "**أرنست ساتو Ernest Satow**" بأنها: إستخدام الذكاء واللباقة في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة [1]

ويعرفها الدكتور "**حسن صعب**" بأنها: (علم وفن وقانون و تاريخ ومؤسسة ومهنة).[2]

علاقة الدبلوماسية بالمفاهيم الأخرى:

علاقتها بالعلاقات الدولية: العلاقات الدولية هي مجموع الصراعات والصدامات والتفاعلات الموجودة في البيئة الدولية وهي تشمل جميع الفواعل ، أما الدبلوماسية وسيلة وليست غاية فهي تلتقي مع العلاقات الدولية والسياسة الخارجية حيث إن كليهما يهدف إلى تحقيق وحماية المصالح القومية للدولة [3]

علاقتها بالسياسة الخارجية:إن السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[4]، فالفرق بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية هو أن هذه الأخيرة تضعها المؤسسات

---

[1] ثامر كامل محمد، **الدبلوماسية المعاصرة واستراتجية ادارة المفاوضات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2000، ص 19

[2] هاني الرضا، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان، 2006 ص ص 9 ، 10.

[3] علي صادق أبوهيف، **القانون الدبلوماسي**، منشأة معارف الإسكندرية جلال حزي وشركاه، مصر، 2005 ، ص15.

[4] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، دار الجيل ،ط2 ، بيروت ، 2001 ، ص 12.

الدستورية في الدولة والمتمثلة في رئيس الدولة أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها.

المفاوضات:هي تلك المحادثات التي تعتمد على الحوار المباشر بين أطراف النزاع وتبادل الأراء من أجل التقريب بين وجهات النظر المختلفة.

المساعي الحميدة:هي ذلك العمل الودي الذي تقوم به إحدى الدول في سبيل إيجاد مناخ لاتفاق ما بين الدولتين المتنازعتين لحملهما على القبول به ، ويطبق هذا الأسلوب إذا أخفقت المفاوضات.

الوساطة:عبارة عن تدخل طرف ثالث بين طرفي النزاع بموافقتهما وهذا لاقتراح حل وسيط يتمكن من فض النزاع بينهما.

التحقيق: يقصد به أن يعهد إلى لجنة دولية محايدة وغير متعصبة ، تتكون من ممثلين عن الأطراف المتنازعة بالإضافة إلى بعض الأطراف الأخرى ، مهمتها تقصي الوقائع و الحقائق المتعلقة بالنزاع بطريقة محايدة.

التوفيق: يهدف إلى تسوية النزاعات المتعلقة بنزاع المصالح وتعارضها مقارنة بتنازع الحقوق وتعارضها ، والذي يسوى عادة على أساس تطبيق القواعد القانونية.[1]

التوتر: خلاف حاصل بين طرفين أو أكثر حول قضايا معينة وقد يؤدي هذا الخلاف إلى وقوع قطيعة دبلوماسية وتوتر في العلاقات دون اللجوء لاستعمال العنف.

الأزمة:هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول فقد تتصاعد وينجم عنها حرب.

النزاع: صراع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الأخر مما يعيق تحقيق أهدافهم.

الصراع: يشير إلى وجود تناقض حاد في المصالح ، ينتج عنه إنقسامات حادة ويشير أيضا إلى التناقض بين الإرادات الوطنية والقومية المتعلقة بأهداف الدول واستراتيجياتها وإمكانياتها.

الحرب: يقصد بها المواجهة المسلحة يبن طرفين أو أكثر لتحقيق أغراض سياسية ، إقتصادية ، عسكرية والحرب تقع على منحنى الصراع.

[1] مجيد رحموني ، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون ، فرع القانون العام،تخصص القانون الدولي الإنساني ، بجاية : جامعة عبد الرحمان ميرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية .

التهديد: إظهار النية بإلحاق الأذى و الضرر بالمصالح و الأهداف السياسية للطرف الأخر.[1]

القضية:مسألة تكون موضوع خصومة ترفع إلى القاضي ليفصل بها بين المتخاصمين.

الإقليم:عبارة عن رقعة جغرافية تتسم بخصائص منها:طبيعية ، تاريخية ، بشرية ، إقتصادية ، إجتماعية معينة ويتميز بثلاث مؤشرات: الموضوعية(الواقعية) ، الخصوصية ووحدة مكوناته أو عناصره.

12– صعوبات الدّراسة:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات والعراقيل ونظرا إلى أن موضوع البحث ذو صلة بالمواضيع الأمنية والإستراتيجية والتي تتميز في حدّ ذاتها بالنقص في المعلومة لحساسية القضايا التي تبحث فيها، ونظرا إلى غلبة طابع التحكم والتحفظ على مثل هذه المواضيع، وموضوع دراسة القضايا الإقليمية ودور الجزائر في حلها يشمل على هذه العناصر التي منها:

– صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات والتقارير الميدانية في مراكز صنع القرار.

– صعوبة التحكم في متغيرات الموضوع لعدم ثباتها وتغيرها في كلّ مرّة نظرا لتغير وتسارع الأحداث.

– محدودية الكتب التي تطرقت لموضوع الدبلوماسية الجزائرية واقتصرت المراجع على ما نشر من مقالات في المجالات، الجرائد، التقارير، التصريحات، الدراسات ،البحوث الأكاديميّة، المذكرات، الأطروحات، المواقع الالكترونية...

تقسيم الدّراسة:

قسمت هذه الدّراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحوي على ثلاث مباحث ، وكل مبحث على ثلاث مطالب.

– **الفصل الأوّل:** تناول المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية بدءا بدبلوماسية الثورة 1954 إلى 1962، أين وضع قادة الثورة إستراتيجية للعمل الدبلوماسي واتخذ النشاط الخارجي عدّة أهداف أهمها تعريف وتدويل القضية الجزائريّة وتحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي، بعدها تناولت الدراسة دبلوماسية ما بعد الإستقلال إلى غاية سنة 2017 من خلال عرض النشاط الخارجي للدبلوماسية الجزائرية في فترات مختلفة تعاقب عليها رؤساء مختلفون، لكن الملاحظ هو بقاء الدبلوماسية الجزائرية كامتداد للمبادئ التي سطرتها ثورة أوّل نوفمبر المجيدة، أين وضحت هذه الدّراسة

[1] صوار مختارية ، **الصراع في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على العلاقات الجزائرية –المغربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، 2014، 2015 .

أهم السمات والمبادئ التي يعتمد عليها السلوك الخارجي الجزائري والتي أكسبتها وضعية مميزة في لعب دور في حل الأزمات الإقليمية والدوليّة، أيضا ثم تسليط الضوء على أهم الأهداف الأساسية والحيوية والقاعدية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها خدمة للمصالح العليا للبلاد وكذا أهم المرتكزات التي توجّه السلوك الخارجي الجزائري. وخلص الفصل إلى أهم الوساطات التي قامت بها الجزائر والتي نجحت فيها ما أكسبها موقع ضمن القوى الفاعلة خاصة في محيطها الإفريقي.

– **الفصل الثاني:** تناول أهم القضايا التي شهدها الإقليم المجاور للجزائر خلال الفترة 2011–2017 والتي أتت كنتيجة الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية أواخر سنة 2010 والتي بدأت من تونس ثم إنتقلت إلى الدّول المجاورة، حيث تم التركيز في هذا الفصل على القضية الصحراويّة حتى وإن لم تكن وليدة هذه الفترة والتي تعود جذورها إلى سنوات السبعينات، وهذا من خلال التطرق أوّلا إلى الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حلّ للقضية الصحراوية التي تعتبرها قضية مبدأ وقضية حق شعب في تقرير مصيره أين بذلت جهود كبيرة في إطار المنظمات الدولية والإقليمية من أجل إيجاد حل نهائي لها، بعدها تم الحديث عن الأزمة الليبيّة والنزاع في مالي سنة 2012، أسبابها وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري والتي شملت: مشكلة اللاجئين، إنتشار السلاح، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب ، الجريمة المنظمة والإستراتيجية المتبعة من قبل الجزائر لاحتواء هذه التهديدات، وهنا تم التطرق إلى المقاربة الأمنية الجزائرية المطروحة كخيار إستراتيجي لتسوية هذه النزاعات والتي تقوم على تبني الحل والخيار الدبلوماسي السياسي السلمي بدلا من الخيار العسكري، لذلك تم تحديد أهم مرتكزات ومحددات المقاربة الجزائرية إنطلاقا من توضيح مؤشرات ومعايير التحرك الدبلوماسي الجزائري مع توضيح أهم المبادئ التي إنتهجتها الجزائر وتسليط الضوء على محاولاتها في تكثيف جهودها في إطار العمل على إيجاد الحلول وتنسيق الجهود مع دول الجوار الإقليمي لحلّ هذه الأزمات.

– **الفصل الثالث:** تم التطرق فيه إلى أهم النجاحات والمساهمات الجزائرية على المستوى العربي باعتبارها عضو فعال في جامعة الدّول العربيّة والمواقف الجزائرية المتخذة من القضايا العربية الراهنة منها: الأزمة في سوريا، الأزمة اليمنية، وكذا توضيح موقف الجزائر من القضية الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على موقفها الرافض لاعتبار القدس عاصمة لإسرائيل. كما تم تناول الجهود الجزائرية المبذولة لإعطاء دفعة جديدة للإتحاد المغاربي، أما إفريقيا تم الحديث عن دور الجزائر في دعم حركات التحرّر، ودورها في تنمية القارة الإفريقية عن طريق مبادرة النيباد ودورها في مسح ديون دول القارة الإفريقية، كذا توضيح دورها في حلّ نزاعات القارة في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، أما دوليا من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إقتصاديا، سياسيا وأمنيا وكذا الدور الذي تلعبه في إطار هيئة الأمم المتحدة.

الجزء الثاني من هذا الفصل خصص لمعوقات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية من خلال تناول إستراتيجيات القوى الإقليمية والدولية للإستحواذ على هذه القارة عسكريا إقتصاديا، سياسيا وثقافيا ما يعيق الدّور الجزائري في المنطقة.

أما الجزء الثالث تناول موقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل التوازن الإستراتيجي الجزائري المغربي في إفريقيا خاصة بعد عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي أين تم عرض إستراتيجية كل دولة بهدف نيل الزعامة الإقليمية والقاريّة وصولا إلى تداعيات هذا التنافس على كل دولة وعلى المنطقة المغاربية خاصة والإفريقية عامة.

الفصل الأول:

الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية

مقدمة الفصل:

لقد ساهمت الثورة التحريرية في بلورة مجموعة من المبادئ التي سارت وفقها الدبلوماسية الجزائرية والتي حافظت عليها حتى بعد الاستقلال ، أين عرفت نشاطا متميزا على الساحة الإقليمية و الدولية من خلال وقوفها الدائم إلى جانب القضايا العادلة ومساندتها للحركات التحررية ،هذا ما يفسر سعي الجزائر المتواصل لحل القضايا العالقة خاصة في إقليمها المجاور ما أكسبها ثقة لدى أطراف النزاع التي تأخذ بالوساطة الجزائرية و ما أهلها للعب أدوار إقليمية و دولية.

المبحث الأول: تطور الدبلوماسية الجزائرية:

الدبلوماسية الجزائرية ليست وليدة الثورة بل مرت بعدة مراحل، فهي تعتبر امتدادا للسياسة الخارجية الجزائرية منذ العهد العثماني وذلك قبل الاحتلال الفرنسي وبعدها الجهود الدبلوماسية للأمير عبد القادر ونجله الأمير خالد، ومساعي أحمد باي و حمدان خوجة فترة المقاومة الشعبية، غير أن الدبلوماسية الجزائرية في الفترة (1954-1962) عرفت تطورا ذلك من خلال تأسيس الجهاز الدبلوماسي أثناء هذه الفترة وهذا دليل على الرواج الدبلوماسي حيث بزغ مجموعة من المجاهدين الدبلوماسيين أمثال (أمين دباغين ، محمد الصديق بن يحي، يوسف بن خدة – كريم بلقاسم – فرحات عباس – رضا مالك –الأخضر الإبراهيمي – سعد دحلب...).

هؤلاء الدبلوماسيين برعوا في التفاوض مع الحكومة الفرنسية وحققوا النصر وذلك من خلال إعلان تقرير المصير. إن الدبلوماسية الجزائرية تعتمد على الجدية و الاستقلالية في المواقف المتعلقة بالقضايا العادلة لذا تؤمن بتحقيق السلم والاستقرار منذ بزوغها.

المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية (في الفترة الممتدة من 1954-1962):

أولا: بيان أول نوفمبر:

اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، ورافقها بيان أول نوفمبر[1] الذي وضع الأهداف الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني حيث كان الهدف الأساسي هو الاستقلال بواسطة :

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات السياسية دون أي اختلاف عرقي أو ديني.

*1)الأهداف الداخلية:

– التطهير السياسي تجاه الحركة الوطنية والقضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا في تخلف المجتمع الجزائري.

–جمع و تنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

*2) الأهداف الخارجية:

– تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

[1] هو وثيقة مرجعية تحدد بوضوح المعالم الكبرى لهذه الحرب خاصة بالنداء لأنه بواسطته نادى الواضعون له كل الشعب الجزائري بضرورة الكفاح ، أصدرته الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني وهي الوثيقة التي تعرف بالثورة (أنظر عثمان مسعود، **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 166) .

-تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها العربي والإسلامي.

-في إطار ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على العطف الفعال تجاه الأمم التي تساند القضية الجزائرية[1].

*3) وسائل الكفاح: العمل الداخلي سوءا في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقية وواقعية في العالم كله، وذلك بمساندة كل الحلفاء الطبيعيين [2].

*4) المبادئ التي نص عليها بيان أول نوفمبر وهي:

-اعتماد الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال، عدم إيقاف إطلاق النار إلا بعد نيل الاستقلال التام، عدم قبول أي حلول وسطى، لأن فرنسا لا تعترف بالوجود الوطني للجزائر.

-إن مهمة التحرير هي مسؤولية الشعب الجزائري بأكمله، لكن يشترط في الجزائري الذي يساهم في تحرير بلده أن لا يرتبط بتنظيم خارج جبهة التحرير.[3]

- قضية المستوطنين، فالبيان عمد كذلك تأمين محتوى الاستقلال، فعلى المستوطنين بعد الاستقلال أن يختاروا إما الإبقاء على جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك أجانب وإما أن يختاروا الجنسية الجزائرية وبهذا يعتبرون جزائريين لهم حقوق وعليهم واجبات.

فقادة الثورة التحريرية، أسسوا الجناح الدبلوماسي المعروف بلجنة الوفد الخارجي المتكونة من (أحمد بن بلة -محمد خيضر وحسين آيت أحمد) والغاية من كل هذا هو جلب التعاطف للشعب الجزائري وتدويل القضية الجزائرية، وبعد (3)ثلاثة سنوات من إنطلاق الكفاح المسلح شهدت الثورة تحركات دبلوماسية أكدت بالخصوص على:

-عزل العدو في الميدان الدبلوماسي.

-تدعيم مؤسسات الدولة الجزائرية قصد الاعتراف بالنظام السياسي لها.

-استعمال سياسة الإنهاك الإعلامي كبيان أول نوفمبر 1954 الذي يعتبر بطاقة هوية للثورة الجزائرية [4].

---

[1] صالح فركوس، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830م-1962**،عناية: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، 2012، ص 361 .

[2]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائريين من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م -1962 م)** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عناية ، 2002، ص 261.

[3]-جمال قنان ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2009، ص ، ص 279 -281.

[4] متاح على الرابط: https://elearn.univ.ouargla.dz@2013- -rlqmly-wldwly . html 2014/main/documents/showinframes.php /?cid red pathetfile sysljzy

أطلع عليه بتاريخ 2018/03/03. على الساعة: 15سا و15د .

فالثورة الجزائرية 1954 عرفت نشاطا دبلوماسيا مكثفا لجلب الشرعية الدولية المستمدة لنيل الاستقلال، وكذلك من خلال المكاتب الموزعة ضمن وفود الدول العربية للتعريف بالثورة ومبادئها وأهدافها، حتى تمكنت من تدويل القضية الجزائرية على مستوى مؤتمر باندونغ لتلقى بعد ذلك اعترافا من الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وسيادته [1].

ثانيا: مؤتمر الصومام:

إن القضية الجزائرية عرفت صدى على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة بعد انبثاق مؤتمر الصومام *الذي هيكل الجهاز السياسي ،الإداري ، العسكري والهيئات القيادية للثورة في المجال الدبلوماسي، حيث بانعقاده تم رسم التحركات الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير الوطني، وخارطة طريق الدبلوماسية الجزائرية في المرحلة المقبلة وآلية تجسيد أداة تدويل القضية الجزائرية على المستويين الإقليمي والدولي، كما وضع الشروط السياسية والعسكرية لتوقيف القتال وإجراءات التفاوض بين الطرفين [2] .

فبعد مرور سنتين على اندلاع الثورة وانتشارها عبر جميع أنحاء الوطن رأى قادة الثورة بأنه من الواجب تنظيم العمل الثوري والسيطرة على الأوضاع كي لا تتحول الثورة إلى حركة فوضوية، هذا ما دفعهم لوضع قاعدة إيديولوجية ونظامية لتوجيه نشاط الثوار ،كما انبثق عنه ميثاق جديد للثورة، وتم إجراء تقسيم جديد للإدارة العسكرية والسياسية للوطن [3] .

وقد حدد المشاركون في هذا المؤتمر الوثيقة السياسية والأهداف المرجوة من مباشرة النشاط الدبلوماسي ، وفي الميدان الخارجي السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي من خلال:

-تصعيد تأييد الرأي العام .

– كسب تأييد الحكومات و الدول التي ليست على اطلاع على الطابع الوطني لحرب التحرير [4] حيث أعطى مؤتمر الصومام دفعا جديد للثورة .

---

[1] ميلود شرفي، **الجزائر في عمق المأساة إلى تفتق الآمال**، الجزائر ،2000 ص 144.

*عقد مؤتمر الصومام بالولاية الثالثة بواد الصومام في قرية إفري أوزلاقن، غرب ولاية بجاية، يوم 20 أوت 1956 بعد أن توطدت العلاقات بين النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني بقيادة كريم بلقاسم، عبان رمضان، أعمر أوعمران، وبين قيادات الولاية الثانية بزعامة زيغود يوسف والولاية الخامسة بقيادة العربي بن مهيدي.

[2] فاتن كشرود، **دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية ، شعبة التاريخ ، 2015-2016، ص، 40.

[3] العيفا أويحي، **مرجع سابق**، ص، 40.

[4] عمر بوضربة، **تطور نشاط الدبلوماسية للثورة الجزائرية 1954-1960**، دار الإرشاد للطباعة و النشر، ط1 الجزائر ،2013، ص 86.

-عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي و كذا على المستوى الخارجي.

-توسيع نطاق الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية.

و حددت وثيقة الصومام مجموعة من الأهداف على المستوى الخارجي منها :

-تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المادي والمعنوي.

- تصعيد الرأي العام و التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا أن تبعدها عن المجريات الحقيقية في الجزائر[1].

كما أكد مؤتمر الصومام على مبادئ الثورة والاعتراف باستقلال الجزائر كشرط أساسي لوقف الحرب و أكد على جملة من القرارات منها:

- الاعتراف بجبهة التحرير كممثل شرعي للشعب الجزائري.

- الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري و وحدة ترابه و الإفراج على جميع الأسرى الجزائريين.

-التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية و العمل العسكري السياسي على المستوى الداخلي و الخارجي[2].

وتمثل المبادئ التي جاء بها بيان أول نوفمبر و مخرجات مؤتمر الصومام الأطر و الضوابط الأساسية التي يسير وفقها العمل الدبلوماسي الجزائري في الساحة الدولية.

***ثالثا النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية :**

1/مؤتمر باندونغ: إنعقد ما بين 18 و 24 أفريل 1955 بجاكرتا عاصمة أند ونسيا[3] .

وبذلت جبهة التحرير كل ما في وسعها لحضور هذا المؤتمر لكن كان هنالك عائق إجرائي وقف أمامها، ألا و هو أن المؤتمر ضم فقط الدول المستقلة إما من إفريقيا أو آسيا و لكن تم تجاوز هذه العقبة و ذلك بإعطاء الوفد الجزائري صفة الملاحظ ضمن وفد الجمهورية المصرية [4] وعند اقتراب انعقاد هذا المؤتمر قام الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بمصر بإرسال وفد يتكون من حسينٍ آيت أحمد و محمد يزيد لزيارة كافة الأقطار الأسيوية للتعريف بالقضية الجزائرية و كان الهدف من وراء هذا النشاط الدبلوماسي هو فك الحصار على نشاط الوفد الخارجي وتلقي الدعم المادي والدبلوماسي لمواصلة النضال[5] حيث صدر قرار عن المؤتمر يقر بحق الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال[6] .

---

[1] عمر بوضربة، **المرجع نفسه**، ص 89.

[2] صالح فركوس،**تاريخ جهاد الأمة الجزائرية ..... 1830-1962**، مرجع سابق،ص 422.

[3] فاتن كشرود ، **مرجع سابق** ، ص78.

[4] جمال قنان، مرجع سابق.

[5] فاتن كشرود، **مرجع سابق** ، ص 78.

[6] جمال قنان، **مرجع سابق**، ص 128.

وطرحت القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 و من خلاله عرضت هذه الأخيرة على مستوى هيئة الأمم المتحدة بعد عام فقط من اندلاع ثورة التحرير وذلك في دورتها العاشرة[1].

2) هيئة الأمم المتحدة:

من أهم الأنشطة الدبلوماسية التي قامت بها جبهة التحرير الوطني هو مشاركتها في الدورة العاشرة (10) للأمم المتحدة في سبتمبر1955، وهذا لكثافة النشاطات الدبلوماسية للوفد الخارجي لها، وذلك تجاه الدول العربية والإفريقية والأسيوية لكي يذاع صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية.[2]

استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في ظرف قصير جدا أن تكسر حاجز الصمت الذي كان مفروضا عليها، وأن تبلغ صوتها للعالم، وذلك لجلب الدعم والتعاطف ونقل القضية الجزائرية للأمم المتحدة[3] .

الدورة العاشرة (10) : بعد ثلاثة (3) أشهر من انتهاء أشغال مؤتمر باندونغ 1955 ،استطاعت أربعة عشر(14) دولة أفرو أسيوية تقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة (10) لكن باءت جهود الدول الداعمة للقضية الجزائرية بالفشل ، [4] ففرنسا اعتمدت الجانب الإجرائي لإلغاء هذا المسعى ورفضت المناقشة في القضية الجزائرية واستندت إلى ادعاءين اثنين الأول : اعتبار مسألة الجزائر مسألة فرنسية داخلية بحتة[5] والثاني : ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنها تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع .[6]

الدورة الحادية عشر (11) سبتمبر 1956 ، فيفري 1957 : تعتبر دورة حساسة بالنسبة للقضية الجزائرية وذلك لمناقشة هذه الأخيرة لأول مرة على مستوى هيئة الأمم المتحدة بعد تأجيلها في الدورة السابقة[7]. حيث خلال هذه الدورة حققت الجزائر النصر ولو كان انتصارا جزئيا، ذلك من خلال إصدار الجمعية العامة قرار حول القضية الجزائرية وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إيجاد حل سلمي وعادل

---

[1] محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر**، الجزائر: مداخلات وخطب، دار الفجر، 2005، ص 47.

[2] فاتن كشرود، **مرجع سابق**، ص 65.

[3] محمد الشريف عباس، **مرجع سابق**، ص 46.

[4] هاجر قحموش، **التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في المحافل الدولية للأمم المتحدة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ 2012 -2013، ص. 30.

[5] جمال قنان، **مرجع سابق**، ص 128.

[6] **الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة**، متاح على الرابط: www.un.org.ar/section/un.charter/chapter-i/index.html. اطلع عليه بتاريخ 2018/06/22 على الساعة 17:21.

[7] الغالي غربي ، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر، 2009، ص 70.

للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة وطبقا لميثاق الأمم المتحدة وهذا ما بعث تفاؤلا في صفوف جبهة التحرير الوطني.

الدورة الثانية عشر(12) ديسمبر 1975: لقد تجمدت مداولات الجمعية العامة حول المسألة الجزائرية في هذا المستوى الذي كان يحكمه ميزان القوى داخل الجمعية العامة و الذي كان لصالح المعسكر الغربي، والمكسب الأكبر بالنسبة للجزائر هو كسب مساندة الدول الأفرو أسيوية للقضية الجزائرية من خلال مؤتمر باندونغ[1].

تم تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس، كان هذا دليل على أن المفاوض الجزائري مستعد للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وتم الإعلان عن هذه الحكومة من مصر وقد صدر بلاغ عن إنشائها في كل من تونس والمغرب [2] وفي 1 نوفمبر 1961 أرسل "**نيكيتا خروشوف**" برقية تهنئة لفرحات عباس يهنئه فيها على نشاط الدبلوماسية الثورية التي دفعت إلى تدويل القضية الجزائرية .[3]

وبقيت هذه الأخيرة تطرح لمدة ستة (6) سنوات متتالية (1955-1961) إلى غاية الدورة الخامسة عشر(15) للجمعية العامة ، أين اعترفت المنظمة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وفي ديسمبر 1961 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعوة الحكومتين الفرنسية والجزائرية إلى المفاوضات في إطار الاحترام الكامل لوحدة التراب الجزائري وبفعل قوة جبهة التحرير وصمود الشعب الجزائري، ضف إلى النشاط الدبلوماسي الفعال اضطرت فرنسا للتفاوض، وهذه المفاوضات استغرقت حوالي ثلاثة (3) سنوات، وترتب عنها في الأخير توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ،وإجراء استفتاء أين صوت الشعب الجزائري بالإجماع على الاستقلال، ثم الإعلان الرسمي عن الاستقلال في 25 جويلية 1962[4].

إن دبلوماسية الثورة عرفت رواجا كبيرا، ذلك نظرا لمساهمتها في تدويل القضية الجزائرية، وذلك مرورا بمؤتمر باندونغ وصولا إلى هيئة الأمم وذلك خلال مدة زمنية قصيرة، أين استطاعت أن تكسر الحاجز الفرنسي، ففي أفريل 1955 عملت على تدويل القضية الجزائرية على مستوى مؤتمر باندونغ وهيئة الأمم المتحدة، وبالتالي تعتبر دبلوماسية الثورة بمثابة العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية.

---

[1] جمال قنان، **مرجع سابق**، ص ص 135- 137.

[2] إبراهيم مياسي، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2007، ص 327.

[3] متاح على الرابط:https/elearn-univ-ouargla.dz ، أطلع عليه بتاريخ 2018/03/05 على الساعة 13.00.

[4] محمد الشريف عباس، **مرجع سابق**، ص ص 47 -240.

المطلب الثاني:الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال (1962–1978).

1) فترة حكم أحمد بن بلة(1962–1965): أحمد بن بلة أول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة، و من بين أولى الزيارات التي قام بها رئيس الدولة الجزائرية المستقلة هي زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و بتاريخ 8 أكتوبر 1962 أصبحت الجزائر عضوا في هيئة الأمم المتحدة وهذا يعتبر انجاز كبير للدبلوماسية الجزائرية، كما قام بزيارة إلى كوبا التي كانت تدعى"جزيرة الحرية" [1]

2) فترة حكم هواري بومدين (1965–1978):

مع مجيء هواري بومدين، توسعت الدبلوماسية الجزائرية، إذ عمل على لم شمل العرب، حيث شارك في حرب جوان 1967 إلى جانب العرب ضد إسرائيل، أين انهزم العرب ومصر و خسرت عدة طائرات ومواقع عسكرية، كما قام بإرسال مجموعة من الطائرات إلى مصر و قدم الدعم المادي لكل من سوريا والعراق قدر المبلغ بـ 20 مليون فرنك فرنسي، واعتبر الحرب ضد إسرائيل هي قضية الأمة العربية ككل [2] فبومدين يعتبر من أبرز الشخصيات في العالم العربي والإسلامي برمته، خصوصا بعد "حرب 1967" ووقوفه إلى جانب الأمة العربية عامة وجمال عبد الناصر خاصة، على اثر حرب الستة أيام (6) ، كما كان مساندا لقرار الملك فيصل القاضي بإيقاف ضخ البترول العربي لأي دولة وقفت مع إسرائيل في عدوانها ضد العرب سنة 1973.[3]

وكان أول رئيس دولة عربي يتحدث بالغة العربية على مستوى هيئة الأمم المتحدة كما أكد على ضرورة تلا حم دول العالم الثالث والعمل على إنشاء كتلة إقتصادية موازية.

فعند ترؤس الجزائر (بقيادة بومدين) للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 عمل على كسب إعتراف أممي للقضية الفلسطينية وذلك بحضور ياسر عرفات وتدويل القضية الفلسطينية وفي 15 نوفمبر 1988 تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس من الجزائر.[4]

---

[1] عائشة بوزيد، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص دراسات دولية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016–2017 ،ص، ص 95، 96 .

[2] عائدة ساكر، **التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس بومدين1965–1978**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قطب شتمة ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ 2016–2017، ص. 32.

[3] أبو جرة السلطاني ، **جذور الصراع في الجزائر** ، دار الأمة للطباعة ، ط 2، الجزائر ، ص 54.

[4] _____،**المسار الدبلوماسي للجزائر قبل وبعد الاستقلال كرست مكانة الجزائر**، متاح على الرابط: article18300_2291266_01.html_المسار_الدبلوماسي–قبل–وبعد–الاستقلال–الانجازات. https://www.vitaminedz.ovg/ ، أطلع عليه بتاريخ 2018/03/21 على الساعة 11.30

ولم يقم بومدين علاقات واضحة المعالم مع الأمريكيين وذلك لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالملفات الحساسة كالقضية الفلسطينية إلا أن السياسيين الأمريكيين إهتموا بشخصية بومدين وقدرته على حل مشاكل الشرق الأوسط[1].

إلى ذلك فلقد إحتضنت الجزائر في سبتمبر 1973 القمة الرابعة (4) لحركة عدم الانحياز وبالتالي أصبح التوجه الاقتصادي البعد الأخر لمفهوم عدم الإنحياز، وهذا ما أدى بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد دورة استثنائية في أفريل 1974وإصدار قرارين:

-إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

-وضع برنامج لهذا النظام.

وهذا يدل على قدرة بومدين على دعم قضايا الدول النامية، كما احتضنت الجزائر قمة الأوبك في مارس 1975، حيث دعا لعقلنة سياسات المحروقات وذلك لصد جميع الشركات التي تستنزف البترول، والعمل على إنشاء صندوق للتنمية الدولية لإخراج الدول من دائرة التخلف التي تعيش فيها، لتبرز الدبلوماسية الجزائرية العلاقة الوطيدة واللامستقلة بين السياسة والإقتصاد.

يعرف بومدين بدعمه للقضايا العادلة (كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية) وكذلك فان السياسة الإقتصادية التي إنتهجت من طرفه، منحت الجزائر هيبة على الصعيد الخارجي، فكانت تتمتع بوزن وثقل على المستويين الإقليمي والدولي[2] .

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية من 1992 إلى 1999 :

لقد عاشت الجزائر أزمة أمنية خلال فترة التسعينات أدت إلى تراجع دورها الإقليمي والدولي ، إذ كانت إنشغالاتها تنصب على ضرورة تحقيق المصلحة الوطنية، والحفاظ على الأمن الوطني [3] .

فعند تفجر الوضع الداخلي سنة 1992 أثر ذلك بشكل سلبي على تراجع الدبلوماسية الجزائرية، و كان لوسائل الإعلام الغربية دور في تشويه صورة الجزائر على المستوى الدولي حيث قامت مجموعة من الدول بفرض حصار إقتصادي على الجزائر و رفضت التعامل معها تحت ذريعة عدم دفع الجزائر لمستحقاتها هذا ما جعل الجزائر تعيش عزلة دولية ، ففي هذه الفترة عملت على إحتواء أزمتها الداخلية، كما كان ملف

---

[1] عمارية عمروس، "**البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر" مطلع الألفية** ، *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، دراسات إستراتجية، الجزائر : المدرسة الوطنية للعلوم السياسية* ، 2017.

[2] أبو جرة السلطاني، مرجع سابق، ص 47.

[3] مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا(1999-2009)** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات مغاربية ، بسكرة: جامعة محمد خيضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2011 ، ص 21.

الصحراء الغربية في محل اهتمام الدولة الجزائرية وعملت على كسب التأييد لها هذا أثر بشكل كبير على نشاطها الخارجي، ولعبت دورا كبيرا في أن تصبح الصحراء الغربية عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية ، فرغم كل ما كانت تعانيه الجزائر خلال هذه الفترة إلا أنها حاولت أن تبقي حضورها و لو شكليا من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أرسلت ملاحظين في إطار حفظ السلام للأمم المتحدة بالتعاون مع هذه المنظمة (منها الوساطة في النزاع الإثيوبي الإريتيري)[1] .

وفي فترة حكم محمد بوضياف إتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالتقلص، حيث أنه لم يقم بأي زيارة إلى خارج الوطن، وهذا نظرا لقصر المدة الزمنية التي ترأس فيها الجزائر، حيث إنصب إهتمامه على تسوية الشؤون الداخلية، أغتيل سنة 1992 وخلفه علي كافي، الذي سير المرحلة الإنتقالية التي مرت بها البلاد ، وبعدها ترأس الجزائر اليمين زروال في الفترة ما بين (1994–1999) وخلال فترة حكمه تقهقرت الدبلوماسية الجزائرية فكانت جل إهتماماته هو الخروج من الأزمة الداخلية.[2]

–الدبلوماسية الجزائرية من 1999 إلى 2017 (فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة):

لقد عانت الجزائر من العشرية السوداء، والتي أزهقت كثير من أرواح الأبرياء. لكن بعد تولي عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية سنة 1999، تغير الوضع وبدأ الأمن والسكينة يعودان بشكل تدريجي، إذ عمل على تطوير البلاد عن طريق إعتماد قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية [3] .

و كان الهدف الأسمى من وراء هذا المشروع هو تحقيق السلم لأنه يظل هشا دون نمو إقتصادي وتنمية إجتماعية[4]. و لقد كانت سياسة المصالحة الوطنية من بين السياسات المنتهجة لترتيب البيت الداخلي وتحسين صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي[5] .

لقد إزدهرت السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وعمل على رد الإعتبار للدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي وسعى إلى إعادة سمعة الجزائر بعد أن إهتزت وتراجعت مكانتها خلال العشرية السوداء حيث كثف من نشاطاته الخارجية في شتى دول العالم وإفريقيا أخذت الحصة

---

[1] سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2010–2011 ، ص ص 92 ، 93.

[2] عائشة بوزيد، مرجع سابق، ص ص 96 ، 97.

[3] أحمد قوراية، **عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة** ، ديوان المطبوعات الجامعية،2005 الجزائر، ص، ص 38 ،39.

[4] _____، **عبد العزيز بوتفليقة** ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الإمارات العربية المتحدة ، 2002 ، ص ، ص 25 ، 26.

[5] إبراهيم رماني، ***مختارات من خطب الرئيس بوتفليقة*** **1999 – 2000**، منشورات ANEP ، الجزائر، ط1، د س ن ، ص 50.

الأكبر، وذلك بعدما كانت الجزائر تعيش التهميش والتقوقع ، كما عمل من خلال خرجاته على إعادة الدبلوماسية الجزائرية إلى مسارها الحقيقي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر بمثابة فرصة لعودة الجزائر إلى العالم.

وقد شاركت الجزائر بصفتها رئيسة للمنظمة الإفريقية في لقاءات دولية عدة منها:

- القمة الإستثنائية للوحدة الإفريقية سرت ـ ليبيا(8 ـ 9 ديسمبر 1999).
- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك (سبتمبر ـ أكتوبر 1999).
- القمة الإفريقية ـ الأوروبية بالقاهرة (أفريل 2000)[1].
- تجمع ريميني إيطاليا (أوت 2000).
- كما قام بزيارة إلى تونس وألقى كلمة لمجلس النواب التونسيين، أيضا أقام لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة بتونس (28 ـ29 ـ 30 جوان 2000).
- وزيارته لجامعة الدول العربية وذلك من خلال المشاركة في الدورة الثالثة عشر(13) لجامعة الدول العربية (الأردن، عمان)، بتاريخ 28 مارس 2001، والمشاركة في الدورة الخامسة عشر(15) لجامعة الدول العربية في مصر 1 مارس 2003.

أما نشاطاته في إفريقيا نذكر منها:

- زيارة جنوب إفريقيا (16 أكتوبر 2001).
- شارك بمحاضرة في معهد جنوب إفريقيا بخصوص الشؤون الدولية في جوهانسبورغ(18 ـ 10 ـ 2001).
- كما قام بوتفليقة بالمشاركة في إختتام أشغال القمة الثالثة و الخمسون (53) للمنظمات غير الحكومية سنة 2000 [2] .

وهنا يظهر البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية أثناء فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة ويتجلى هذا البعد في الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلم والأمن و البرلمان الإفريقي وكذا إتمام مسار النيباد ضمن تنظيمها، علما أن الرئيس بوتفليقة كان من

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريتيرية** ، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع ، بيروت ، 2004، ص 95.

[2] أحمد قوراية، مرجع سابق، ص 60 .

أبرز الفاعلين في هذا الصدد لاسيما في إطار لقاءاته مع قادة مجموعة الدول الشمالية G8، والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية(OLDE) من أجل تقديم الدعم للقارة الإفريقية[1].

أما على المستوى الأوروبي أبرمت الجزائر شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالملف الأمني والسياسي، وذلك لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي والتجاري، وذلك لتبادل المصالح وبغية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، وهذا دليل على رواج الدبلوماسية الجزائرية[2].

عملت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مكافحة الإرهاب من خلال منظمة الإتحاد الإفريقي، وذلك لاتخاذه كآلية لتفعيل مكافحة الإرهاب والتصدي له، وفي أكتوبر 2004 تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك نتيجة للخبرة الواسعة للجزائر في هذا المجال، وقامت بوضع مركز قيادي إقليمي في تمنراست بغرض التنسيق الجهوي، مع كل من النيجر وموريتانيا للتصدي للإرهاب العابر للحدود كما ساهمت في إنشاء وحدة الاندماج والاتصال[3] .

كما شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2011 بنيويورك، وذلك لإرساء قواعد التعاون الدولي، من أجل التصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود، كما أقامت حوار إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب سنة 2012، إضافة إلى الشراكة الإستراتيجية التي ربطتها بالمملكة المتحدة سنة 2013 حول الأمن، كما حاولت إرساء آلية فعالة للتصدي لهذه الآفة، والعمل على إرساء قرار أممي يقضي بعدم دفع فدية للإرهابيين في حال اختطاف واحتجاز الرهائن[4].

فعبد العزيز بوتفليقة جاء بعد مرحلة حرجة عرفتها الجزائر، بعدما كانت صورة هذه الأخيرة على المستوى الخارجي مشوهة، وهذا ما أدى إلى عزلتها الدولية، كما سعى إلى تلميع صورة الجزائر في المحافل

---

[1] سارة بودوح، إيمان حدادي ، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر في عهد اوباما(2008-2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012 - 2013 ، ص 26.

[2] _____، **هل تراجعت الدبلوماسية الجزائرية عن مكانتها** ، متاح على الرابط: www.eljazairontime.net/home/index.php?option.com.html. ،أطلع عليه بتاريخ:21 مارس 2018 على الساعة:11سا و49د.

[3] _____، **البعد القيادي للرئيس بوتفليقة مطلع الألفية** ، متاح على الرابط:democratica.de/ ?p43481 ،أطلع عليه بتاريخ: 19مارس 2018 على الساعة :13سا و01د.

[4] مليكة خلاف ، **الدبلوماسية الجزائرية آلة صامتة بأهداف عملية** ، يومية المساء الجزائري متاح على الرابط: WWW. Djazairess.com /elmassa/84024 أطلع عليه بتاريخ :21 مارس 2018 على الساعة:11سا و49د

الدولية، وأكد بأن عصر الزعامة الجزائرية قد عاد مدعما ذلك بقوله: "**لا نريد فقط أن نكون موجودين، بل أن يكون وجودنا محترما**"[1].

كما أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دائم الحضور في الملتقيات والمحافل الدولية، حيث قام ب32 زيارة رسمية في غضون سنتين، ضف إلى البعثات الرسمية التي يتولى شخصيا تعيينها حتى وإن كانت هذه القضايا يمكن للمصالح الخارجية أدائها[2].

إن السياسة الخارجية في ظل حكمه، جسدت دبلوماسية الفعل،، وتبقى الكفة المرجحة (عقيدة أمنية)تتضح من خلالها المصالح وآلية للتفاعل مع التهديدات، فخلال فترة حكمه عرفت الدبلوماسية الجزائرية رَواجا خاصة خلال العُهدتين الرئاسيتين الأولى و الثانية، و بذلك تبقى إفريقيا العمق الإستراتيجي للجزائر.

[1] محمد الطاهر عديلة، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 . 2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية والعولمة ، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية ، 2004 – 2005 ، ص 52.

[2] مهدي فتاك، مرجع سابق، ص ص 8 ،9 .

المبحث الثاني: أسس الدبلوماسية الجزائرية:

لقد إعتمدت الجزائر في سياستها الخارجيّة على مجموعة من السمات والمبادئ والمرتكزات التي فسّرت ولا تزال توجهات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والقاري والدولي مرفوقة بمجموعة من الأهداف المختلفة التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها والتي تضمن خدمة مصالحها.

المطلب الأوّل: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

إنّ الجزائر إعتمدت منذ إستقلالها على سياسة خارجية قائمة على مبادئ ثابتة تم تحديدها في وثيقة طرابلس 1962 ونصت عليها الدساتير المتعاقبة على الجزائر ووردت في ميثاق الجزائر الذي تم تبنيه بعد إستفتاء 1976 الذي إعتبر أن السياسية الخارجيّة هي إنعكاس للسياسة الداخليّة[1]. وهذه المبادئ تتلخص في:

1 – ضبط الحدود وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي، ولقد تبنت الجزائر هذا المبدأ الذي يعتبر إستمرار لمبادئ ثورتها، حيث تجد في ضبط الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدّول المجاورة منذ حدوث أوّل مشكل حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الإستقلال، لكنها في الأخير عملت على حل هذا المشكل الحدودي والتفتت بعدها إلى جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم وفق مجموعة من الإتفاقيات منها التوقيع على اتفاقية مع تونس في 06 جانفي 1970 وفي 19 ماي 1983 ومع موريتانيا في 13 ديسمبر 1983، مع مالي في 08 ماي 1983، مع النيجر في 05 جانفي 1983[2].

لذا فإن سعي الجزائر لتبني هذا المبدأ كان ضمانة لها من أجل حلّ الخلافات الحدودية بينها وبين الدول المجاورة من أجل القضاء على كافة أشكال وأسباب التوتر ما يضمن لها تحقيق الأمن والسلم والتعاون مع الدّول المجاورة لها وما يعطي دفعة قوية لاحترام وصيانة مبدأ قداسة الحدود.

2 – حل النزاعات بين الدّول بالطرق السلميّة:

تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على الطرق والوسائل السلمية في حلّ النزاعات الدوليّة وهذا عبر آليات الوساطة والمساعي الحميدة لحلّ الخلافات والتوفيق بين وجهات النظر المتباينة وهو ما يدخل في إطار الدبلوماسية الوقائية ، حيث يفرض هذا المبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول واحترام

---

[1] – Amina Mernache , **la politique algérienne La nostalgie d'une gloire perdu**, **dynamiques, international** ,ISSN, 2015, 2646, Paris, N° 07, Octobre 2012, P 01.

[2] – سليم العايب، مرجع سابق، ص 29.

سيادتها [1] فقد جاء في المادة 29 من دستور 2016: «**تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدوليّة بالوسائل السلميّة**» [2] .

وبناءا على هذا فإن الجزائر تعلن في كلّ مرّة دعمها للحلول السلمية بين الأطراف المتنازعة وتنبذ إستعمال القوة وتفضل لغة الحوار والتفاوض وعند الضرورة اللجوء إلى القضاء والتحكيم ما مكنها من لعب دور كبير في التوسّط للعديد من الأزمات والصراعات الدوليّة، ومازال التوجه إلى الحلّ السلمي شعار ترفعه الجزائر وهذا ما أكدّه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بقوله: «**الجزائر لا تريد أن تبعث أيّة رسالة سياسيّة لأنّها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها إلاّ في حالة الدّفاع المشروع عن النّفس**» [3] .

3 – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول:

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول أحد المبادئ الأساسيّة في القانون الدولي المعاصر، فهو يمثل تجسيدا للوسائل القانونية الخاصة بحماية وتثبيت سيادة الدّول واستقلالها، وتنص المادة الثانية (2) من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة على:

«**إلتزام الدّول بالإمتناع عن إستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدوليّة**» فاستنادا إلى هذه المادة فإنّه لا يحق لأية دولة من الدّول أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدّول الأخرى وأن تمس بسيادتها الداخلية أو أن تتدخل في رسم سياساتها الداخلية[4].

ويعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول من المبادئ التي إلتزمت بها الدبلوماسية الجزائريّة في علاقاتها الدولية والإقليميّة وكل ذلك يأتي ضمن إحترام الجزائر للمواثيق الدولية أهمها ميثاق الأمم المتحدة، ميثاق جامعة الدّول العربيّة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية [5] .

---

[1] مريم بلقاسم ، **السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الأمني الإقليمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه ، تخصص قانون الدولة والمؤسسات، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق سعيد حمدين، 2015–2016 ، ص. 22.

[2] ***الجريدة* الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 29، الباب الأوّل، الفصل الثالث، دستور 2016، العدد 14 المؤرخة في 07 مارس 2016 ، ص 9.

[3] – فلاح مبارك بردان، **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسية الخارجية الجزائرية** ، العراق: جامعة الأنبار ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، ص 9.

[4] كمال حمّاد، **النزاع المسلح والقانوني الدولي العام**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د د ن ، الطبعة الأولى، 1418هـ–1997م ، ص ص ، 23 ، 24.

[5] فلاح مبارك بردان، مرجع سابق، ص 8.

وبناءا على هذا تنص المادة 91 من دستور 1976 على: «**وفاء لمبادئ عدم الإنحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدّول**» [1] وبالتالي فإن هذا المبدأ يعتبر ركنا أساسيا في سياسة الجزائر الخارجيّة، حيث لعبت دورا مهما في إصدار توصية الأمم المتحدة المتعلقة بأهمية عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وهي تؤكد على التمسك بهذا المبدأ نظرا إلى إعتبارات مهمّة وذلك لكونه يضمن الحماية من الضغوطات الخارجيّة بكلّ صورها السياسية والإقتصاديّة والعسكرية ذلك إدراكا منها للنتائج التي يخلفها التدخل الأجنبي في شؤون الدّول ليس على مستوى البلد المعني بالأزمة بل لانعكاساته الخطيرة على دول الجوار [2] .

وهذا ما أكدّه وزير الخارجية السيد عبد القادر مساهل في خطابه بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والخمسون (55) ليوم الدبلوماسية الجزائرية حيث أكدّ أن إسم الجزائر إرتبط إرتباطا وثيقا بالمساعي السلمية لتكريس السلم ومعالجة النزاعات عن طريق الحوار في ظلّ إحترام سيادة الدّول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، الأمر الذي سمح لها بأن تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيد الإقليمي والدولي [3] .

لهذا حرصت الجزائر دائما على أن تكون وساطاتها الدبلوماسيّة محكومة بمبدأ إحترام الوحدة الترابيّة للدّول وتنمية العلاقات الودية بينها على أساس التعاون والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخليّة [4] .

4 – دعم حق الشعوب في تقرير المصير:

هذا المبدأ يعتبر من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها ويعدّ شرطا جزائريا في دعم الشعوب المظلومة التي تناضل من أجل الحرية والإستقلال، فدعم القضايا التحررية العادلة يعد بعدا أساسيا لسياستها الوطنية ويعتبر محور أساسي من محاور الدبلوماسية الجزائريّة.

ولكون الجزائر قد عانت ولمدّة طويلة من ويلات الإستعمار الأجنبي، فإنها جعلت مساعدة الشعوب ومساندتها في تقرير مصيرها من أهم ما تهدف إليه سياسة الحياد التي تبنتها كشعار وهدف ، لذلك فإن

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 91، الفصل السابع، دستور الجزائر 1976.

[2] مصطفى بوطوره، "**الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة**"، *جريدة صوت الأحرار*، 29 جوان 2016.

[3] _____، **العمل الدبلوماسي الجزائري عرف نقلة نوعية منذ 1999 وتمكن من استرجاع مكانته**، الاثنين 29 أكتوبر 2017، 08:19، آخر تحديث الأربعاء 29 جوان 2018.

[4] عبد الغني فيقيقي، **السياسة الخارجية للجزائر في ظل إنهيار أسعار النفط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، سعيدة : جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015–2016)، ص 23.

لِتزامها موقع الحياد من أطراف النزاع الدولي لم يتغير مهما كانت ظروف ذلك النزاع وأطرافه إلا إذا كان أحد طرفي النزاع حركة تحرريّة تدافع حينها عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل لِستقلالها [1] .

هذا ما نصت عليه المادة 92 من دستور 1976 حيث جاء فيها: «**يشكل الكفاح ضد الإستعمار والإستعمار الجديد والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة**». ويشكل تضامن الجزائر مع كلّ الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحرّرها السياسي والاقتصادي من أجل حقها في تقرير المصير والإستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنيّة [2] . كما تنص المادة 30 من دستور 2016 على أنّ: "**الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والإقتصادي والحق في تقرير المصير وضدّ كلّ تمييز عنصري**" [3] .

5 – مبدأ التعاون بين الدّول المجاورة:

جاء في المادة 31 من دستور 2016 على أنّ: "**الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الوديّة بين الدّول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه**" [4] .

بالتالي فإن هذا المبدأ له أهمية كبيرة في التصور الجزائري وذلك لتفعيل مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي يعمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حلّ كلّ الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدّول المتجاورة والعمل على تكريس التعاون والتضامن في سبيل دعم حسن الجوار الإيجابي [5] .

وفيما يخص محاور هذا التعاون نجد أن لِنتماء الجزائر لعدّة دوائر منها: الدائرة الإسلامية، العربية، المغاربية، الإفريقية، المتوسطيّة عزّز من لعب دور مهم ساهم في تحقيق التعاون مع دول الجوار حيث جاء في ديباجة دستور 2016 أنّ: «**الجزائر أرض الإسلام وجزء لا يتجزّأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطيّة وإفريقيّة**» [6] .

---

[1] فلاح مبارك بردان، مرجع سابق، ص 9.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 92، الفصل السابع، دستور الجزائر 1976.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 30 ، دستور 2016، ، العدد 14، 7 مارس 2016، ص. 9.

[4] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، المادة 31، دستور 2016، العدد 14، 7 مارس 2016 ، ص. 9.

[5] محمد الأمين بن عائشة، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية مقاربة جيواستراتيجية دراسة حالة مالي**، جامعة الجزائر 3، ص 6.

[6] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، ديباجة دستور 2016، العدد 14، 7 مارس 2016 ، ص 5.

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسيّة الجزائرية :

تتسّم السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات التي ظلّت لصيقة بها والتي تفسر السلوك الخارجي للدبلوماسيّة الجزائرية ومن هذه السمات نذكر:

1 – دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجيّة الجزائريّة:

إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصيّة فيها إلى حدّ كبير وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الإستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجيّة تخطيطا وتنفيذا منذ الإستقلال وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، بداية بأوّل دستور جزائري وهو دستور 1963 الذي تنص مادته الثامنة والخمسون (58) بمنح الرئيس حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية، هذا ما إستمرت على منواله الدساتير اللاحقة [1] .

إذ جاء في دستور 2016 في مادته الواحدة والتسعون (91) : يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور بالسلطات والصلاحيات الآتية:

- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.

أما المادة الثانية والتسعون (92) منه تنص على: «**يعيّن رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام التالية: يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويسلّم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم**» [2] .

فما يلاحظ في هذا الصدد هو سيطرة شخصية الرئيس على قرارات السياسة الخارجيّة، باعتباره هو الذي يصنع وينفذ هذه الأخيرة وبالتالي فهي تتغير بتغير الرؤساء هذا ما يجعل السلوك الخارجي الجزائري يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى وهذا حسب أولويات واهتمامات الرؤساء المتعاقبة عليها.

2 – الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائريّة:

إن السياسة الخارجية الجزائرية تتسم بالنشاط المكثف في ظلّ الأزمات بينها يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة الإستقرار، فمنذ الثورة التحريرية والدبلوماسية الجزائرية إتسمت بالحركية والنشاط من أجل التخلص من الأزمة الاستعمارية والتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل والمنابر الدوليّة واستمر النشاط الدبلوماسي إلى غاية إنقلاب هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلّة في 19 جوان 1965 الذي

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص 36.

[2] ***الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية***، دستور 2016 ، *العدد14* ، 7 مارس 2016، ص 17.

عارضت عليه العديد من دول العالم الثالث في حين تحفظت البعض عليه [1] . لكن رغم هذا الانقلاب إلاّ أنّه في فترة هواري بومدين كانت الجزائر تعتبر سيدة العالم الثالث.

بعد ذلك عادت الجزائر إلى عزلة شديدة إثر إنفجار النزاع في الصحراء الغربيّة وموقف الجزائر منها، حيث إعتبرت أن القضية الصحراوية قضية حق شعب في تقرير مصيره هذا ما أدخلها في نزاع مع المغرب، لكن الجزائر نجحت في تغيير مواقف العديد من الدّول إزاء هذه القضية، لتشهد بعد ذلك أزمة أمنية وسياسة خانقة في فترة التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء حيث أدت هذه الأخيرة إلى تراجع شديد في النشاط الخارجي للجزائر وصل إلى حدّ الجمود، لكن بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة بدأ نشاط السياسة الخارجية الجزائرية يعود وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا [2] . خاصة في إفريقيا.

لكن يمكن القول أنّ هذه العودة إلى الساحة الدولية من بينها الإفريقية إصطدام بظهور عدّة أزمات تشهدها إفريقيا خاصة في منطقة الساحل الإفريقي يضاف إلى هذا وجود قوى أجنبيّة وإقليمية تسعى إلى تهميش دور الجزائر قاريا.

3 – طابع الحياد في السياسة الخارجيّة الجزائريّة:

منذ الثورة التحريرية والجزائر إتسمت في نشاطها الخارجي بطابع الحياد في العلاقات الخارجية للحركة الوطنية مع الخارج، فقد لزم معظم رواد هذه الأخيرة الحياد إزاء الأحداث التي كان يشهدها العالم وكذلك التي شهدتها الساحة العربية والمغاربية وبتكريسها للنشاط الخارجي حافظت على هذا التقليد، بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدّول العربية ولم تخض في الخلافات العربية–العربية، كما إبتعدت والتزمت الحذر من سياسة التحالفات التي قامت بها دول العالم مع القوى الغربية الأجنبية، مما أكسبها الاحترام والتقدير لدى معظم الدّول [3] .

فطابع الحياد ترسخ في السياسة الخارجيّة الجزائرية واتسم بالإيجابيّة وهو يعني عدم تأييد لطرف على حساب الآخر، لكن في ذات الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم والتزام الحياد في تسوية النزاعات ما جعل وساطاتها تقبل لدى أطراف النزاع وتستند إليها حتى الدول الأجنبيّة هذا ما إنعكس

---

[1] محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص 16.

[2] سليم العايب، مرجع سابق ص 38.

[3] أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954–1962**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 ، ص 79.

بالإيجاب على سياسة الجزائر الخارجية ، ذلك جعل من دبلوماسيتها تحتل موقعا مؤثرا سواء على المستوى الإقليمي أو الدّولي [1] .

لكن رغم أن مبدأ الحياد هو السمة المميزة للنشاط الخارجي الجزائري، إلاّ أنّه في حالة ما إذا تعلّق الأمر بحركة تحررية أو بمسألة إنتهاك لحقوق الإنسان، أو عندما يصل الأمر إلى المساس بأمنها القومي، فإنّ الجزائر تستبعد مبدأ عدم التدخل ويتحوّل بذلك هذا الأخير من عدم التدخل إلى الحق في التدخل حسب ما ينص عليه القانون الدولي.

المطلب الثالث: أهداف الدبلوماسيّة الجزائريّة ومرتكزاتها :

لقد جاء في الفقرة العشرين (20) المضافة إلى ديباجة دستور 2016 أنّ: «**الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على توازن المصالح التي تكون منسجمة كلّ الإنسجام مع خياراتها السياسيّة والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الوطنيّة**»[(2)].

فبناء على هذه الفقرة فإن الجزائر تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في سياستها الخارجيّة تعمل من خلالها على تكريس حضورها الفعّال واحتلال مكانة بين الأمم، وتتلخص هذه الأهداف في:

1 – الأهداف القاعدية :

إن الجزائر بحكم موقعها الجيواستراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسطوإفريقيا وباعتبارها دولة ذات مقوّمات مادية وبشرية هائلة أكسبها ذلك مصداقية القرارات على المستوى الخارجي ، مما مكنها من بناء مواقف على المستوى الدولي تميزت بالثبات والصلابة [3] هذا ما جعلها تسخّر جلّ إهتماماتها لضمان مجموعة من المصالح الإستراتيجية وتحقيق أهداف قاعدية تتمثل في تحقيق الأمن والدفاع عن الهوية الوطنية ووحدة التراب الوطني وهذا راجع لعدّة إعتبارات منها ما هو مرتبط بضرورة تحقيق الإستقرار الداخلي ما يضمن لها كسب الإعتراف الدولي والإقليمي ومنها ما هو مرتبط بحساسيّة المجال الإقليمي الجيواستراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة الأزمات التي تشهدها دول الجوار وما صاحب ذلك من إنتشار واسع للتهديدات الأمنية التي كان لها تأثير على الأمن القومي الجزائري [4] .

---

[1] لخضر رابحي، **الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول في ظلّ التحديات الراهنة**، ،الأغواط : جامعة عمار فليجي، قسم الحقوق ، ***مجلة الدراسات***.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، الفقرة 2 من ديباجة دستور 2016 ، العدد 14 ، 7 مارس 2016 ، ص 7.

[3] محمّد غربي، **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن، حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر: جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والإداريّة ، ص 88.

[4] مهدي فتاك، مرجع سابق، ص 20.

لهذا تعمل الجزائر جاهدة على المحافظة على أمنها وهذا يندرج في إطار مفهوم الدفاع الوطني الذي تلعب فيه المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في المحافظة على الأمن الوطني وعلى سيادة الدّولة الجزائرية وكذلك أمنها البري والبحري والجوي ووحدة التراب وحماية الأشخاص والممتلكات.

ووفقا لهذا فإنّ مهمّة الجيش الشعبي الوطني وكما جاء في المادة 28 من دستور 2016 تتمثل في: "**تنتظم الطاقة الدفاعية للأمّة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي**".

"**تتمثل المهمّة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف أملاكها البحريّة**" [1] .

2 – الأهداف الحيويّة:

ترتبط بالقطاع الإقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجميّة للبلاد والوقاية من أشكال التبعية، فهذا الهدف يسعى صناع القرار في الجزائر إلى تحقيقه من خلال وضع إستراتيجيات تتضمن تكوين الإطارات وبناء المؤسسات الإقتصادية من أجل تحقيق التنمية بما يواكب العوامل الخارجيّة التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف خاصة في ظل العولمة الإقتصادية وتزايد نفوذ وسيطرة الدوّل الكبرى على إقتصاديات دول العالم الثالث [2] .

لهذا تسعى الجزائر جاهدة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة وتأهيل الإقتصاد في مختلف المجالات وعصرنته ومواجهة تحديات العولمة والمحافظة على الثروات الطبيعية للبلاد ليبقى الهدف الأساسي من ذلك هو الإندماج في الإقتصاد العالمي [3] .

وفي إطار سياسة جديدة مبنية على التنّوع الاقتصادي تسعى الجزائر إلى مراجعة تموقعها الإقتصادي على المستوى القاري بدرجة أولى، وهو خيار إستراتيجي يندرج في إطار نظرتها الإصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات كونها بوابة إفريقيا وعلاقاتها ممتازة مع دول القارة ولا ينقصها سوى ترجمة العمل الدبلوماسي والسياسي في الشق الإقتصادي ما يضمن لها الإنفتاح على أسواق أخرى [4] .

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، المادة 28، دستور 2016 ، العدد 14 ،07 مارس 2016، ص 9.

[2] مهدي فتاك، مرجع سابق، ص 23.

[3] مداخلة الوزير محمود خذري، "**آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية**"، *مجلة الوسيط*، العدد 06 ، السداسي الثاني، 2008 ، ص 13.

[4] فريال بوشوية، "**الدبلوماسية الاقتصادية الورقة الرابحة**"، 9 نوفمبر 2016، آخر تحديث: الأربعاء 27 جوان 2018، *جريدة الشعب*.

3 – الأهداف الأساسيّة:

تتمثل الأهداف الأساسية للسياسة الخارجيّة الجزائريّة في مفهومين أساسيين: مفهوم المكانة الدولية والفاعل الإقليمي وبين المفهومين يندرج تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مؤكدّا أنّ الجزائر قلب المغرب العربي، فمفهوم البحث عن المكانة الدولية والإقليمية وتعزيز الحضور الدولي والإقليمي من أهم المفاهيم التي يشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي الجزائري كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب إحترام الوحدات الدولية بما فيها إحترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها[1].

ثانيا: مرتكزات الدبلوماسيّة الجزائريّة :

1 – الموقع الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي من بين العوامل الأساسية لتحديد ملامح السياسة الخارجيّة للدّولة وترتيب أولوياتها وهذا يعتبر ضروريا لفهم تحركات وتوجهات الدّولة تجاه محيطها الخارجي ما يؤثر على قوة أو ضعف الدّولة ومدى تأثيرها وتأثرها بالبيئة الخارجية المحيطة.

والجزائر من بين الدّول التي تحظى بموقع إستراتيجي جدّ مهم جعلها تحتل مكانة محورية على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي ما جعلها تتوجه نحو هذه المحاور لتوجيه سياستها الخارجيّة وهذا بما يخدم مصالحها الحيويّة.

بهذا فإنّ الجزائر تحوي على مساحة ضخمة تقدّر بـ: 741 2381 كلم^2، بطول شريط ساحلي يقدر ب: 1664 كلم وحدود بحرية تقدر بـ : 1200 كلم و تشكل 1/3 من مساحة المغرب العربي و 1/12 من مساحة القارة الإفريقيّة وتعتبر بوابتها الشمالية، فهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا بعد تقسيم السودان والعاشرة دوليا [2] . كل هذا جعلها تتمتع بموقع ذو أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية بالغة الأهمية تجمع بين ميزات نادرة إستمدتها من موقعها ضمن أربعة أبعاد: البعد المغاربي، العربي، الإفريقي، المتوسطي، وهي تشكل جسر إتصال ومحور إلتقاء بين إفريقيا وأوروبا وممر حيوي للعديد من طرق الإتصال العالمية برا و بحرا وجوا[3].

---

[1] مهدي فتاك، مرجع سابق، ص 26.

[2] سارة جهرة، **الدبلوماسية الجزائرية ودورها في القضايا الافريقية 1962-1978، الصحراء الغربية وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا نموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2015-2016 ، ص 13.

[3] عبد الغني فيقيقي، مرجع سابق، ص 39.

ويبلغ تعداد سكانها حوالي أكثر من 40 مليون نسمة يعيش معظمهم على الشريط الساحلي على مساحة لا تتعدى 12% من مساحة البلد وتمثل مساحة الصحراء 80% من المساحة الكليّة[1]. وبهذا فإن إمتلاكها لمساحة شاسعة ولقدرات بشرية كبيرة يعد عامل مهم لاستغلال هذه الأخيرة التي يمكن الإعتماد عليها في بناء إستراتيجيات ومشاريع ذات آفاق كبرى تخدم مصلحة البلد مستقبلا.

2 – الإقتصاد:

تعتبر الجزائر من الدّول الرائدة في مجال المحروقات، وهي بذلك من الدّول الطاقوية المهمّة في العالم من حيث الإنتاج والتصدير، وتمثل طرف مهم في الإقتصاد العالمي وتمتلك مركز ريادي في تصدير الغاز الطبيعي المسال وكذلك النفط وتعتبر ثاني منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا بعد نيجريا وثالث منتج للغاز ورابع منتج للنفط عالميا وهي تعد سوقا واعدا ومضمونا للدّول المستهلكة للنفط من خلال العقود التي تبرمها مع الشركات البترولية العالمية خاصة الأمريكية والأوروبية[2].

كما تمتلك الجزائر عدّة مقومات إقتصادية أخرى على غرار الثروة المائية والحيوانية والنباتية كما تحوي على ثروات معدنية منها: الحديد، النحاس، الذهب، الفضة، المرجان، اليورانيوم، ومجموعة من الطاقات المتجدّدة أهمها: طاقة الرياح، المياه، الطاقة الشمسية ، هذه الأخيرة التي أصبحت مرشحة في السنوات الأخيرة للنمو والتطوّر بشكل كبير[3]. أين إعتمدت الجزائر على برنامج Cop21 الذي سيمكنها من تصدير هذا النوع من الطاقة بحلول عام 2030 وبالتالي سيمكنها من جني فوائد من خلال الإستثمارات الضخمة في هذا القطاع، كما تمتلك أيضا ما نسبته 20% من إحتياطاتها النادرة من الأرض في العالم فيما يخص مادة الكربون[4].

---

[1] – نور الدين حشود، **التنافس الدولي على النفوذ في الجزائر وانعكاسات على المحيط الإفريقي** ، ملتقى دولي **حول الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة إستراتيجية** ، قالمة: جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 30–31 أكتوبر 2017 ، ص ص 4 ، 5.

[2] محمد الأمين بن عائشة ، مرجع سابق ، ص 24.

[3] – نور الدين حشود، مرجع سابق، ص 5.

[4] – Mohamed Hakim Soufi, "**Pourquoi l'Algérie est la perle économique du maghreb et du Bassin Méditerranéen**", sur le site : ecomnewsmed.com/article/1681/pourquoi_l'Algérie–est–la–perle–economique–du–maghreb–et–du–Bassin–Méditerranéen–lundi 2 juillet 2018, à 20h :15m.

كل هذه العوامل جعلت الجزائر واحدة من أغنى البلدان في إفريقيا وتحتل المرتبة الرابعة في هذه الأخيرة من حيث ناتجها المحلي الإجمالي وهذا التصنيف جاء من خلال التقرير الذي أعدّه بنك التنمية الإفريقي ADB[1].

هي عوامل أيضا من شأنها أن تدعم سياسة شركة سوناطراك التي تعتبر إحدى أكبر الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوّة المحرّكة للإقتصاد الجزائري فحسب بل تحتل المرتبة الأولى بين الشركات النفطية من دون منازع في إفريقيا والمرتبة 12 بين الشركات النفطية العالمية والمرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصّدرة للغاز النفطي السائل والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصّدرة للغاز الطبيعي بل هي أيضا مرشحة للعب دور رئيسي في السوق الدولية للطاقة[2].

كما تمتلك الجزائر مقومات كبيرة في القطاع السياحي بما يؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا بامتياز على المستوى الإقليمي والقاري وحتى على المستوى الدولي ما سيمكنها من إستقطاب السياح على مدار السنة وهو ما سيعود بالفائدة على الخزينة العمومية نظرا إلى المداخيل التي ستجنيها من هذا القطاع[3].

3 – العامل العسكري:

يلعب العامل أو المحدّد العسكري دور مهمّ في مجال السياسة الخارجية للدّولة، حيث أنّ القوّة العسكرية تعتبر ركيزة أساسية لقوّة الدّولة وبقائها والجزائر من بين الدّول التي تملك قوّة عسكرية جعلت منها تحتل مركز مهم سواء إقليميا أو قاريا أو عالميا.

أولا: الجيش الوطني الشعبي الجزائري:

جاء في آخر تصنيف للموقع الأمريكي الخاص بالدفاع الشامل GFP لسنة 2018 أنّ الجيش الجزائري يحتل المرتبة الثالثة والعشرين (23) عالميا والثانية إفريقيا بعد الجيش المصري[4]، لهذا فإن القيادات الجزائريّة تسعى دائما إلى تطوير القدرات الدفاعية للجيش الوطني برا وجوا وبحرا، فلقد عمدت

---

[1] – Par rédaction AF, **L'Algérie 4éme Puissance économique en afrique**, 23 mai 2018 sur le site : https://www.algérie-Focus.com/2018/05/classement, vu: le lundi 2 juillet 2018, à 20h :00m.

[2] – نور الدين حشود، مرجع سابق، ص. 6.

[3] – محمد الطاهر عديلة، **الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحريرية إلى بناء شراكات إستراتيجية**، ملتقى وطني حول **فرص وتحديات تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات**، قالمة: جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 30-31 أكتوبر 2017 ، ص. 5.

[4] – ----------, "**L'armée algérienne parmi les plus puissantes armées au monde**" sur le site : https://www.fr.sputniknews.com/international/201804231036072718-armée-algerienne-puissante-monde , lundi 2 juillet 2018, à 19h :41m.

إلى تدعيم القوة البحرية بوسائل قتال متطوّرة تشمل الغواصات الحاملة للصواريخ الجوالة لنقل الصراع إلى عمق العدو والتجهيز بوسائل دفاع سطح/ سطح وسطح/ جو متقدمة مع دعمها بسلاح طيران بحرية متفوّق يعتمد على طائرات الإستطلاع والرصد والتشويش مع الإعتماد على الأقمار الصناعية في المراقبة عن بعد ويكمّل هذه المنظومة أنظمة دفاع ساحلي صاروخية بعيدة المدى ، بما يضمن إبعاد السفن المعادية على الموانئ الجزائرية وتوفير حماية وتغطية مناسبة لأنابيب نقل النفط والغاز الممتدة في البحر[1].

فيما يخص صناعة الأسلحة تقوم الجزائر بتصنيع كلّ إحتياجاتها من الأسلحة الخفيفة والمتوسّطة مثل أسلحة الكلاشينكوف ورشاشات PKM وكذلك قناصات "دارغو نوفار بي جي 7"، "آربي جي 9 "وكذلك الألغام المضادة للدبابات والملابس والدروع المضادة للرصاص وأشياء كثيرة أخرى بمصانع الأسلحة بولاية خنشلة ، كما تملك الجزائر قاعدة للتصنيع وتصليح العتاد العسكري BCL والتي تصنع العربات المدرعة وتقوم بتركيب وتصليح الآلات الحربيّة[2].

ثانيا: العقيدة الأمنية الجزائرية:

تقوم عقيدة الجزائر الأمنية على مجموعة من المبادئ الثابتة سمحت لها بالإنخراط في كلّ الآليات الدولية لضبط التسلّح والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول ورفض التدخل الأجنبي والخيار العسكري وتفضيل الحلول السلمية لحلّ النزاعات وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود ومساندة حركات التحرّر وعدم اللجوء إلى إستعمال القوّة[3].

فيما سبق هي مرتكزات أساسية تعتمد عليها الجزائر في سلوكياتها الخارجية لكن هناك مرتكزات ثانوية تتمثل في:

1 – الثقافة السياسيّة:

حيث تقوم الدبلوماسية الجزائرية على ثقافة سياسية تحصر في شخصية الرئيس الذي يملك كل الصلاحيات لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية، لذا فالثقافة السياسة السائدة في المجتمع الجزائري من بين

---

[1] عبد ا محمّد سويلم أبو دربي، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية 2006-2016**، دراسة مكملة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أكاديمية الإدارة والسياسة، 2017-1438 هـ ، ص 31.

[2] _____،"**التعريف بالجيش الوطني الجزائري**"، منتديات الشروق أونلاين ، الثلاثاء 17 جويلية 2018 ، متاح على الرابط: montada.echouroukonline.com/showthread.php ?t=22779 ، تم التصفح يوم الثلاثاء 17 جويلية 2018 على الساعة: 21سا و47د.

[3] عبد النور بن عنتر، "**عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**"، *مركز الجزيرة للدّراسات*، الأربعاء 2 ماي 2018.

محدّدات ومرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية وتؤثر في توجهها العام، كما أنها تلعب دورا في وضع الحدود العامة للخيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي الجزائري[1].

2 – التجانس الاجتماعي:

وهو يعتبر أحد عوامل قوّة الدولة، فالمجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات والنزاعات الداخلية وهذا ما من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية ما سيعكس سلبا على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل الأجنبي، فالجزائر تتمتع بتجانس إجتماعي جعل مجتمعها يتمتع بوحدة اللّغة العربية والأمازيغية، ووحدة الدين الإسلامي والمذهبي المتمثلة في الثنائية السنية المالكيّة[2].

[1] – محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص ص 19 ، 20.

[2] – عبد ا محمد سويلم أبو دربي، مرجع سابق، ص 27.

المبحث الثالث: نماذج الوساطات الجزائرية في حل القضايا الإقليمية و الدولية:

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية لتحرير الرهائن الأمريكيين 1981:

تمتلك الجزائر سياسة خارجية رشيدة، فهي تعمل دائما على مساندة القضايا العادلة، لذا فقد ساهمت بشكل فعَّال في إيجاد حل لأزمة المحتجزين الأمريكيين بإيران.

هذه الأزمة الدبلوماسية حدثت جراء إقتحام مجموعة من الطلاب الإيرانيين للسفارة الأمريكية بطهران، وقاموا باحتجاز 52 أمريكي، وامتدت مدة إحتجازهم من 4 نوفمبر 1979 إلى غاية جانفي 1981، والهدف من وراء هذا الإحتجاز هو إستلام الشاه الإيراني (محمد رضا بهلولي) الذي فر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فكان مطلب هؤلاء الإيرانيين هو إسترجاع الشاه الإيراني ومحاكمته في بلاده، والعمل على عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لدولتهم[1].

فبعد فشل عدة مفاوضات من بينها اللقاءات السرية بألمانيا، و الوساطة الفلسطينية أدى ذلك إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين طهران وواشنطن.

وبطلب من الطرفين المتنازعين توسطت الجزائر هذه الأزمة ، وتولت هذه المهمة الدبلوماسية بقيادة وزير الخارجية الجزائري أنذاك(محمد الصديق بن يحي) وساعده في ذلك السفير الجزائري بطهران (عبد الكريم غريب)

فالمبادرة الجزائرية إستحسنت من طرف العديد من الدول، وذلك نظرا لتشعب هذه الأزمة، فبالرغم من الطريقة اللّينة التي إتخذتها الجزائر من خلال هذه الوساطة إلّا أنّها كللت بالنجاح، وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية إستخدمت القوة لتحرير الرهائن إلّا أن محاولتها باءت بالفشل، عكس المبادرة الجزائرية التي إتخذت الطريقة السلمية وذلك من خلال إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، في جانفي 1981م، وقد صرح "**وارن كريستوفر worn kristover**" بالدور الفعّال الذي لعبته الجزائر في هذه الأزمة، وذلك رغم تعنت الطرفين، هذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم هدية للجزائر تتمثل في خمسة (5) طائرات شحن من نوع هيركول (Hercule)، أما الطرف الإيراني فكانت علاقته جد ممتازة مع الجزائر.[2] فرزانة الدبلوماسية

[1] متاح على الرابط: https://Www.djazaires.com/aps/246138، أطلع عليه بتاريخ:26 مارس2018 على الساعة: 19سا و10د.

[2] محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص ص 136-138.

الجزائرية، والعمل بشكل لين ومتواضع، والحل السلمي الذي أفضت به الجزائر من خلال هذه القضية أثر عليها بشكل إيجابي، في ظرف عالمي كان يميزه التطلع لنظام عالمي جديد[1].

ـ المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية 1983:

تعرف الجزائر بدعمها الدائم للقضية الفلسطينية، فهي تأمل في حصول الشعب الفلسطيني على إستقلاله، واسترجاع أراضيه المغتصبة، وإقامة دولة فلسطين عاصمتها القدس. و يبرز جليا الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية من خلال القمة العربية الأولى التي شاركت فيها سنة 1964، أين نددت الجزائر بضرورة إنشاء جبهة تحرير فلسطينية، وهذا ما تجسد فعلا على أرض الواقع من خلال تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، ويتمثل الدعم الكبير الذي قدمته الجزائر لفلسطين في الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين[2]، و تعد الجزائر من أولى الدول التي إعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم فتح أول مكتب لحركة فتح بالجزائر سنة 1963،[3] كما قامت باستقبال عدة طلبة فلسطينيين في الجامعات الجزائرية، ودربت عدة أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح منذ عام 1965، كما شاركت في الحرب العربية ضد إسرائيل سنة 1967 و 1973 لتحرير بيت المقدس، كما كان لها دور كبير في حضور ياسر عرفات لأشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها التاسعة والعشرين (29) سنة 1974، بالرغم من أن ياسر عرفات ليس رئيس دولة، إلّا أنه ألقى خطابه على مستوى هذه الهيئة، وعرّف بقضيته الوطنية[4] و عند وقوع الحرب الإسرائيلية في لبنان سنة 1982، وحدوث مجزرة "صبرا و شتيلة" بإدارة الرئيس "آرييل شارون"، وبتنفيذ من القوات العسكرية اللبنانية أين قامت بمحاصرة منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها العسكرية في لبنان من طرف إسرائيل ولقد وضعت هذه الأخيرة شرط لرفع الحصار يكمن في خروج المنظمة الفلسطينية وقواتها من لبنان، هذا يرجع للإختلاف الكبير بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح فهذا أحدث زعزعة في أوساط المناضلين الفلسطينيين ووجهوا أصابع الإتهام لياسر عرفات، وهنا أين عرضت

---

[1] _____، **الوساطة الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين بايران** ، السبت 27 أفريل 2013 ، متاح على الرابط: www.constantine.aps.dz/ spip-php ? page= imprimer&- id-article= 13801. ، أطلع عليه بتاريخ:26 مارس 2018 على الساعة 19سا و35د.

[2] نزيهة مسكين ، **هكذا ساهمت الجزائر في تدعيم القضية الفلسطينية** ، متاح على الرابط: https//www.djazairess.com/alseyassi/33698. ، أطلع عليه بتاريخ21 مارس 2018 على الساعة 19سا و 00د

[3] محمد حجازي ، **الجزائر وفلسطين...توأمة على طريق التحرير** ،27 نوفمبر 2015 ، متاح على الرابط: https://alkhabar.com/opinion/6605. ، أطلع عليه بتاريخ:21 مارس 2018 على الساعة:18سا و58د.

[4] حسين بوخضرة ، **الجزائر و دعم القضية الفلسطينية** ، المرصد الجزائري ،14 جوان 2017 متاح على الرابط: https://marsadz.com/الفلسطينية_القضية_ودعم_الجزائر/مقالات/، أطلع عليه بتاريخ:21 جوان 2018 على الساعة: 18سا و50د.

الجزائر وساطتها لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية في الجزائر. وبضغط من سوريا تأجل اللقاء الذي كان مقرر عقده سنة 1987 في الجزائر إلى غاية 1988 ، أين إحتضنت الجزائر الدورة الثامنة عشر (18) للمجلس الوطني الفلسطيني، وأرجعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى مسارها الطبيعي، لتعود العلاقات بعد ذلك بين كبار قادة الفصائل، أين حضيت المبادرة الجزائرية بالاستحسان و القبول من طرف المجتمع الدولي[1]

كما تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين عاصمتها القدس في 15 نوفمبر 1988 من الجزائر،وذلك خلال إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر (19) ، وهنا ألقى ياسر عرفات رسالة الإستقلال[2].

ويحتل الفلسطينيون وبيت المقدس مكانة مرموقة في قلوب الجزائريين ، فالثورة الجزائرية تعتبر بمثابة قدوة ومثال يحتذي به الفلسطينيون في إسترجاع أرضهم المسلوبة وحقوقهم المنتهكة وهذا ما دفع بهم للإتكال على أنفسهم والتصدي لإسرائيل من أجل إسترجاع الحرية[3]

المطلب الثالث : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتيري:

إن النزاع الحدودي بين إثيوبيا و إريتيريا كان محل إهتمام المجتمع الدولي عامة، و الدول الإفريقية خاصة و على رأسها الجزائر[4].

فجذور هذا النزاع تعود إلى القرن الرابع (4) ميلادي ، ففي هذا التاريخ نجد أن سكان كل من إثيوبيا وإريتيريا ينتمون إلى قبائل شعب "**أبيسيني Abyssinie** " و هي إثيوبيا في القديم و بطموح منها للسيطرة على البحر الأحمر تصبح بذلك إريتيريا مقاطعة إثيوبية [5] فهي تعتبر منطقة بالغة الأهمية بالنسبة لها ، فالنزاع بين هاتين الدولتين هو نزاع الممرات الجبلية و المنحدرات الساحلية المطلة على البحر الأحمر من باب المندب إلى حدود السودان[6].

---

[1] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص ص 139 ، 140.

[2] عوض الرجوب ، **فلسطينيون: الجزائر هي الأقدر على فهم معاناتنا** ، تقارير و حوارات 15 ديسمبر 2015 متاح على الرابط:www.aljazeera.net/news/reportsandinterview/2015/12/15 ، إطلع عليه بتاريخ:21 جوان 2018 على الساعة:18سا و54د.

[3] أحمد شتي، _____، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: العدد 13، جانفي 2015، ص ص 114 ، 115.

[4] وهيبة خبيزي، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي** ، خميس مليانة : جامعة الجيلالي بونعامة 2012- 2013 ، ص 279.

[5] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 59.

[6] محمد أبو القاسم حاج محمد، **الأبعاد الدولية لمعركة اريتيريا** ، دار الطليعة بيروت 1974 ، د ب ن ، ص109.

فالصراع الداخلي و التطاحن القبلي أدى إلى نشوب عدة مواجهات عسكرية بين الطرفين و هنا إنتهجت الجزائر الوسيلة الدبلوماسية لحل هذا النزاع، و أكدت على الإلتزام بمبدأ تقرير المصير و احتضنت القمة الخامسة والثلاثون (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 و ذلك رغم الأزمة الداخلية التي كانت تعيشها و الهدف من إحتضان هذه القمة الإفريقية هو إرجاع الجزائر إلى الساحتين الإفريقية و الدولية.[1]

و تمخض عن هذه القمة إلتزام الطرفين بوقف العمليات العسكرية التي تأجج الصراع أين إستلم« **أحمد أويحيى Ahmed ouyahia »** مهمة زيارة الدولتين المتنازعتين و إقامة محادثات مع رئيسي الدولتين [2] فلقد بلغت عدد جولاته سبعة (7) جولات مكوكية و ذلك بسب تعنت الطرفين ، لكن كللت بالنجاح بمعية من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و ذلك بالتوقيع على إتفاق يقضي بوقف إطلاق النار في 18 جانفي2000[3] وصدرت وثيقة عنوانها "الترتيبات الفنية لتنفيذ إتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية".

وقد أقرت هذه الأخيرة تكوين لجنة محايدة لتحديد المناطق التي يتعين على المتنازعين توزيع قواتهم فيها ، كما طالبت بتبيان حدود كل دولة و العودة إلى الحدود الموروثة عن الإستعمار، إلا أن المواجهات العسكرية عادت من جديد و كانت أكثر حدة و لهذا إستأنفت المحادثات من جديد و صدر قرار بوقف إطلاق النار في 18 جوان 2000 بين البلدين تحت إشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وطلب طرفي النزاع من الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية إنشاء قوات حفظ الأمن للمساعدة في تنظيم هذا الإتفاق ، هنا مزجت الجزائر بين الدبلوماسية و الضغط و ذلك بالإرتكاز على القطبين العملاقين الأوروبي والأمريكي من خلال معايشة تطور النزاع وعلاقاته بالوساطة من لحظة إلى أخرى إلى درجة أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة صرح قبل التوقيع قائلا: "**لن أطمئن حتى يوقع وزير خارجية إثيوبيا و إريتيريا على الإتفاق** ..."و انتهت الحرب الإثيوبية الإريتيرية بتوقيع إتفاق شامل في 12 ديسمبر 2000 بإشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و بحضور الأمين العام للأمم المتحدة "**كوفي عنان**" و ذلك بصدور قرار في 14 أفريل 2002 بترسيم الحدود بين البلدين[4].

---

[1] محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 74_108.

[2] وهيبة خبيزي، **مرجع سابق** ، ص 290.

[3] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص128.

[4] عمرة مهديد، **دور السيد عبد العزيز بوتفليقة في حل النزاع المسلح بين إثيوبيا و إريتيريا إتفاقية السلام 2000** ، مجلة تاريخ العلوم ، العدد 8 ، ج02 ، الجزائر، ص 404.

خاتمة الفصل:

لقد إستطاعت الجزائر أن تحافظ على مبادئها التي شكلت منطلقا أساسيا لفهم توجهاتها الخارجية من خلال دعمها للقضايا العادلة في العالم ، وبحكم نجاعة وساطاتها فقد ناشدت و بقوة على الساحة الدولية و الإقليمية من أجل الحل السلمي للنزاعات أين كان لها دورا رائدا في حل العديد من القضايا إما عن طريق وساطاتها المباشرة أو غير المباشرة .

الفصل الثاني:
تحركات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي
2011-2017

مقدمة الفصل:

شكلت الأحداث التي عرفتها البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر 2011-2017 منعرجا كبيرا في علاقاتها مع دول جوارها الإقليمي ، ولعل ماشهدته كل من الصحراء الغربية ، ليبيا و مالي شكل خطرا على الأمن القومي الجزائري ما فرض على الدبلوماسية الجزائرية أن تتعامل بجدية مع هذه القضايا و تبني مقاربات و مبادرات متعددة الأطراف لحلها ، و تكثيف نشاطها الدبلوماسي على نطاق أوسع بهدف تفادي المزيد من الأخطار و المساهمة في جلب الإستقرار إلى المنطقة.

المبحث الأول: دور الجزائر في دعم قضية الصحراء الغربية:

تعد مشكلة الصحراء الغربية من أعقد الصراعات التي عرفها المجتمع الدولي، حيث أنها خرجت من إطارها الإقليمي وعرفت صدى دولي وتعود جذور هذه المشكلة إلى الإحتلال الإسباني للإقليم من 1884 إلى 1975 ، هنا أين عرفت الأزمة ذروتها،حيث تواطأت إسبانيا مع كل من المغرب وموريتانيا وعقدت إتفاقية مدريد الثلاثية سنة 1974، هذا ما أسفر عنه تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب، ولكن بعدها إنسحبت موريتانيا، وهنا دخلت المغرب في مواجهات ضد البوليساريو. فنظرا لتعقد وتأزم هذه القضية أثرت على القارة الإفريقية برمتها شرقها وغربها (المغرب، الجزائر، موريتانيا، ليبيا) وهذا ما أدى إلى تصادم بين هذه الدول ما أثر بشكل سلبي على مسار التجربة التكاملية المغاربية، نظرا لتداعيات هذه القضية التي لا تزال إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: جذور القضية الصحراوية:

مشكلة الصحراء الغربية قديمة، فهي تعود إلى أيام الإستعمار التقليدي للقارة الإفريقية، الذي عمل على زعزعة وتفكيك المغرب العربي.[1]

1. الإستعمار الإسباني: بمقتضى مؤتمر برلين (1884 – 1885) قسمت الإمبراطوريات الإستعمارية المناطق عبر العالم حسب خصوصية كل منطقة، حيث توغل الإستعمار الأوروبي بشكل فعال في القارة الإفريقية أين كان لإسبانيا الحصة الأكبر.[2] ومن بين مستعمراتها في إفريقيا نجد الصحراء الغربية ، سبتة ومليلية والجزر الجعفرية التي لا تزال تحت السيطرة الإسبانية إلى يومنا هذا،[3] حيث خضعت الصحراء الغربية للإحتلال الإسباني من 1884 إلى غاية 1975، أين أعلنت إسبانيا حمايتها على الساقية الحمراء ووادي الذهب،[4] فإسبانيا في بداية إحتلالها للصحراء الغربية أقامت قاعدتين عسكريتين في مدينة الداخلة والعيون بغرض تحصين جزر الكناري،[5] كما عملت على التوغل بشكل

---

[1] صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص 243.

[2] نجلاء كفيسي ، **العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها وواقعها وتطورها ومستقبلها 1993 – 1994**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، القطب الجامعي شتمة ، شعبة التاريخ ، 2012 – 2013، ص 35.

[3] عبد القادر رزيق مخادمي، **النزاعات في إفريقيا انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، دار الفجر للنشر والتوزيع، د د ن ، ط1، القاهرة، 2005، ص 76.

[4] منى زان ، سومية زورقي، **أزمة الصحراء الغربية جذورها ودور هيئة الأمم المتحدة (1975 – 2003)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، دراسات افريقية، خميس مليانة : جامعة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، 2015 – 2016، ص 31.

[5] حسن سيد سليمان، **أبعاد قضية الصحراء الغربية** ، مركز البحوث والترجمة، دراسات إفريقية ، مجلة بحوث نصف سنوية ،العدد 13، جويلية 1995، ص 53.

تدريجي في الإقليم الصحراوي بغية إستغلال الثروة البحرية، وذلك من الواجهة الأطلسية،[1] حيث كانت الصحراء الغربية عنصر فعال في الدفع بعجلة النمو الإقتصادي لإسبانيا آنذاك.[2]

لقد تنامى الإهتمام الإسباني بالمنطقة، خاصة مع بداية الستينات وذلك أين كان التنقيب على البترول، وبجانب هذا الأخير تم إكتشاف ثروة أخرى وهي الفوسفات وبكميات هائلة[3] وذلك سنة 1963 من طرف المعهد الإسباني للأبحاث الجيولوجية والذي أقر بوجود الفوسفات ببوكراع جنوب شرق مدينة العيون على إمتداد 250 كلم² وباحتياطي 10 مليارات من الأطنان.[4] ويعتبر منجم "بوكراع" من أكبر مناجم الفوسفات وأرقاها وأجودها في العالم.[5]

2_تأسيس جبهة البوليساريو:

تم تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بقيادة "**مصطفى والي السيد**" والتي عملت على مقاومة الإحتلال الإسباني والمغربي والموريتاني، كما عقدت مؤتمرها التأسيسي الأول تحت شعار "**بالبندقية ننال الحرية**" وذلك في 10 ماي 1973، كما تم إنشاء الأمانة العامة التي تقوم بالتنسيق بين اللجان المتخصصة،[6] فالبيان التأسيسي لهذه الجبهة يؤكد على مقاومة الشعب الصحراوي للإستعمار الإسباني ككتلة واحدة، ومقاومته ومحاولة القضاء على كل السياسات التفريقية المنتهجة من طرف المستعمر وكانت أول مواجهة عسكرية تقوم بها البوليساريو (الخنكة) ضد الاستعمار الإسباني،[7] كما تلقت هذه الجبهة العون المادي والعسكري من الطرفين الجزائري والليبي.[8]

---

[1] أمينة مالكي، **مشاريع التسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية (1991 – 2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013 – 2014، ص 34.

[2] تونسي بن عامر، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر 1982، ص 139.

[3] منى زان، سومية زورقي، مرجع سابق، ص ص 30 ، 31.

[4] تونسي بن عامر، مرجع سابق، ص 140.

[5] نصيرة هادية، **قضية الصحراء الغربية 1975 – 2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الانسانية ، شعبة التاريخ، تخصص مغرب عربي حديث ومعاصر ، 2013 – 2014، ص 12.

[6] ــــــــــ ، **كرونولوجياالنزاع حول الصحراء المغربية**. متاح على الرابط:
http://rafiq_adarb_blogspot.com/2008/03/blog_spot_1145.html!?m=1 تم التصفح يوم :11 ماي 2018 على الساعة 19سا 15 د.

[7] نوفل البعمري، **لنحيي كمغاربة ذكرى تأسيس جبهة البوليساريو**، 13 ماي 2017، متاح على الرابط:
www.houdapress.net اطلع عليه بتاريخ :14 ماي 2018 على الساعة 21سا و55د .

[8] أحمد بن مطلع، **محطات في تاريخ الصحراء الغربية**، متوفر على الموقع: www.aljazeera.net اطلع عليه بتاريخ: 11 أفريل 2018 على الساعة 17 سا و29 د..

3_المسيرة الخضراء: أعلن الملك "**حسن الثاني**" في 6 نوفمبر 1975 عن تنظيم المسيرة الخضراء من المغرب إلى الصحراء الغربية بمشاركة 350.000 مغربي،[1] حيث حمل المغاربة المصاحف والأعلام المغربية وذلك من أجل التأكيد بأن المسيرة سلمية، لكن جبهة البوليساريو لم ترحب بهذه المسيرة وطلبت من إسبانيا أن تمنح لها السلاح للتصدي ومواجهة المسيرة المغربية.[2]

الجزائر هي الأخرى إشتركت في هذا الفعل، حيث قامت بتوزيع جنودها على طول الشريط الحدودي الفاصل بينها وبين المغرب من أجل التصدي لأي طارئ قد يقع.[3]

4_إتفاقية مدريد:

أخذت المغرب المسيرة كوسيلة للضغط على إسبانيا هذا ما دفعها للتوقيع على إتفاقية مدريد الثلاثية (المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية) في 14 نوفمبر 1975، والتي تم بمقتضاها تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب وهذا ما دفع جبهة البوليساريو إلى خوض حرب العصابات ضد المغرب وموريتانيا.[4]

كما أن هذه الإتفاقيات أدت إلى تأجيج الأزمة بين دول المغرب العربي[5] ولم تحوي على الطابع القانوني، لأنها تتعارض مع طرق وأساليب تصفية الإستعمار التي تأخذ بها هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على ذلك فالأطرف الموقعة عليها لا تملك حق السيادة على أقاليم الصحراء الغربية هذا ما أدى إلى إنتهاك حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. حيث نصت هذه المعاهدة على خروج إسبانيا من الإقليم في 28 فيفري 1976، كما يقال أنه في الكواليس تم توزيع و استغلال الثروة السمكية بنسبة 50% لإسبانيا، و50% بين المغرب وموريتانيا، ضف إلى بقاء إستغلال إسبانيا للفوسفات.[6]

5_قيام الجمهورية العربية الصحراوية:

تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية من تندوف وذلك في 27 فيفري 1976[7] ومن مجموعة الدوافع التي عجلت على قيامها:

---

[1] توفيق المديني، ، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2006، ص 59.

[2] منى زان ، سومية زورقي ، مرجع سابق، ص 36.

[3] _____، **كرونولوجيا النزاع حول الصحراء المغربية**، مرجع سابق.

[4] حسين بوقارة ، **مسار التكامل في المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، شتاء 2002 – 2003، العدد 2، الجزائر، ص 128.

[5] توفيق المديني، مرجع سابق، ص 56.

[6] تونسي بن عامر، مرجع سابق، ص ص 235- 236.

[7] يحي محمد ابراهيم، _____، مجلة الدراسات الإفريقية، مركز البحوث والترجمة، العدد 13، جويلية 1995.

_بما أن إسبانيا قد أعلنت حمايتها على إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب سنة 1884، لكن عند خروجها سنة 1975 وجب عليها أن تحترم وتطبق المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة، وبهذا إما أن ترجع إدارة الإقليم للأمم المتحدة أو تمنح للشعب الصحراوي الإستقلال، فهذا الأمر زاد في رغبة الشعب الصحراوي في نيل الإستقلال.[1]

-إعترفت بهذه الجمهورية العديد من الدول خاصة الإفريقية منها، حيث بلغ عددها 75 دولة، ولكن مع مرور الوقت تقلص عددها إلى أقل من 40 دولة.[2]

-عملت البوليساريو على إنهاك الطرف الأضعف في هذا الصراع ألا وهو موريتانيا، وذلك من خلال شن هجمات متكررة على نواكشوط، وهذا ما دفع موريتانيا للإنسحاب من الصحراء الغربية سنة 1979.[3]

-بعدها إجتمع وفد من الطرف الصحراوي يترأسه "**السيد مصطفى السيد**"، ووفد من موريتانيا برئاسة "**أحمد سالم ولد سيدي**" ما بين 3 و5 أوت 1979 بالجزائر العاصمة، وذلك للتوصل إلى عقد إتفاق سلام بين الطرفين يقضي بـ:

* موريتانيا تقرر الخروج نهائيا من الصحراء الغربية وذلك وفقا للإتفاق الذي جمعها بالبوليساريو.

* إحترام كل من موريتانيا والصحراء الغربية للمواثيق الدولية المقرة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

* العمل على إقامة سلام دائم بين الطرفين وتوطيد علاقات حسن الجوار.[4]

لكن إستمرت المواجهة المسلحة بين البوليساريو والمغرب إلى غاية 1988 وخصوصا في المناطق الهامة (السمارة، طانطان، بيرتزران، بوكراع) ونظرا لشرعية المعارك التي دارت بين الطرفين لجأ المغرب لبناء الجدار العازل لحماية المثلث المفيد (السمارة، العيون، بوجدور) وذلك لحماية المدن الكبرى الغنية بالفوسفات.[5]

---

[1] تونسي بن عامر، مرجع سابق، ص ص 249 – 251.

[2] ــــــــــ ، **الصحراء الغربية**، متاح على الرابط: الصحراء الغربية /https://www.marefa.org اطلع عليه بتاريخ : 11 ماي 2018 على الساعة: 18 سا و24د..

[3]. هيثم سليماني، مقالات: **ملف الصحراء الغربية الى أين؟** ،على الموقع: www.noonpost.org/content/4969 اطلع عليه بتاريخ: 11 ماي 2018 على الساعة: 17 سا و31د.

[4]. ــــــــــ ، **اتفاق السلام بين موريتانيا وجبهة الوليساريو، استحضار ذاكرة الألم** ،05 أوت 2018 متاح على الرابط: www.mapnr.blogpost.com/2015/08/36.html اطلع عليه بتاريخ: 11 ماي2018 على الساعة: 17 سا و37د.

[5] هيثم سليماني ، مرجع سابق.

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية:

1. محكمة العدل الدولية (25 جوان 1975 إلى 30 جويلية 1975):

كما ذكرنا آنفا إن المغرب طلب من محكمة العدل الدولية رأيها الإستشاري حول قضية الصحراء إنطلاقا من موضوع وهدف وتوصية الجمعية العامة (3292)، ونظرا لإختلاف الرؤى حول الإستفتاء في الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعة في هذا الإقليم، فإن المغرب زعم بأحقيته التاريخية في الصحراء الغربية ، لكن في المقابل نجد الشعب الصحراوي يؤكد على ضرورة تقرير المصير.[1]

وقد خرجت محكمة العدل الدولية بجملة من النقاط فيما يخص الصحراء الغربية وذلك في 16 أكتوبر 1973 منها:

-لا يمكن إعتبار الصحراء الغربية إقليم تابع للمغرب أو لموريتانيا،[2] لأنها قبائل لها تنظيم سياسي وإجتماعي فهي لم تكن تحت سلطة أي طرف،[3] فإن كانت تابعة لها لماذا لم يدخل الطرفان إذا في معارك ضد إسبانيا من أجل إسترجاع أراضيهم؟ كما أن التشريع الجاري في الصحراء الغربية مستمد من الإسلام والعادات والتقاليد، ضف إلى وجود ملاك فعليين للصحراء الغربية وهم الذين كانوا قبيل الإحتلال الإسباني وعقدوا معهم الإتفاقيات.[4] فمحكمة العدل الدولية أقرت بأنه لا يوجد أي عائق أمام تنفيذ القرار 1514 القاضي بتصفية الإستعمار والحق المشروع للشعب الصحراوي في تقرير مصيره.[5]

2. منظمة الوحدة الإفريقية:(الاتحاد الإفريقي حاليا):

عملت منظمة الوحدة الإفريقية على إيجاد حل للقضية الصحراوية وذلك بالطرق السلمية، فقد سعت جاهدة لإنهاء هذا النزاع، إلا أن التوتر القائم بين الجزائر والمغرب حال دون ذلك،[6] حيث عقدت هذه المنظمة من خلال مؤتمرها الرابع قمة تنادي من خلالها بتصفية الإستعمار في المنطقة الإفريقية بما فيها تصفية الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني،[7] فأطراف النزاع في هذه القضية هم المغرب وجبهة البوليساريو، ونجد إلى جانبيهما موريتانيا والجزائر بشكل غير مباشر، فهذه الأخيرة عملت على دعم

---

[1] نصيرة هادية، مرجع سابق ،ص 91.

[2] عائشة بوزيد، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا**، تخصص دراسات دولية ، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2017 ، ص 164.

[3] تونسي بن عامر، مرجع سابق، ص 221.

[4] عائشة بوزيد، مرجع سابق، ص 165.

[5] نصيرة هادية ، مرجع سابق، ص 93.

[6] سلمان قادم آدم فاضل، **حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد78 ،د س ن ، ص 59.

[7] محمد علي داهش، **مشكلة الصحراء الغربية**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، عرض إلكترونيا من طرف هاشم حسن حسين الشهواني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.

الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وعملت على كسب تأييد الجماعة الدولية، إلا أن المغرب سعى جاهدا للتصدي للموقف الجزائري وذلك من خلال القمة الثامنة عشر(18) التي أقيمت بنيروبي سنة 1981، أين طرح مشروع الإستفتاء في الصحراء الغربية وفي هذه القمة تمت الموافقة على الطرح المغربي وتم إنشاء لجنة من سبعة رؤساء أفارقة لتنظيم هذا المشروع. وقبل أن تشرع هذه اللجنة في أشغالها،[1] قام وزراء خارجية المنظمة الإفريقية بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية كعضو فيها سنة 1982 وتجسد هذا الأمر في سنة 1984، هذا ما أدى بالمغرب للإنسحاب من المنظمة،[2] .

3. القضية الصحراوية على مستوى هيئة الأمم المتحدة:

إن قضية الصحراء الغربية كانت مطروحة على مستوى هيئة الأمم المتحدة منذ عام 1965 وذلك من أجل تصفية الإستعمار، فهي ليست وليدة سنة 1975.

أصدرت هيئة الأمم المتحدة سنة 1974 قرار رقم 2392 "والذي تضمن ثلاث مسائل أساسية هي تأجيل الإستفتاء، وإرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى إقليم الصحراء الغربية، وطلب رأي إستشاري من محكمة العدل الدولية،[3] فقد إنتقل ملف الصحراء من منظمة الوحدة الإفريقية إلى هيئة الأمم من أجل إيجاد حل يرضي أطراف النزاع.[4]

تعد سنة 1984 منعطفا حاسما في تعامل الأمم المتحدة مع الملف الصحراوي، ففي هذا التاريخ قامت الهيئة الأممية بجهود متعددة من مخططات ومشاريع جسدها مبعوثها في الصحراء، من بينهم "**دي كويلار dey kweylar**"، الذي قام بتشكيل البعثة الأممية لحفظ السلام "المينورسو Minurso". فهيئة الأمم طرحت عدة مخططات ومجموعة من الإجراءات لحل هذا النزاع من بينها:

-**إقتراح الاستفتاء:** الذي جاء لتطبيق القرار الأممي 4050 المؤرخ في ديسمبر 1985 الذي نص على ضرورة إيجاد حل سياسي يرضي كل أطراف النزاع والسعي للوصول إلى وقف إطلاق النار الذي يعتبر حلقة مهمة لمواصلة المفاوضات. كما تم طرح فكرة تنظيم الإستفتاء في إقليم الصحراء الغربية سنة 1988 من طرف الأمين العام للأمم المتحدة "**خافيير دي كويلار khafyer dey kweylar**"، و"هذا الإستفتاء يحمل خيارين :إستقلال الشعب الصحراوي أو الإنضمام للمغرب"[5] .

وفي سنة 1990 زار الأمين العام للأمم المتحدة "**هيكنور غروس أسيسال**" الصحراء الغربية وعمل على جمع أطراف النزاع على طاولة واحدة من أجل التفاوض والوصول إلى حل وهو الإستفتاء،

---

[1] سلمان قادم آدم فضل، مرجع سابق، ص 60.

[2] حسن سيد سلمان، مرجع سابق ، ص 63.

[3] سلمان قادم آدم فاضل، المرجع نفسه، ص 57.

[4] نصيرة هادية ، مرجع سابق، ص 64.

[5] هاشم حسن حسين الشهواني، مرجع سابق، ص 52.

وكان متفائلا وهذا نظرا للحوار الذي قام به طرفي النزاع، كما سعى المبعوث الأممي "**يعقوب خان**" من خلال زيارته للصحراء الغربية على إنجاح الإستفتاء الذي كان مقررا إقامته من بداية جانفي إلى غاية فيفري 1992، هنا أين إختار السكان إما الإستقلال أو الإنضمام إلى المغرب، فهيئة الأمم سعت جاهدة لإنجاحه، حيث أرسلت عدة مراقبين دوليين لوقف إطلاق النار.[1] ولكن مشروع الإستفتاء في هذا الإقليم واجه عقبتين إثنتين: الأولى وهي أن المغرب يلح على مشاركة مجموعة من القبائل ويؤكد على أنها قبائل صحراوية يحق لها الإدلاء بأصواتها، في حين قابلت البوليساريو ذلك بالرفض لأن هذه القبائل ليست ذات أصل صحراوي، أما العقبة الثانية تكمن في إعادة توطين اللاجئين الصحراويين المقيمين في مخيمات تندوف بجنوب غرب الجزائر وأولئك الموجودين في شمال موريتانيا، بالإضافة إلى الجزء الخاص بإجراءات سحب قوات الجيش والأمن المغربية من مدن الأقاليم الصحراوية تمهيدا لعودة اللاجئين تحت الرقابة والإشراف التنظيمي لقوات مراقبة وقف إطلاق النار [2]. كما رفض المغرب اللائحة الإحصائية المقدمة من طرف إسبانيا و قام بترحيل الآلاف من المغاربة إلى المدن الصحراوية بغية إقحامهم في مسألة تحديد الهوية ومشاركتهم في الإستفتاء. وفي سنة 1977 قام الأمين العام الأممي "**كوفي عنان**" بتعيين **جيمس بيكر** المبعوث الأممي الجديد في الصحراء الغربية.[3]

وتمت عدة محادثات تحت إشراف "**جيمس بيكر**" أين جمع فيها بين المغرب والبوليساريو في 23 جويلية 1994 بلشبونة، ويومي 19 و20 جويلية. وفي 15 نوفمبر 1997 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1133 يقدم فيه كيفية ضمان السير الحسن للاستفتاء.[4]

ولقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة جملة من القرارات منها:

-القرار الأممي رقم 1229 بتاريخ 29 فيفري 2000، حيث أوصى الأمين العام بضرورة التوصل إلى حل يرضي أطراف النزاع.[5]

-قرار رقم 1495 وذلك في جويلية 2003، أعلنت فيه الأمم المتحدة دعمها للإتفاق وتمديد ولاية المينورسو إلى غاية 31 جانفي 2004[6] وذلك بموافقة أطراف النزاع، كما أصدرت هيئة الأمم قرار رقم 1541 في 29 أفريل 2004 يقر بفهم المجتمع الدولي لقضية الصحراء الغربية ووضعها في سياقها

---

[1] نصيرة هادية ، مرجع سابق، ص 69.

[2] سلمان قادم آدم فاضل، مرجع سابق، ص 58..

[3] صالح يحي الشاعري، مرجع سابق، ص ص 259- 260.

[4] ـــــــــــ، **تأثير اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا على قضية الصحراء على الرابط:** http://sahara-question.com ، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي 2018 على الساعة: 19 سا و23د.

[5] سلمان قادم آدم فاضل، مرجع سابق، ص 65.

[6] نصيرة هادية ، مرجع سابق، ص89.

الإقليمي وحث دول المنطقة على التعاون. وعين كوفي **عنان الأمين** العام للأمم المتحدة السيد" **ألفارو دي سوتو**" بعد إستقالة "**جيمس بيكر**" في جويلية 2004، إلا أن الجزائر رفضت التواصل مع هذا المبعوث الأممي الجديد وأصرت على إستبداله، هنا أين تم إستبداله "**ب:بيتر فان فالسوم piter van valsoum**" الذي بحث في هذه القضية وعمل على إيجاد الحلول اللازمة للخروج من هذا الخلاف العالق بين الطرفين والدول المجاورة.[1]

وفي 14 أكتوبر 2004 أعلن وزير خارجية إسبانيا "**أنجيل موراتينوس**" بأن إسبانيا ستقوم بمحادثات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا من أجل صياغة قرار جديد. وفي 18 جانفي قدم "**فالسوم**" تحليله لمسألة الصحراء الغربية كما عمل على إقحام المجتمع الدولي في عملية المفاوضات، منها الجزائر لعلها تساهم في إنجاحها، وتم التأكيد على هذه النقطة من خلال القرار الأممي رقم 2495/2006 في 6 أفريل 2006.[2]

وفي نوفمبر 2005 عرض المغرب فكرة الحكم الذاتي على أهالي الصحراء الغربية، إلا أن البوليساريو رفضت ذلك ونادت الجماعة الدولية وطلبت منها أن تتدخل لأن هذا العرض يعتبر قرارا تعسفيا وإجهاضا لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. ولكن رغم كل هذا إلا أن الكفة بدأت تميل لصالح المغرب والدليل على ذلك هو عودة المفاوضات بين الطرفين بتاريخ 19 جوان 2008 و أعلن "**فان فالسوم van valsoum** " المبعوث الخاص للأمم المتحدة أن إستقلال الصحراء الغربية خيار غير واقعي،[3] ففي كل مرة كان يرسل مبعوث أممي إلى إقليم الصحراء الغربية لكن دون جدوى. وفي سنة 2017 قام المبعوث الأممي "**هورست كوهلر hurest kohler**" الذي جاء خلفا "**كريستوفر روس kristofer ross**" بزيارة الصحراء الغربية، حيث رحبت البوليساريو بالمبعوث الجديد، وكان الغرض من الزيارة توفير الظروف المناسبة لإجراء إستفتاء تقرير مصير الصحراويين، وبعث مسار المفاوضات بين طرفي النزاع وتحسين الظروف الإنسانية في الصحراء الغربية.[4]

---

[1] حميد فرحان الراوي، **الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية** ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ص ص 11، 12.

[2] منى زان ، سومية زورقي، مرجع سابق، ص ص 85- 86.

[3] صقر أبوفخر ، **قبرص و الصحراء الغربية مشكلتان على تخوم أوروبا** ، مجلة شؤون الأوسط ، م14 ، العدد132 ، ربيع 2009 ، ص ص 80 ، 81.

[4] ـــــــــ ،**المبعوث الأممي للصحراء الغربية يشرع في زيارة مغاربية** ، متاح على الرابط: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180623/144803.html. تم التصفح يوم الاثنين 03 سبتمبر 2018 على الساعة 21سا و 45د.

المطلب الثالث: موقف الجزائر وجهودها إزاء قضية الصحراء الغربية:

تعتبر القضية الصحراوية من أعقد القضايا وآخر حالة لتصفية الإستعمار في القرن الحادي والعشرين (21) والتي إلى حد اليوم لم يوجد لها حل سواء من قبل الدول أو من قبل المنظمات الدولية والإقليمية و تعتبر الجزائر من الدول الأولى الداعمة لهذه القضية وتعتبرها قضية تصفية إستعمار لذلك سعت الى دعمها في المحافل الدولية عن طريق جلب الدعم الدولي للإعتراف بالدولة الصحراوية وهذا نابع من إيمانها بعدالة القضية وأحقية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، هذا ما تؤكده مبادئ سياستها الخارجية.

1_الدبلوماسية الجزائرية ومبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره:

إن مساندة الجزائر للقضية الصحراوية ليست وليدة سنوات السبعينيات وإنما ترجع تقريبا إلى منتصف الستينيات وبالتحديد إلى سنة 1964 خلال إنعقاد المؤتمر العربي الأول في القاهرة، حيث لعبت الحكومة الجزائرية دورا مهما في نقل قضية الصحراء الغربية من جدول أعمال جامعة الدول العربية إلى جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية التي أخذت على عاتقها معالجة هذه المشكلة ودعم دول المغرب العربي في مواجهة إسبانيا.[1]

منذ سنة 1966 دعمت الجزائر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وسعت إلى البحث عن حل سلمي عادل ودائم مع السلطات الإستعمارية الإسبانية بما يضمن حصول الشعب الصحراوي على إستقلاله وصرحت في 17 نوفمبر 1966 أمام الهيئة الأممية "**على إسبانيا أن توفر كل الظروف المطلوبة كي توصل السكان الأصليين إلى حالة يعبرون فيها بحرية عن تقرير مصيرهم واستقلالهم... يجب أن يحصل شعب الإقليم على فرصة التعبير الحر عن حقه في تقرير المصير بحرية وأن يستقل.**""[2]

خلال الدورة الحادية والعشرين(21) للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1966 أعلن مندوب الجزائر مايلي: "**إن مشكل الصحراء الغربية مشكل معقد ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل بأن هذا المشكل هو مشكل إستعماري تشكل تصفيته ضرورة قصوى ليس فقط بالنسبة لإفريقيا بأجمعها، إنما كذلك بالنسبة للبلدان التي لها حدود مع هذا الإقليم.**[3]" وحتى سنة 1974 صوتت الجزائر لصالح كل اللوائح التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بمسألة الصحراء الغربية وأعلنت بعد إستفتاء 1975 عن

[1] حسن سيد سليمان، مرجع سابق ، ص 81.

[2] حمدي يحظية ، **جبهة البوليساريو كفاح ... شرعية صمود** ، منشورات وزارة الثقافة الصحراوية ، ط 1 ، ص 54.

[3] نصيرة هادية ، مرجع سابق ، ص 68.

تأييدها الكامل لاستقلال الصحراء الغربية بعدما أعلنت كل من المغرب وموريتانيا نيتها في ضم إقليم هذه الأخيرة إليها.[1]

في 19 جوان 1975 أعلن الرئيس هواري بومدين في خطابه أن: "**الجزائر تسعى لتصفية الإستعمار الإسباني ولاتبحث عن موطئ قدم لها هناك وأنها لايمكن أن تمارس سياسة النعامة وتتجاهل المشاكل التي توجد على حدودها**"وصرّح قائلا: " **إننا نؤكد من جديد بأن الجزائر ليس لها أطماع ترابية ولا أطماع إقتصادية سواء في الفوسفات أو غيره... كما لا يمكنها أن تتخلى عن مبادئها السياسية ومن حقها أن تنادي بمدأ حق تقرير المصير دون أن تأخذ أي موقف نهائي بالنسبة لمصير هذه المنطقة سواء أصبحت مغربية أو موريتانية والمهم بالنسبة لنا أن تعود الصحراء عربية إسلامية ولن تكون ضد الأمم المتحدة** ". [2]

أ_موقف الجزائر من قرار تقسيم الصحراء:

بعد صدور حكم المحكمة الدولية في 16 أكتوبر 1975 تمسكت الجزائر بقرار المحكمة الرامي إلى عدم وجود أية سيادة للمغرب ولموريتانيا في الصحراء الغربية ما جعلها بعد ذلك تعارض إتفاقية مدريد الثلاثية التي تضمنت تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا واستطاعت أن تقنع الحكومة الإسبانية بالاعتراف بجبهة البوليساريو[3]،كما أبدت رفضها للإقتراح الأممي المتمثل في الخيار أو الطريق الثالث الذي إقترحه وزير الخارجية الأمريكية السابق "**جيمس بيكر**" الذي جاء كبديل عن الإستفتاء والذي يرمي الى تحقيق الإستقلال الذاتي الموسع تحت السيادة المغربية.[4]

كما رفضت إقتراح المغرب المتضمن إمكانية مساعدة الجزائر في الحصول على منفذ إلى المحيط الأطلسي في حال إتفاقها مع المغرب على تسوية المشكلة بعيدا عن مبدأ حق تقرير المصير، أين ردت الحكومة الجزائرية بالرفض وتمسكها بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب منها الشعب الصحراوي وبتطبيق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وأكدت أنها:" **تؤيد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وأنها**

---

[1] مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، سبتمبر 2007، ص 120.

[2] حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص 68.

[3] نصيرة هادية، مرجع سابق، ص ص 71 ، 72.

[4] _____، **موقف الجزائر حول الصحراء الغربية موقف التمسك بالمبدأ**، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، 19 جوان2002.

ليست طرفا مباشرا في النزاع وأن الطرفين المعنيين هما المغرب والبوليساريو حركة التحرّر المعترف بها في المحافل الدولية."[1]

بقيت بذلك الجزائر متمسكة برفضها لقرار التقسيم هذا ما يظهر من خلال رفض الرئيس بومدين إقتراح الملك المغربي الحسن الثاني عندما سأله قائلا:"**هل تطلب قطعة من هذه الأرض؟ فردّ عليه بومدين بأن هذا غير وارد، كما رفضت عرض الرئيس الفرنسي ديغول عندما عرض عليها تقاسم الصحراء بينها وبين المغرب واكتفت بذلك الجزائر بموقفها - لاشبر زيادة ولا شبر تنازل-**" [2]

ب_موقف الجزائر من المسيرة الخضراء: أكتوبر 1975:

إعتبرت الجزائر المسيرة الخضراء خرقا لسيادة الإقليم وعمل يتنافى مع القانون الدولي ومبادرة من شأنها الإخلال بميزان القوى الجهوي ما يؤثر على السلم والأمن في المنطقة وبالعلاقات مع الدول المجاورة لإقليم الصحراء الغربية، هنا جاء تصريح ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة قائلا: "***إنني مخول من طرف حكومتي للتصريح هنا بكل ما يحمله هذا التصريح من معنى، إنه إذا كان مجلس الأمن والمجموعة الدولية لا تستطيع تحمل مسؤولياتها فإن الجزائر تتحمل مسؤوليتها كاملة.***"[3]

وقدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالا متعدّدة للدعم كان أولها إيواء اللاجئين الذين تعرضوا إلى الإبادة والتطهير إثر هذه المسيرة وما تبعها من قنبلة الطيران المغربي وحرقه بالنابالم والفوسفور لمخيمات اللاجئين في القلتة وتيفاريتي وأم الدريكة بتاريخ 26 فيفري 1976 ولاتزال تحتضن لاجئين صحراويين في مخيمات اللاجئين في تندوف.[4]

بناء على هذا بني الموقف الجزائري في دعم قضية الصحراء الغربية على قرارات الأمم المتحدة رقم 24/2591 و 25/2711 و 27/2984 و 28/3163 والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير من خلال الإستفتاء وركزت سياسة الجزائر على محورين: الأول: يتمثل في إقناع المجتمع الدولي بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية ، أما المحور الثاني: فيتمثل في تقديم الدعم المادي والعسكري لجبهة البوليساريو.[5]

قدمت بذلك الجزائر مجموعة من المذكرات ذكرت فيها مواقفها الداعمة للشعب الصحراوي: الأولى: وجهتها للأمين العام للأمم المتحدة في 12 نوفمبر 1975 أين نددت بإتفاقية مدريد وأحقية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتسوية القضية الصحراوية بناء على الجهود المشتركة للأطراف المعنية

---

[1] مسعود شعنان، مرجع سابق، ص 224.

[2] نصيرة هادية، مرجع سابق، ص 76.

[3] مسعود شعنان، مرجع سابق، ص129.

[4] نصيرة هادية ، مرجع سابق، ص 71.

[5] نصيرة هادية ، المرجع نفسه، ص 70.

وفق قرار مجلس الأمن، أما الثانية: في 15 نوفمبر 1975 والتي تضمنت رفض السياسة المتبعة من قبل المغرب وأن القضية الصحراوية هي من إختصاص الجمعية العامة، كما رفضت أيضا فيها إتفاقية مدريد وأكدت من جديد على حق شعب الصحراء في نيل إستقلاله.[1]

ويظهر أيضا موقف الحكومة الجزائرية من خلال مذكرة لجنة تطبيق الإستفتاء التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي تقدمت بها في أوت 1981 في إجتماع نيروبي جاء فيها التركيز على ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء الإستفتاء.[2] كما شكلت القضية الصحراوية محورا أساسيا من محاور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا، حيث سعت إلى جعل منظمة الوحدة الإفريقية تتبنى مبدأحق تقرير مصير الشعب الصحراوي وتحقيق الإعتراف بجبهة البوليساريو، حيث إنتهجت سياسة قائمة على حشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الجزائر مع دول القارة السمراء[3]وأدت دورا في تحريك المنظمة الإفريقية التي قرّرت عام 1983 إجراء إستفتاء في الصحراء كما أن إعترافها بالجمهورية الصحراوية العربية في نوفمبر 1984 أدى بإنسحاب المغرب من المنظمة.[4]

ج_موقف الجزائر من إتفاقية الإطار:

لقد رفضت الجزائر اتفاق الاطار المقترح من طرف جيمس بيكر لما كان يحمله من أهداف خفية، حيث كان يتضمن فكرة حكم ذاتي لمدة خمس (05) سنوات يتبعه إستفتاء من ضمن شروطه أنه يحقق للشخص المقيم لمدة سنة واحدة في الصحراء أن يشارك في هذا الإستفتاء، هذا ما أوضح الهدف الأساسي من هذا المشروع والمتمثل في تقديم الإقليم للمغرب،[5] حيث رأت أن هذا المشروع يتجاهل عن قصد نظرة الغالبية الساحقة المعبر عنها في مناقشات مجلس الأمن لدعم مخطط التسوية والخيار الأول الوارد في تقرير الأمين العام في 19 سبتمبر 2002، بالإضافة إلى أنه يزعم عن خطأ أن مخطط التسوية غير قابل للتطبيق ويتجاهل عن قصد الإهتمام الذي عبرت عنه عدة بعثات إزاء خيار تقسيم الصحراء الوارد.[6]

---

[1] عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1938، ص ص 202 ، 203.

[2] منى زان، سومية زورقي، مرجع سابق ، ص 61.

[3] نجلاء كفيسي، مرجع سابق ، ص 47.

[4] حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص 61.

[5] منى زان، سومية زورقي، مرجع سابق، ص 48.

[6] – أحمد سيد أحمد ، **مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**، موقع الزمان، السياسة الدولية، الثلاثاء 04 نوفمبر 2014.

2_الجزائر وجبهة البوليساريو:

إن العلاقة بين جبهة البوليساريو والجزائر علاقة طبيعية وعادية، لكن غياب المعلومات الكافية عن نشأة هذه العلاقة جعلت البعض يتصور أن دعم الجزائر للبوليساريو هو دعم غير طبيعي وأن وراءه خلفيات، لكن بالرجوع إلى بعض الحقائق التاريخية نجد أن علاقة الجزائر بالشعب الصحراوي تعود تقريبا إلى منتصف الستينيات وهو تاريخ لم تنشأ فيه جبهة البوليساريو ولم تكن الجمهورية الصحراوية قد أصبحت دولة .

تركز موقف الجزائر على دعم البوليساريو باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي وأعلنت أكثر من مرة أن دعمها لهذه الجبهة لاينطلق من خلفية معينة ولا يعبر عن أي مطالب أو أطماع للجزائر في الصحراء الغربية وإنما هو موقف مبدئي تجاه الجبهة باعتبارها حركة تحررية ومنذ سنة 1975 والجزائر سخرت كل طاقاتها لدعم وتأييد الشعب الصحراوي وممثله جبهة البوليساريو.[1]

في 19 مارس 2007 أعلنت عن تأكيد دعمها لمقترح الجبهة من خلال رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للأمين العام للأمم المتحدة، شدد فيها على مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء والتزامها بتنفيذ إنهاء الإستعمار من خلال إجراء إستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي و قد شاركت في الجولة الأولى من المفاوضات في منهاتن في 2007 بين المغرب وجبهة البوليساريو، حيث أعلنت الجزائر عن تأييدها لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وأنها تؤيد تبني قرار يؤكد أن الحل للمشكلة يكمن في تلبية حق تقرير المصير.[2]

بناء على كل هذه المواقف فإن الجزائر لم تستغن عن دعمها ومساندتها للقضية الصحراوية وبقيت مواقفها ثابتة إزاء هذه الأخيرة ووجهت كل جهودها الدبلوماسية من أجل إيجاد حل لهذه القضية المعقدة باعتبارها تشكل تهديدا لأمن المنطقة المغاربية ولكل القارة الإفريقية، فمنذ 1964 الى غاية 2018 والجزائر لم تدخر أي جهد لمساندة شعب الصحراء وتعمل جاهدة على تسوية هذه القضية وفقا لقرارات الأمم المتحدة من خلال التنسيق مع الدول الإقليمية وهذا بما يضمن إيجاد حلول سلمية ترضي أطراف النزاع.

في نوفمبر2014: أكد وزير الشؤون الخارجية السابق رمطان لعمامرة بالجزائر العاصمة حول موضوع ترقية السلام في المنطقة المغاربية، حيث قال: **إن مسعى الجزائر قائم على ضرورة ملحة لترقية الإستقرار والسلام والتنمية في المنطقة التي هي في حاجة ماسة إلى تجسيد تصفية الإستعمار في**

[1] حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص ص 66 ، 67.

[2] – إسراء غريب محمد وآخرون، **أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية السياسية، 19 جوان 2017.

الصحراء الغربية، فالجزائر تسعى لحل قضية الصحراء الغربية بالطرق السلمية وبالإبتعاد كل البعد عن المواجهة المباشرة التي تؤثر سلبا على المنطقة المغاربية.[1]

في أفريل 2015: وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة صرّح قائلا: "**إن الجزائر تدعو الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى تأكيد عقيدة الأمم المتحدة المتعلقة بتصفية الإستعمار فيما يخص قضية الصحراء الغربية، إن الجزائر التي تساند بلا تردد حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، تشجع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص كريستوفر روس على تكثيف جهودهما لتأمين نجاح مساعيهما في هذا الصدد** ".[2]

في 10 نوفمبر 2016 :دعا ممثل الجزائر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة "صبري بوقادوم" بنيويورك إلى إستئناف المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب لوضع حد لحالة الإنسداد الذي يعرفه مسار السلم الأممي وأكد قائلا: **إن النزاع في الصحراء الغربية آخر مستعمرة إفريقية لا يمكن تسويته إلا من خلال ضمان حق الشعب الصحراوي الثابت في تقرير المصير وفقا للائحة رقم 1514 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة** "

وقال : " **إن الجزائر تدعم قرار لجنة تصفية الإستعمار بعقد دورة خاصة حول الصحراء الغربية وتحث أعضاءها على أخذ إحتلال المغرب لهذا الإقليم بعين الإعتبار** "وأشار إلى أن النزاع قضية **إفريقية وأولوية عاجلة في أجندة الإتحاد الافريقي الذي يسعى إلى إيجاد حل لهذه القضية**".[3]

22 سبتمبر 2017: ألقى وزير الخارجية الجزائرية عبد القادر مساهل كلمة في المداولات العامة رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يخص قضية الصحراء الغربية إذ قال: "**إن الجزائر تعتقد أن قضية الصحراء الغربية التي تعتبر مسألة تصفية إستعمار تندرج ضمن مسؤولية الأمم المتحدة، لا يمكن أن تجد لها حلا دون ممارسة الشعب الصحراوي لحقه المشروع في تقرير المصير، وفي هذا الإطار فإن بلدي يأمل أن تعيين السيد هورست كوهلر مبعوثا شخصيا للأمم المتحدة للصحراء الغربية من شأنه الإسهام في**

---

[1] Ministére des affaires étrangére algerienne, – « **Allocution d'ouverture S.E Mr Ramtan Lamamra, Ministre des affaires Etrangère à la 2ème session du Dialogue Stratégique Algérie-Etats-Unis d'amérique** », site ministère des affaires étrangères algérienne : http:// WWW.mae.gov.dz/news_detail.aspx?foote=1&news_id=2093 , vu le 13 avril 2018.

[2] ـــــــ، **القضية الصحراوية ضمن مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة** ، موقع صمود وثائق، ديسمبر 2014، متاح على الموقع: https// Fb -scribd.com/doc/250206297 بتاريخ الاطلاع: يوم الاثنين 07 ماي 2018 على الساعة: 19سا و10د.

[3] ـ ،**الجزائر تدعوا الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات حول الصحراء الغربية**، الاذاعة الجزائرية ،10 نوفمبر 2016 متاح على الموقع: www.radioalgérie.dz ، تم التصفح يوم: الاثنين 07 ماي 2018 على الساعة 10 سا 59 د.

إستئناف المفاوضات بين طرفي النزاع واستكمال مسار تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية طبقا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة"[1]

22 مارس 2018: جاء في خطاب ألقاه وزير الشؤوون الخارجية عبد القادر مساهل أمام الدورة ال72 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمثل شعار"**محورية الإنسان لتحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام**"، إعتبار مسألة الصحراء الغربية مشكلة متعلقة بتصفية الإستعمار ولا يمكن تسويتها إلاّ عن طريق ممارسة الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره وأن هذه المسألة تندرج ضمن مسار تصفية الإستعمار الذي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة بموجب اللائحة 1514"[2]

كما عرف شهر أفريل من سنة 2018 مواصلة الجزائر لجهودها الدبلوماسية من أجل دعم وإيجاد حل سلمي للقضية الصحراوية بما يرضي طرفي النزاع وأكدت عن إرتياحها لإدارة الأمين العام الأممي "**أنطونيو غوتيريس**" والتي عكسها تقريره أمام مجلس الأمن الدولي الذي صدر مؤخرا لبعث مسار التفاوض وتسهيل المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الجانبين يضمن لشعب الصحراء حقه واستقلاله.[3]

ففيما يخص إنتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية والقيود المفروضة على الزوار الأجانب المدافعين على حقوق الإنسان في الصحراء ، أعربت الجزائر عن قلقها بهذا الشأن وشاطرت رأي الأمين العام الأممي الذي أكد على أن مراقبة وضع حقوق الإنسان بشكل مستقل وغير منحاز وكامل ودائم يعتبر ضرورة من أجل حماية الصحراويين، كذلك عبرت عن إنشغالها بخصوص المغرب السماح لبعثة الإتحاد الإفريقي بالعودة إلى العيون واستئناف تعاونها مع المينورسو لتنظيم إستفتاء تقرير المصير وهو ما دعت إليه قمة رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي في دورتها العادية الثلاثين التي جرت يومي 28 و29 جانفي في أديس أبابا مطالبة المغرب بالسماح للبعثة الأممية بالعودة إلى العيون.[4]

---

[1] ـــــــــ، **الجزائر : لا حل لقضية الصحراء الغربية دون تقرير المصير**، 22 سبتمبر 2017 متاح على الموقع: https://news-un.org/ar/story/2017/09/282802 اطلع عليه يوم: 31 أوت 2018 على الساعة :17 سا 00د.

[2] – مليكة خلاف، **مساهل يستعرض رؤية الجزائر بخصوص القضايا الدولية ويؤكد حل قضية الصحراء الغربية لن يكون إلاّ بممارسة حق تقرير المصير**، يومية المساء، 22 مارس 2018، العدد 6450.

[3] ـــــــ، **الجزائر تعبر عن ارتياحها لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية**، 05 أفريل 2018 متاح على الرابط: https:// www.Spsrasd.info/news/ar/articles/2018/04/05/14773.html تم التصفح يوم الاثنين 07 ماي 2018 على الساعة :22 سا24د.

[4] ـــــــــ، **من أجل ممارسة حقوقه المشروعة الجزائر عليها واجب التضامن تجاه الشعب الصحراوي**، 07 أفريل 2018 متاح على الرابط: www.elmoudjahid.com/ar/actualité/13202 تم التصفح يوم: الأربعاء 02 ماي 2018 على الساعة: 22سا18د.

بناءا على كل ما سبق تبقى الدبلوماسية الجزائرية ثابتة في مواقفها ومساندتها ودعمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فهي تعمل في مجالها الإقليمي والدولي والأممي على التذكير دائما بحق شعب الصحراء في الإستقلال وضرورة وضع آلية مستقلة لوضعية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وإدراج قضية هذه الأخيرة ضمن الحوار الإستراتيجي الجزائري-الأمريكي وهذا يدل على حرص الدبلوماسية الجزائرية على مسألة تصفية الإستعمار في إفريقيا وما تنويع الشركاء إلاّ دليل على تنويع الدعم الدولي لقضية الصحراء الغربية العادلة، فالجزائر وإن كانت غير معنية مباشرة بهذا النزاع فإنها تهتم به لأنه يخل بالسلم والأمن والإستقرار في المنطقة.[1]

[1] عائشة بوزيد، مرجع سابق، ص ص 179 ، 180.

المبحث الثاني: دور الجزائر في الأزمة الليبية:

كان الموقف الجزائري منذ البداية من الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أواخر عام 2010 والتي عرفت بالربيع العربي قائما على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا هو الموقف الذي إتخذته في البداية تجاه الحراك في تونس، لكن بعد أن تأثرت دول الجوار بهذا الحراك منها الجارة ليبيا التي عانت من أزمة داخلية ، إستشعرت الجزائر حجم الخظر الذي لحق بها لذلك عملت على محاولة إيجاد مخرج لهذه الأزمة عن طريق الحوار السلمي وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة.

المطلب الأول: تطورات الأزمة الليبية:

بدأت هذه الأزمة في شكل إحتجاجات إنطلقت يوم 15 فيفري 2011 كان سببها هو المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بسجن أبو سليم، وفي 17 فيفري 2011 كانت البداية الحقيقية للأزمة التي بدأت من بنغازي ثم إنتشرت إلى باقي المدن الليبية الأخرى وكان سببها المطالبة بالإصلاح و التغيير إثر الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية المزرية التي كان يعيشها المجتمع الليبي، أين قوبلت هذه المطالب باستخدام العنف والأسلحة النارية الثقيلة من قبل كتائب معمر القذافي و بهذا دخلت ليبيا في أزمة داخلية حادة أدت إلى انهيار الدولة وفشل مؤسساتها [1] .

وبناء على هذا تم في 27 فيفري 2011 تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي ، ليمثل بذلك نقطة تحول لعدة أسباب منها: أنه جاء ليجيب عن أسئلة كثيرة طرحت حول مستقبل ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي وضمان سلامة التراب الوطني الليبي، ثانيا تشكيل شرعية بديلة تمثلت في كيان سياسي له سيادة على رقعة جغرافية معترف بها دوليا و إقليميا لتمثيل الشعبي الليبي [2] .

وكان لوفاة معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011 أثر في إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية لمصلحة قوى غير حكومية أصبحت لاعب أساسي في المعادلة السياسية الليبية الجديدة تمثلت في المجالس المحلية و التجمعات القبلية والمليشيات المسلحة، هذه الأخيرة التي إستطاعت أن تسيطر على مختلف أنحاء البلاد و التي كانت مبنية على إنتماءات سياسية في المقام الأول ، هذا ما أدخل البلاد في فوضى عارمة متبوعة باندلاع نزاعات قبلية ومناطقية [3] .

---

[1] – رمزي سلامة، **رياح التغيير في العالم العربي 2010-2012 الثورة الليبيّة أكتوبر 2012**، إدارة الدراسات والبحوث، قسم شؤون الباحثين، ص ص ، 6-7.

[2] – أحمد علي ابراهيم، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**، الناشر: المكتب العربي للمعارف، السياسية الدولية والإستراتيجية، د د ن ، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 42 ، 43.

[3] الياس بن لعلى، عبد الرؤوف طالب، **إتحاد المغرب العربي بين العلاقات الجزائرية-المغربية والأوضاع الإقليمية الراهنة 1989-2015**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

أطراف النزاع المسلح في ليبيا:

كانت بداية النزاع المسلح في 16 ماي 2014 بمدينة بنغازي شرق ليبيا عندما أطلق خليفة حفتر حملة عسكرية أسماها «**عملية الكرامة** » ، حيث قام بالهجوم على كتائب الثوار و الإسلاميين وبعد ذلك إنتقلت العملية إلى العاصمة طرابلس ومن ثم توسع الصراع ليشمل العديد من مناطق البلاد، فقد أدت هذه العملية إلى زيادة حدة الصراع الدموي والإنقسام السياسي [1] .

وتتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا وتنشط تحت عدد من المسميات:

1- القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: هي تشكيلات مسلحة من الثوار من 23 مدينة ليبية تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي.

2- القيادة العامة للجيش الليبي: أغلب عناصرها من قبائل الشرق (العبيدات، الفرجان، البراعصة ...)، وهي جماعات تقاتل ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنة [2] .

3- قوات درع ليبيا: أنشأت في مارس 2013، تتشكل من ثلاث دروع رئيسية، تعتمد في الوسط بشكل شبه كامل على قوات مدينة مصراتة وفي الشرق على مجموعة من المليشيات المسلحة التي تضم العديد من الثوار السابقين وفي الغرب تنتشر في مدن مثل الزاوية، وتمتلك هذه الدروع قوة عسكرية [3] .

4- كتيبة شهداء 17 فبراير: من أهم المليشيات المتطرفة وأخطرها في شرق ليبيا مقرها في منطقة القوارش، وهي معروفة بانتماءاتها لجماعة الإخوان المسلمين الليبية.

5- كتيبة شهداء أبو سليم: تتواجد في مدينة درنة، وهي مليشيات مرتبطة بتنظيم القاعدة ومن أهم أفكارها أنها لن تخضع إلى سيطرة الدولة التي تصفها بالكافرة [4] .

تخصص تحليل سياسة خارجية، بومرداس : جامعة محمّد بوقرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2015-2016، ص ص ، 95 ، 96.

[1] _____، **عملية الكرامة في ليبيا**، متاح على الرابط: عملية-الكرامة-في-ليبيا www.algazeera.net/news/reportsanditerview/2014/8/23/ تم التصفح يوم: الجمعة 23 مارس 2018 على الساعة: 23سا 26د.

[2] أحمد سعيد نوفل، **الأزمة الليبية إلى أين**، فريق الأزمات العربي مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13، مارس 2017، ص11.

[3] أحمد علي ابراهيم، مرجع سابق، ص 93.

[4] يسرى أوشريف ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016، ص128.

6- كتيبة القعقاع والصواعق: تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وقد إنضمت إليها العديد من العناصر التي كانت تابعة للقذافي، مقرها بمدينة الزنتان [1] .

7- الحكومة الليبية المؤقتة: يترأسها عبد الله الثني وهي الكيان الحكومي المعترف به دوليا في ليبيا مقرها مدينة البيضاء.

8- الجيش الوطني: يضم عسكريين سابقين في الجيش الليبي ورغم أنها مليشيات تخضع لولاءات ضيقة غير أنها تتميز بنوع من الإنضباط نظرا لوجود قيادات عسكرية في صفوفه من جيش النظام السابق وانتماء البعض منها لقيادة الأركان التي تشكلت من قبل المؤتمر الوطني [2] .

9- تنظيم أنصار الشريعة: تنظيم ذات توجه إسلامي متشدد، ينتشر في المنطقة الشرقية ، يخوض هذا التنظيم الحرب في بنغازي ضد قوات اللواء حفتر ويحمل فكر السلفية الجهادية ولا يعترف بالدولة ويدعو إلى إقامة دولة إسلامية وفق رؤية متشددة دينيا، فكريا، عقائديا.

10- كتيبة الشهيد راف الله السحاتي: تحوي على مقاتلين ينتشرون في شرق ليبيا تحمل فكر السلفية الجهادية، غير أنها تبدوا معتدلة نسبيا، إذ لا تكفر المجتمع وتؤمن بالدولة وبأجهزتها [3] .

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري:

لقد شكلت الأزمة الليبية الخطر الأكبر الذي أصبح يهدد أمن المنطقة المغاربية بصفة خاصة وإفريقيا بصفة عامة، من خلال التداعيات الأمنية التي تلقيها بظلالها على دول الجوار، فلقد أصبحت الأنظار اليوم تتّجه إلى ليبيا بصفتها مصدر من مصادر التهديد الوجودي. حيث أدت الحرب الأهلية فيها إلى فتح المجال أمام الجماعات المتطرفة والمتشددة لتنفيذ عملياتها وتصدير الدمار والعنف والفوضى إلى البلدان المجاورة و أصبحت ملاذا آمنا للميلشيات المسلحة التي أصبحت تكتسب الخبرة من خلال مشاركتها في هذه الحرب الأهلية وهذا في ظل غياب شبه كامل للدولة.

إن ما تعيشه ليبيا اليوم يشكل تهديدا لاستقرار دول الجوار منها الجزائر، خاصة مشكلة تهريب الأسلحة التي باتت تجارة رائجة في ليبيا طال دول الجوار العربي والإفريقي وبدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الأنظمة. [4]

---

[1] أحمد سعيد نوفل ، مرجع سابق، ص12.

[2] ابراهيم مشعالي، **دور المقاربة الجزائرية في حلّ الأزمة الليّبية**، متاح على الرابط: https://platform.almanhal.com/files/2/92614 تم التصفح يوم: الأربعاء 12 مارس 2018 على الساعة : 23سا و24د.

[3] _____، **الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها**، منظمة فريد ريش إيبرت، 2015.

[4] صارة بودوح، **الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014** ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2014-2015 ، ص، 15.

من أبرز التحديات والتهديدات الأمنية فى ليبيا بعد الثورة نجد:

***إنتشار السلاح والمتاجرة به:** يشكل إنتشار السلاح العامل الأساسي في مشكلة الإنفلات الأمني الذي تشهده ليبيا و من أهم تبعات الأزمة على هذه الأخيرة هو الإنتشار المكثف للسلاح وبروز أمراء الحرب على شاكلة الصومال وأفغانستان، مما قوّض سلطة النظام السياسي وجعل الحكومة عرضة للمساومة وقد وجدت العديد من الأطراف القبلية والسياسية في إنتشار السلاح فرصة للتموقع في ليبيا مباشرة بعد ظهور بوادر التمرد الداخلي [1] هذا ما ولّد مخاوف لدى دول الجوار من سيطرة الجماعات المتطرفة والمتمردة على الأسلحة الآتية من ليبيا وتهريبها إلى الحدود المجاورة لها ما يهدد أمن واستقرار المنطقة ككل.

- **إنتشار الجماعات الارهابية:** لقد ساهمت الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا إلى الإنتشار السريع والواسع للجماعات الإرهابية التي وجدت في ليبيا أرضية ملائمة من أجل ممارسة نشاطاتها وزرع أفكارها ونشر إيديولوجيتها، هذا ما شجع عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخول ليبيا خاصة بعدما تحولت هذه الأخيرة إلى منطقة لإنتشار السلاح والمتاجرة به ، ما جعل من ليبيا تتحول إلى مسرح للعمليات المسلحة، حيث إستغلت هذه الجماعات الإرهابية الوضع الأمني المنفلت لتتحول من جماعات ذات طابع إرهابي عابر للحدود إلى عصابات تمارس نشاطاتها داخل ليبيا وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره، فبعد نفاذ هذه الأخيرة إلى ليبيا أصبحت تملك أنواع عديدة من الصواريخ والأسلحة الثقيلة والخفيفة والتي كانت من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي، لأنّ هذه الجماعات كانت تقاتل إلى جانب الثوار الليبيين.[2]

- **ترسخ داعش في ليبيا:** تيسر ترسخ داعش في ليبيا في أعقاب تفكك هذه الأخيرة بعد إعدام معمر القذافي، حيث إستغل فرع داعش في ليبيا جيدا الفراغ الذي تكون وغياب حكومة سليمة الأداء وكذا التدخل الدولي ضدها بغرض الترسخ في منطقة مدينة سرت والتمدد في أنحاء ليبيا. ولا يعترف داعش بالدولة الليبية ويشمل على 3 محافظات: محافظة طرابلس في الغرب، محافظة برقة في الشرق ومحافظة خزان في جنوب غرب ليبيا.[3]

---

[1] يسرى أوشريف، مرجع سابق، ص 133.

[2] – عبد النور بن عنتر، **الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية**، مجموعة الخبراء المغاربيين ، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6، سبتمبر 2011.

[3] _____، **ترسخ داعش في ليبيا تهديد اقليمي ودولي**، مركز المعلومات حول الاستخبارات والارهاب على اسم اللواء منير عميت في مركز تراث الاستخبارات ، 21 جويلية 2016.

وبالتالي إستغل تنظيم الدولة الاسلامية الوضع المنفلت في ليبيا لتنفيذ عملياته التخريبية ما ساهم في تصعيد الأزمة أكثر وما شكل تهديدا على الدول المجاورة خاصة مصر والجزائر.

إن التهديدات التي يشكلها تنظيم داعش في ليبيا لا تقل عن تلك التهديدات والمخاطر التي يمثلها سواء في سوريا أو في العراق أو غيرها من المناطق ، فهو يرهب الأبرياء ولا يحترم أي مؤسسات أو معاهدات وطنية أو دولية ويتستر خلف راية الإسلام فقد نجح هذا التنظيم في إستقطاب مقاتلين من الجماعات المتطرفة الأكثر رسوخا على الساحة منهم: مقاتلون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة.[1] ما سمح بتقوية هذا النظام في الداخل الليبي.

2_إنعكاسات وتأثيرات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري:

لقد شكلت الأزمة الليبية تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري من خلال تداعياتها الأمنية التي ألقت بظلالها على الأمن والإستقرار في الداخل الجزائري، فمن بين هذه التداعيات نجد الإنتشار الواسع للسلاح وكثافة نشاطات الجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، لتجد الجزائر نفسها أمام واقع وفوضى وتعقيدات أمنية يصعب التعامل معها ويصعب توقع مساراتها المستقبلية، مازاد من الوضع تعقيدا هو التدخلات الغربية في الأزمة الليبية التي عمقت المشكلة أكثر بدلا من حلها، هذا في ظل الإنفلات الأمني والإنقسام الداخلي الذي تشهده ليبيا، هذا ما شكل تحديا كبيرا للدولة الجزائرية لأن أي تدخل خارجي غربي في الجارة ليبيا سيجر حتما هذه الأخيرة إلى مستنقع الحرب اللامتناهية وهو ما يشكل تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري بحكم جوارها مع هذه الأخيرة.[2]

إن تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن الجزائري مرشحة للتصاعد كلما إرتفعت وتيرة الصراع، حيث أدّى هذا الأخير إلى إنكشاف الحدود الشرقية للجزائر مع ليبيا والتي تمتد على طول 982 كلم وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات بشرية ومادية كبيرة لضمان تأمين تلك الحدود. كما إتسع نشاط الخلايا و التنظيمات الإرهابية في ليبيا وامتداداتها إلى الحدود الجزائرية ما أرّق السلطات والجيش الجزائري الذي يتصدى بكل شجاعة لهذه التنظيمات.[3]

كما أن إنتشار وتنامي الجريمة المنظمة في ليبيا أدى إلى تهديد أمن الجزائر خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين، كل هذا ساهم بشكل كبير في تزايد نشاط وتجارة المخدرات وتهريبها وكذلك

---

[1]- ساسكيافان جنوجتن، **محاربة تنظيم داعش في ليبيا**، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أفريل2016، ص 3.

[2]- مولود بلقاسمي، **الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية** ، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 11 ، ص 65.

[3]- محمد محمود السيّد، **في فض الاشتباك بين الرؤى المصرية والجزائرية تجاه الأزمة الليبية** ، 17 أفريل 2016 ، متاح على الرابط https//www.ida2at.com/disengage-egyptian-and-algerian-vision-towards-the-libyan-crisis/ تم التصفح يوم:الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة:17سا و13د.

تزايد نشاطات الهجرة السرية، في المناطق الحدودية بين ليبيا والجزائر التي أصبحت تُستخدم كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة بما فيها جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات التي لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا.[1] .

ولقد ساهمت الأوضاع الأمنية المتردية وانتشار الجماعات المسلحة والإرهابية في إنتشار واستنفار أمني كبير من طرف القوات المسلحة ضمن الحزام الشرقي الليبي وهو ما أثر على الجزائر سلبا من خلال زيادة التكلفة اللوجيستية التي تشمل نفقات النقل وإمداد الطعام وإنشاء مراكز مراقبة حدودية جديدة في الحدود الشرقية إضافة إلى زيادة وتيرة التسليح. وعلى المستوى السياسي فإن الجزائر تواجه عدّة مصاعب وتحديات دبلوماسية للتوفيق واستخدام لغة الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في الوقت الذي تحاول أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة إستخدام الحسم العسكري بغرض تحقيق مصالحها.[2]

كما أن الإنتشار الخطير للسلاح في ليبيا أصبح يهدد إستقرار المنطقة المغاربية كاملة وعلى رأسها الجزائر، فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدّد أمن واستقرار هذه الأخيرة، كما أن حالة اللاأمن في ليبيا أصبحت تشكل عنصرا خطيرا حتى على منطقة الساحل الإفريقي مما فتح المجال أمام التنظيمات الإجرامية والإرهابية، كالقاعدة في المغرب الاسلامي وتنظيم الدولة الاسلامية للتغلغل في المنطقة.[3]

ما صعّد من تأثيرات الأزمة الليبية أكثر على الجزائر هو تداعيات الأحداث التي وقعت في تقنتورين والتي إستهدفت مجمع غاز الحياة من طرف المجموعات الإرهابية والتي أكدت الخطر والتهديد الأمني الذي تشكله الحدود الشرقية والجنوبية للدولة الجزائرية و قد زادت نسبة التحديات بعد تهديد تنظيم الدولة الاسلامية "**داعش**" للدولة الجزائرية حكومة وشعبا في مقطع فيديو تحت عنوان:"***رسالة الى أهل الجزائر***" عقبها هجوم على ثكنة عسكرية بمدينة عين الدفلى خلّفت مقتل تسعة(09) عسكريين وجرحى

---

[1] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014** ،مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية ،بسكرة:جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 ص 169.

[2] عادل جارش، **تأثير الظاهرة الارهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري**، مجلة العلوم السياسية والقانون، إحدى اصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، جوان،2017.

[3] يمينة تويقر، **انعكاس التدخل العسكري الدولي على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية واستراتيجية ، بسكرة:جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2015-2016، ص 98.

وبعدها تتالت الإشتباكات بين القوات العسكرية الجزائرية ومسلحين إرهابيين لازالو يشكلون خطرا على الجزائرو يهدّدون إستقرارها.[1]

ومن الناحية الإجتماعية إنعكست الأزمة على الجزائر من خلال الإحتجاجات التي شهدتها بعض الولايات الجزائرية في الجنوب على غرار ورقلة وغرداية التي كانت متأثرة بما كان يحدث في ليبيا، حيث وصلت إرتدادات هذه الإحتجاجات إلى بعض الولايات الشمالية ما أدى إلى زعزعة الأمن في الداخل الجزائري، وتجدر الإشارة إلى أن كل ما حدث كان يتعلق بالشغل وتحسين الأوضاع الإجتماعية.[2]

أما من الناحية الأمنية ألقت الأزمة في ليبيا بضلالها الكثيفة على الموازنة العسكرية ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الإعلان عن خطة لتطوير القوات البرية وشراء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود، في هذا السياق تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15 مليار دولار تقريبا في قانون المالية التكميلي أي بزيادة 6 مليارات دولار عن الموازنة السنوية المبدئية التي أقرّها قانون المالية لعام 2011.[3] وفي 2014 إرتفعت الى 20 مليار دولار.[4]

3_المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع تأثيرات الأزمة الليبية:

إن الجزائر سعيا منها للمحافظة على أمنها القومي عملت على تبني إستراتيجية أمنية تتماشى مع أهداف سياستها الخارجية وكذلك مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية، هذه الإستراتيجية الأمنية رسمتها من خلال إنطلاقها من بعدين أساسيين: يتمثل الأول في العمل على تطوير وتهيئة أجهزتها الأمنية بهدف حماية حدودها الشرقية والجنوبية والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية الصلبة التي تحاول زعزعة الإستقرار في الجزائر، أما البعد الثاني فيتمثل في تبني سياسة لينة تتمثل في الإعتماد على لغة الحوار والتشاور مع دول الجوار وكذلك إنتهاج الحلول السلمية للتعامل مع النزاعات التي تنشب في المنطقة الجغرافية التي تنتمي اليها.

وبحكم الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا (982 كلم) تعتبر الجزائر أن ما يحدث في ليبيا يشكل تهديدا لأمنها القومي لذلك تسعى إلى مواجهة التهديدات الآتية من ليبيا على صعيدين أساسيين:

---

[1] محمد السنوسي، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011**، جامعة مستغانم، 29 نوفمبر 2015.

[2] أم هاني حبشي، فايزة حنافي ، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي الجزائر نموذجا** ، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص تحليل سياسة خارجية ، الجلفة: جامعة زيان عاشور ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، 2016-2017 ، ص 181.

[3] رشيد خشانة، **تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كل من تونس والجزائر**، متاح على الموقع:https://www.swissinfo.ch/ara بتاريخ الاطلاع: السبت 08 سبتمبر 2018 على الساعة: 21سا و53د

[4] حكيم غريب، **من الحلول الأمنية الى الحلول السياسية التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الارهاب**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

-الأول: يكمن في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش والدرك وحرس الحدود والقاضية بنقل قوات وعتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات وأجهزة مراقبة جوية وكذلك إخضاع تنقل سلع جديدة بما فيها مختلف أنواع قطع الغيار للمراقبة في المناطق الحدودية لمنع تهريبها إلى ليبيا. ويكمن الثاني: في تدعيم التعاون والتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة الليبية.[1]

وبالنظر إلى التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب فإنها تعمل على مواجهة الظاهرة الإرهابية في ليبيا وفق مجموعة من الآليات منها:

1- محاولة تحقيق توافق بين الليبيين عن طريق الحوار من خلال خارطة طريق تتضمن حلا لحالة الصراع وتمنع الإحتكام إلى السلاح لحل الخلافات وكذلك رفض كل أشكال التدخل العسكري الإقليمي أو الدولي.

2- محاولة إقامة سلطة مركزية ومنحها الصلاحيات الكاملة لممارسة القوة والنفوذ.

3- بناء مؤسسات الدولة الليبية وقطع الطريق على تمدّد وانتشار الفكر الإرهابي المتشدد حتى لا يتسرب إلى الجزائر وللدول المجاورة، حتى لا تستطيع الجماعات الإرهابية خلق قنوات إتصال ومنظومة إرهابية عابرة للحدود تهدّد أمن الجزائر والدول المجاورة.[2]

كما تلعب الجزائر دورا في مكافحة التهديدات الأمنية في ليبيا إنطلاقا من 3 مؤشرات أساسية:

1- التحذيرات المتتالية للجزائر من تأثيرات سقوط النظام الليبي وانعكاساته الإيجابية على الجماعات الإرهابية، لاسيما في ظل سيطرة هذه الأخيرة على الأسلحة المتطورة التي قدمها الناتو للثوار الليبيين لمواجهة كتائب القذافي.

2- المبادئ التي وضعتها الجزائر لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعة والقائمة أساسا على منع تقديم الفدية ورفض التفاوض مع الخاطفين والإرهابيين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3- الموقع الإستراتيجي للجزائر في إفريقيا والمنطقة المغاربية، ناهيك عن الإستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده مقارنة بدول الجوار، هو ما يساعد الدول الكبرى على التعاون مع الجزائر بهدف مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة على غرار الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والإرهاب.[3] وعلى

---

[1] عبد النور بن عنتر، **الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية**، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6، سبتمبر،2011، ص 7.

[2] عادل جارش، مرجع سابق.

[3] كربوسة عمراني، سهام زروال، **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014.

خلفية التطورات المتصاعدة في ليبيا فإن الجزائر تبذل مجهودات كبيرة من خلال دبلوماسيتها من أجل إحتواء التهديدات الأمنية في ليبيا ومنع إمتدادها إليها وتعمل في هذا الإطار على تبني سياسة ومقاربة أمنية تتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية من أجل حلّ الأزمة الليبية وكذلك التنسيق مع دول الجوار بهدف إحلال الإستقرار والسلم في المنطقة المغاربية وكذلك في إفريقيا من خلال الإستثمار في الأمن والتنمية المشتركة ما يخدم المصلحة الجماعية.

إن لغياب الدولة في ليبيا وتفكك المجتمع والإنتشار الواسع للمليشيات المسلحة كلها معطيات أجبرت الجزائر على تأمين حدودها وهو ما يبرز الإنتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود الشرقية، فمع إرتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قرّرت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل تخوفا من تسرب التهديدات الأمنية إليها.[1] فالإضطرابات الأمنية الخطيرة التي تشهدها ليبيا فرضت على الجزائر الإسراع إلى وضع إجراءات أمنية إستثنائية تهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عمق التراب الوطني، فتم نشر عشرات الآلاف من العسكريين على طول الحدود الشاسعة مع ليبيا والتي تصل إلى 964 كلم.[2]

المطلب الثالث: موقف وجهود الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الليبية :

لقد تباينت الآراء حول ماهية الموقف الذي إتخذته الجزائر إزاء الأزمة الليبية، فضلا عن أسباب هذا الموقف، فما يراه بعض السياسيين والصحفيين موقفا مؤيدا من قبل الجزائر لنظام القذافي واستقبال عائلته أثناء الأزمة يراه البعض الآخر بما في ذلك الموقف الرسمي الجزائري بعد سقوط القذافي بأنه ليس كذلك وإنما في حقيقة الأمر هو عبارة عن إستمرار لسياسة الجزائر في عدم التدخل في دول الجوار.[3]

فلقد بنت الجزائر منذ البداية موقفها من الأزمة الليبية على مبدأ أساسي تقوم عليه عقيدتها الدبلوماسية والعسكرية والمتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وطالبت بالحل السلمي وحذرت من الإنعكاسات الأمنية للأزمة، فتحقيق الإستقرار في ليبيا كان دائما من أولويات الدبلوماسية الجزائرية على إعتبار أن أمن ليبيا من أمنها لاستحالة فك الترابط بين الأمن القومي لدول الإقليم نفسه،

---

[1] أم هاني حبشي، فايزة حنافي، مرجع سابق، ص 145.

[2] أحمد بوديسة، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المحيط الاقليمي-2011-2015**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تحليل خارجية، بومرداس: جامعة محمد بوقرة، كلية الحقوق، بودواو، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص 86.

[3] _____، **دراسة العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

فالجزائر بحكم موقعها المجاور مباشرة لليبيا فإنها معنية بالأساس بهذه الأزمة ولها مسؤولية إقليمية في إيجاد تسوية سلمية لها.[1]

ترتكز المقاربة الجزائرية تجاه إعادة الأمن والإستقرار في ليبيا على 3 محاور هي:تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين إعتمادا على التجربة الجزائرية في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي، ثم تثبيت معادلة الحوار السياسي وأخيرا العمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية، كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، عمليا فإن الجزائر تسير وفق هذه المكونات الثلاث ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقر بدور المقاربة الجزائرية طبقا لتعليق المبعوث الأممي في ليبيا "***برنارد ليون***"[2]

لقد تمثل المحدد الأمني في الموقف الجزائري من الأزمة الليبية في تخوف الجزائر من التداعيات الأمنية التي قد تنجر عن التدخل العسكري المتمثلة أساسا في إنتشار الميليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، تقوية الجماعات الإرهابية في المنطقة، مشكلة اللاجئين، أما المحدد القيمي في الموقف الجزائري إرتبط بالمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية منها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول.[3]

فالجزائر من خلال دبلوماسيتها تعمل على إيجاد حل للأزمة الليبية بناء على الخيار السلمي السياسي من خلال:

- محاولة جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الإقتتال الداخلي .
- توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تُدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة أو في حرب أهلية.
- رفض الحل العسكري كجزء من إستراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى إيجاد حلول مؤقتة، التأكيد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أنّ هذه الأخيرة لا يمكن حلها إلاّ من طرف الليبيين واستبعاد أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا لأنه سيعقد الأمور أكثر.
- دعم الإستقرار الوطني وكذلك دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي-الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية[4].

---

[1] عبد النور بن عنتر، **الجزائر وامتحان الأزمة الليبية** ، سبتمبر 2014. موقع العربي الجديد.

[2] ثابت العمور، **الدور الجزائري في الأزمة الليبية دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية**، عربيات، العدد،2612، الخميس 11 حزيران 2015، متاح على الموقع: www.alkhabar.com/mode/235291، بتاريخ الاطلاع: 2 مارس 2018 على الساعة: 12سا 27 د.

[3] صادق حجال، هشام الغنجة، **السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر 2017.

[4] أم هاني حبشي ، فايزة حنافي ، مرجع سابق ص ص 167 ، 168.

كما تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبيين لدعم الحوار الليبي وغلق الباب أمام التدخلات الخارجية والتي تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال إطالة عمر الأزمة على حساب أمن واستقرار ووحدة ليبيا.[1]

ومن هنا فإن التحركات الجزائرية تجاه الأزمة الليبية كان وفق مستويين:

1- **مستوى أطراف الأزمة الليبية:** حيث إتبعت سياسة تقوم على بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية، من أبرز تحركاتها في هذا الصدد إستقبالها للمرة الأولى منذ إندلاع الأزمة اللواء خليفة حفتر في 18 ديسمبر 2016 والتي سبقها إستقبال "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 26 نوفمبر 2016. كما تقوم الجزائر بالتواصل مع عدد من المسؤولين الليبيين السابقين في عهد معمر القذافي والشخصيات الليبية المعروفة بقربها من النظام السابق للنظر في مدى إمكانية قيامهم بدور إيجابي في إتمام عملية المصالحة الليبية-الليبية.[2]

2- **مستوى دول الجوار الليبي:** لقد بدأت ملامح مشروع التسوية الجزائرية للأزمة الليبية تظهر للأفق منذ سنة 2014 أي بعد تسوية الأزمة التونسية التي لعبت الجزائر فيها دور الوسيط بين رئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي" ورئيس حزب نداء تونس"قايد السبسي" في سياق ما يصطلح عليه تسميته بحكم الترويكا.[3]

ففي شهر ماي 2014 بادرت الجزائر إلى دعوة وزراء خارجية دول الجوار الليبي إلى إجتماع على هامش الإجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الإنحياز في الجزائر من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة في ليبيا على خلفية الإنقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في 2014/07/30 وكذلك إحتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد الأزمة في ليبيا. بعد ذلك في 2015 إنعقد الإجتماع الثالث لوزراء خارجية الجوار الليبي في مدينة الحمامات التونسية الذي توسع إلى ممثلي كل من الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي، وكان يندرج ضمن الخيار السياسي للدبلوماسية الجزائرية التي كانت تدفع باستمرار نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية ودعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين والإحتواء الجماعي لأثار إنهيار النظام الأمني العسكري في ليبيا وإعادة تأهيل المؤسسات والبنية التحتية للدولة و لقد كان المخرج المهم لهذا الإجتماع الإقليمي،

---

[1] مولود بلقاسمي ، مرجع سابق ، ص 65.

[2] عماد محمد أمين، **ترتيب أولويات السياسة والدبلوماسية والاقتصاد ، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية** ، 13 مارس 2017 ، يومية السلام ، متاح على الرابط: www.essalamonline.com/ara/dermalink/61264.html تم التصفح يوم: الأربعاء 21 مارس 2018 على الساعة:23سا و33د.

[3] محمد السبيطلي، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الاقليمية**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، شوال،1437هـ، جويلية ، 2017.

البيان الختامي الذي أكد في ديباجته "**ضرورة إحترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الترابية، وقف كل العمليات العسكرية التي تقوم بها الملشيات المختلفة ودعوة الأطراف السياسية كافة في ليبيا إلى حل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي في معالجة المشاكل السياسية والأمنية العالقة**".[1]

لقد شكل الملف الليبي بالنسبة للجزائر ملفا هاما وحساسا مرتبطا بالأمن الإقليمي،ما جعل الدبلوماسية الجزائرية تعمل من أجل بسط الأمن في هذا البلد عبر إلتقاء الفرقاء الليبيين في طاولة حوار واحدة، هو الأمر الذي وفقت فيه الجزائر سنة 2015 حيث قامت بعقد أولى جلسات الحوار بمشاركة أكثر من 250 شخصية سياسية ووطنية ليبية ، ما ساهم في وضع أولى لبنات الحوار الليبي-الليبي لإيجاد حل للأزمة وفي هذا الخصوص صرّح وزير الخارجية والتعاون الليبي "**محمد أمحمد عبد العزيز**" أن اللقاء التشاوري غير الرسمي بين دول الجوار الذي إنعقد بالجزائر حول الأزمة الليبية يعد رسالة سياسية قوية للنخب ولكل القوى السياسية للإعداد للمصالحة الوطنية وحل الأزمة الليبية.[2]

2_الدور الجزائري في إتفاق الصخيرات:

لقد أعلنت الجزائر عن دعمها لمبادرة السلم والمصالحة بين الأطراف السياسية الليبية الذي وقع في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 11 جويلية 2015، كما إستضافت الجزائر إجتماعات تشاورية ما بين الأحزاب السياسية الليبية وكذلك عمداء البلديات الليبية وهي إجتماعات مهدت فيما بعد مع إجتماعات الصخيرات إلى توقيع مسودة الإتفاق الخامسة، كما إستقبلت كل من وزراء خارجية هولندا وإيطاليا وبريطانيا ومسؤولين كبار آخرين في الدول الغربية بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة "**بان كي مون**" حيث عبرت الجزائر في المؤتمرات الصحفية اللاحقة لكل هذه اللقاءات أن الجزائر تدعم الوصول إلى حل سلمي في ليبيا مؤكدة رفضها لأي تدخل عسكري في البلد الجار، هو ما حاولت الجزائر من خلال نفوذها في الإتحاد الإفريقي أن تجعله موقفا رسميا تتبناه أغلب الدول الإفريقية، ليتوج الموقف الجزائري أخيرا بزيارة "***عبد القادر مساهل***" وزير الشؤون المغاربية والإفريقية والجامعة العربية أنذاك إلى طرابلس من أجل البحث في تطورات الأزمة الليبية.[3]

ولقد أكد "**عبد القادر مساهل**" أن الجزائر تؤيد تأييدا مطلقا الإقتراحات الرامية إلى التعديل بإيجاد تسوية دائمة للأزمة في ليبيا، على أن يتحلى الليبيون بالحكمة والإرادة الصادقة لتجاوز خلافاتهم وتغليب

---

[1] صورية زاوشي ، **الأزمة الليبية والقوى الخارجية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة** ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات اقليمية ، ص 145.

[2] الطيب سعد الله، **الجزائر حلت مشكل مالي وساهمت بملف ليبيا وتصالحت مع موريتانيا**، 2015/12/31، على الموقع: www.elkhabar.net/2015/12/31، بتاريخ الاطلاع: 04 مارس 2018 على الساعة: 17 سا 37 د.

[3] _____ ، **دراسة العلاقات الليبية-الجزائرية ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

المصلحة العليا بالتصديق على الإتفاق السياسي وإقامة حكومة وحدة وطنية تحظى بتوافق واسع مؤهلة للقيام بمهام بناء الدولة الليبية وإبعاد مخاطر التقسيم، كما ذكر أيضا بدعوة الجزائر منظمة الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الخاص إلى ليبيا لمضاعفة جهودها لحمل كافة الأطراف الليبية للإنضمام إلى مسار إستعادة السلم والأمن مضيفا أن مشروع الإتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في جويلية 2015 شكل سبيلا ملائما لمعالجة الأزمة الليبية خاصة أنه إقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى تسيير المرحلة الإنتقالية ووضع اللبنات الأولى للمؤسسات الليبية ومواجهة التحديات الأمنية .[1]

نظرا للتجربة الجزائرية في تبنيها لسياسة السلم والمصالحة الوطنية، تبنت ليبيا النموذج الجزائري لإقرار السلم والمصالحة الوطنية، حيث تقدمت بطلب للجزائر للتحرك دبلوماسيا وإقناع الأطراف التي تعرقل جهود السلام في ليبيا، حيث قال وزير خارجية ليبيا "**محمد الطاهر سيالة**" في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية "**عبد القادر مساهل**" أن بلاده طلبت من الجزائر إستعمال علاقاتها الدولية والإقليمية لتقريب وجهات النظر وإقناع الأطراف التي تعرقل مساعي التوصل إلى حل سياسي بين الفرقاء في ليبيا. ومن جهته أكد مساهل بأن الجزائر مستمرة في مساعيها لإقناع كل الأطراف بضرورة دعم السلطة الليبية المعترف بها دوليا، مشيرا إلى أن الدعم السياسي يعني الحوا ر والمصالحة الوطنية بين الليبين ، كما أشار أيضا إلى أن الدور الجزائري يتمثل في البحث عن السبل الكفيلة بدعم الحل السياسي.[2]

3_تطور الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية من 2015 إلى 2017:

2015/01/28: أكد وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة بأديس أبابا أن الجزائر تنظم بشكل تام إلى جهود الإتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي الرامية إلى تكرس الحوار والمصالحة الوطنية في ليبيا بعيدا عن أي تدخل أجنبي.[3]

---

[1] كلثوم كرفلة، **التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري، 2011-2015**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016، ص 69.

[2] – أنيس نواري، **أعلنت رسميا تبنيها سياسة السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر ليبيا تطلب مساعدة الجزائر لإبطال وعرقلة جهود التسوية**،على الرابط: www.annasronline.com/index-php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/57270-2016-10-03-23، بتاريخ الاطلاع: 04 مارس 2018، على الساعة:/ 12سا 25 د.

[3] – وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الجزائر تنظم بشكل تام الى كافة الجهود الرامية الى تكريس الحوار والمصالحة في ليبيا**، في 2015/01/28، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?faooter=1&news-id:2822. بتاريخ الاطلاع :04 مارس 2018.

2015/11/02: أجمعت كل من الجزائر ومصر وإيطاليا بالجزائر العاصمة على ضرورة مواصلة التشاور في إطار الآلية التشاورية حول الوضع في ليبيا وبحث سبل الخروج من الأزمة عبر الحوار الشامل بين الأطراف الليبية التي تبقى سيدة في إختيار ما يناسبها في إطار حل سياسي توافقي، ولقدأوضح عبد القادر مساهل أن الجزائر سجلت بارتياح كبير توصل الأمم المتحدة عبر سنة من المفاوضات إلى مشروع إتفاق سياسي قائلا:"**إنه يمثل في نظرنا توافقا كافيا لمبادرة بإمكانها إدارة الفترة الإنتقالية في ليبيا**".[1]

2015/12/01: عقد وزراء خارجية دول جوار ليبيا إجتماعهم السابع بالجزائر بتاريخ 2015/12/01 برئاسة **عبد القادر مساهل** وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية أنذاك، وبحضور ممثلي جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي و شدّد الوزراء على أن تشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا تتطلب مساعدة المجموعة الدولية ودعمها في مجابهة التحديات المتعددة على المستوى السياسي والأمني والإقتصادي التي تواجهها ليبيا، كما جدّدوا مناشدة أطراف الجوار الليبي المصادقة على الإتفاق السياسي.[2]

2015/12/13: عقد بهذا التاريخ إجتماع بروما لبحث التطورات حول الأزمة الليبية و مثل الجزائر عبد القادر مساهل، أكد من خلال هذا الإجتماع أن الجزائر ستواصل دعمها للمسار الأممي الرامي الى إيجاد حلّ للأزمة الليبية وأكد الوزير أن الحل السياسي في ليبيا يتمحور حول الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل الشعب الليبي بأكمله والتوقيع السريع على الإتفاق السياسي الذي لقي دعم الشعب الليبي وانضمام الجزء الأكبر من الأطراف السياسية في هذا البلد.[3]

2016/11/19 : في هذا الإجتماع أكد وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل أن الحوار الشامل والحل السياسي الإطار الوحيد لحل الأزمة الليبية موضحا أن الإتفاق السياسي يعد الركيزة الوحيدة بين أيدي الليبيين. وقال في تصريحات للصحافة عقب إستقباله رئيس حزب التغيير وعضو لجنة الحوار الوطني الليبي "**جمعة القمافي**" أن شرعية مجلس النواب الذي

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الاجتماع الوزاري الثلاثي حول ليبيا بالجزائر تطابق وجهات النظر حول مواصلة التنسيق ودعم واحترام إرادة الشعب الليبي**، في 2015/11/02، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id:3454 بتاريخ الاطلاع : 04 مارس 2018.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا**، 2015/12/01، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=3557. بتاريخ الاطلاع:04 مارس 2018.

[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **ندوة روما: المشاركون يجددون تمسكهم بالوحدة الترابية لليبيا ووحدة شعبها**، في 2015/12/12، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=3608. بتاريخ الاطلاع: 04 مارس 2018.

إنتهت مهمته في أكتوبر 2015 وشرعية المجلس الرئاسي الليبي تنبثقان من الإتفاق السياسي الذي جاء في إطار الأمم المتحدة وبالخصوص في اللائحة 2295 لمجلس الأمن واصفا الإتفاق بأنه الركيزة الأساسية والوحيدة بين الليبيين لإيجاد تسوية للأزمة . وأوضح أن زيارة القمافي تندرج في إطار الإتصالات الدائمة مع كل الأطراف الليبية في شرق ليبيا وفي جنوبها.[1]

19-20-فيفري2017: شاركت الجزائر في الإجتماع الذي إنعقد في تونس والذي إستمر ليومين، تم خلاله التوصل إلى إعلان تونس الذي أكد رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا وإشراك كافة الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الإتفاق السياسي بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في إطار الحوار الليبي-الليبي.[2]

2017/04/22: يتمثل هذا التاريخ في الجولة التي قام بها عبد القادر مساهل إلى ليبيا، حيث سمحت له هذه الجولة بالإطلاع عن كثب عن مدى الإستعداد التام الذي أبدته الأطراف الليبية للمضي قدما في إيجاد حل للأزمة من خلال الحوار والمصالحة الوطنية دون أي تدخل خارجي. وأوضح من خلال هذه الزيارة أنه يحمل من خلال هذه الجولة رسالة تضامن وأمل نابعة من تجربة الجزائر المريرة ضد الإرهاب حيث صرّح قائلا: ***لا نريد أن تتكرّر في ليبيا*** " مجدّدا تأكيد الجزائر أن الحل في ليبيا لا يمكن أن يكون إلاّ من خلال الليبيين أنفسهم عن طريق حوار سياسي شامل دون إقصاء أو تهميش لأي طرف على حساب الآخر.[3]

خلال هذه الزيارة لمساهل سجلت الجزائر جهودها الحثيثة في الملف الليبي وكانت تلك رسالة قوية من أنها على مقربة والأكثر دراية بتعقيدات الملف الليبي.[4]

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الحوار الشامل والحل السياسي الاطار الوحيد لحل الأزمة الليبية** في 2015/12/19، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=4405.. بتاريخ الاطلاع : 04 مارس 2018.

[2] عماد محمد أمين، مرجع سابق.

[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **جولة السيد مساهل في ليبيا فرصة للاطلاع على استعداد الأطراف الليبية للحوار والمصالحة الوطنية في 2017/04/22**، على الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=4756..

[4] _____، **حافظت على أولويات عملها على كافة المستويات....دبلوماسية2017....سنة المتابعة والتأكيد**، الموعد 2016، متاح على الرابط: https://almaouid.com/national/21865؟، بتاريخ الاطلاع: الثلاثاء 20 فيفري2018، على الساعة: 12سا و40د.

واستمرت الجزائر خلال شهر فبراير 2017 في إستقبال الوفود الليبية لغرض إتمام الوساطة الجزائرية لحل الأزمة، حيث إستقبل عبد القادر مساهل عدد من أعضاء لجنة الحوار السياسي الليبي، كما إستقبلت الجزائر وفدا ضم ممثلا عن المجلس البلدي للزنتان وأعضاء من مجلس النواب.[1]

2017/12/17: إلتقى الوزير الأول "**أحمد أويحي**" مع رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية "**فايز السراج**" وجرت المحادثات حول البحث في آخر التطورات في ليبيا وأشار السرّاج في تصريح له للصحافة إلى العلاقات التي تجمع بين البلدين بشأن إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية، وأوضح قائلا:"**هناك تطابق في الرؤى بيننا وبين الجزائر حول الوضع في ليبيا**" كما تم التطرق إلى التعاون المشترك بين البلدين وتوحيد الجهود من أجل التوصل إلى إتفاق سياسي بشأن ليبياوفي :

2017/12/18: شارك وزير الخارجية عبد القادر مساهل الذي كان وزيرا منتدبا مكلفا بالشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في الإجتماع الثلاثي حول ليبيا بتونس الذي جمع "الجزائر-مصر-تونس" وجاء هذا اللقاء لاستعراض آخر تطورات الإتفاق السياسي الليبي المؤرخ في 2017/12/17.[2]

وفي سياق تحركات الدبلوماسية الجزائرية فإن سنة 2017 شهدت عدة مشاورات لإيجاد حل للأزمة الليبية منها المشاورات التي جمعت وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل مع وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا "**أليستربورت**" تم التطرق فيها للأزمة في ليبيا وهذا محاولة من مساهل لكسب تأييد الإتحاد الأوروبي حول تغليب الحل السياسي و كان ردّه خلال مشاركته في منتدى "روما ميد" تجاه المجتمع الدولي صريحا عندما دعى إلى تشجيع التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية بما يسمح باكتساب مؤسسات قوية تكافح شبكات الهجرة السرية وهوالمسعى الذي تتبناه الجزائر حيال الأزمة تفاديا للتدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على ليبيا بدرجة أولى ودول الجوار على رأسها الجزائر بدرجة ثانية.[3]

---

[1] _____، **الحالة الليبية**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات ، التقرير الشهري، فبراير 2017، ص 23.

[2] _____ ، **السراج يطلع أويحيى على ما يجري في ليبيا ويعلن حكومة الوفاق تثمن دعم الجزائر لجهود الحل السياسي للأزمة الليبية** ، جريدة صوت الأحرار، الاثنين 29 ربيع الأول 1439 هـ الموافق ل 18 ديسمبر 2017، العدد6057 ، ص 3.

[3]- عبد العلي بوطيش، **الجزائر تتمسك برفض التدخل العسكري في الجارة ليبيا** ، ديسمبر 2017 ، متاح على الرابط:elmihwar.com/ar/index.php/mobile/98321/الحدثhtml.. تم التصفح يوم:الأربعاء 21 مارس 2018 على الساعة:23سا و43د.

4_موقف الجزائر من تدخل حلف الناتو في ليبيا :

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما يتماشى مع العقيدة الدبلوماسية الجزائرية التي تنبذ الحل العسكري وتتبنى الحل السلمي للمنازعات الإقليمية والدولية في إطار الأمم المتحدة، فمواقف الجزائر الخارجية سواء كانت عسكرية ، دبلوماسية وحتى إقتصادية كان مردها دائما إلى مجموعة من المبادئ التي تكرست وصارت ثابتة في سياستها الخارجية ، سواء قبل الإستقلال أو بعده والتي أملتها إعتبارات داخلية وخارجية، هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو نفس الموقف الذي إتخذته الجزائر منذ البداية في الأزمة الليبية.

لقد كان الموقف الجزائري من الأزمة الليبية منذ البداية يتمثل في نبذ الأعمال العدوانية داخل ليبيا، ضرورة إيجاد حوار شامل بين مختلف الأطراف الفاعلة ورفضت كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية الليبية و تجلى ذلك واضحا عندما إعترضت على قرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360 الصادر في 12 مارس 2011 الذي كان بمثابة الشرعنة التي أضافتها الجامعة العربية على التدخل الأجنبي في ليبيا ، إذ أن ما جاء في القرار تمثل في دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا.[1]

فلقد كان صناع القرار في وزارة الخارجية الجزائرية ينظرون إلى تدخل الحلف في ليبيا أنه يعرض الإستقرار في المنطقة المغاربية للخطر وكذلك البنية الأمنية والسوسيولوجية للمجتمع الليبي وليس سقوط حكومة معمر القذافي فقط.[2]

فالجزائر تتمسك بالحل السياسي في ليبيا، متشبثة برفض قاطع لأي تدخل عسكري فيها، تحت أي غطاء كان باعتبار أن القضية الليبية شأن داخلي بحت تخص الليبيين وحدهم وهو ما تجلى في مواقفها الدبلوماسية في مختلف المناسبات من خلال دعمها الدائم للقضية الليبية وسعيها المتواصل لإيجاد حل سياسي يضمن تحقيق الوحدة بين الفرقاء الليبيين وهو ما يتمثل في التصريحات التي أدلى بها كل من الوزير الأول "أحمد أويحيى" ووزير الشؤون الخارجية "عبد القادر مساهل" من روما الإيطالية في شهر ديسمبر 2017، كما إتسمت التحركات الدبلوماسية الجزائرية في سنة 2017 بالحراك الدائم من كل الإتجاهات لوقف خطة فرنسا التي أكدت رغبتها في التدخل العسكري في ليبيا تحت غطاء الإنقاذ السريع للمهاجرين الأفارقة الذين هم محل إتجار من طرف جماعات إجرامية منظمة بالمنطقة.[3]

---

[1] عثماني لحياني، **الجزائر تتحوط للتدخل في ليبيا**، مرجع سابق.

[2] صورية زاوشي، مرجع سابق، ص 114.

[3] عبد العلي بوطيش، مرجع سابق.

وهذا الموقف يندرج ضمن تمسك الجزائر الدائم بموقفها الرافض للتدخل العسكري الأجنبي وتعمل على إجهاضه وتدعو لضرورة إيجاد حل سلمي بين الفرقاء الليبيين وبناء مؤسسات تكون كفيلة بمواجهة الإرهاب، ما يضمن تحقيق الإستقرار داخل ليبيا.[1]وبذلك فإنه بالنظر إلى التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب تعززت القناعة لدى القيادة العسكرية الجزائرية بأن التدخل العسكري لن يكون الحل في ليبيا من دون المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الليبي والفرقاء السياسيين وإحلال السلم عن طريق الحوار السلمي ما من شأنه إيجاد حل للأزمة الليبية.[2]

وبشأن الرفض الجزائري الدائم والمتواصل لرفض التدخل الأجنبي في ليبيا، بعثت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "**هيلاري كلينتون**" برسالة إلكترونية سرية من حسابها الخاص بتعليق على الموقف الجزائري من غارات الناتو على ليبيا في 2011 لإسقاط نظام معمر القذافي عقب قرار مجلس الأمن بفرض حظر الطيران في البلاد و كشفت أنّ"الجزائر عارضت في كل اللقاءات الرسمية مع مسؤولين أمركيين وغربيين التدخل العسكري الأجنبي لدعم الأزمة في ليبيا، كما رفضت تدعيم الحظر الجوي على النظام" وأضافت أن الجزائر هي المعنية في المقام الأول حول مستقبلها رسميا لذلك تعارض أي تدخل عسكري في ليبيا بحجة أن التدخل الأجنبي سيؤدي الى زعزعة الإستقرار في المنطقة بأسرها" وفي مراسلة لاحقة كشفت هيلاري كلينيتون رفض الجزائر السماح لطائرات من دون طيار فرنسية وأمريكية بالتحليق فوق الصحراء الجزائرية في إطار مهام لمنع تهريب السلاح ومراقبة نشاط الجماعات المسلحة الموالية لتنظيم القاعدة في الساحل بشمال مالي.[3]

من هنا عارضت تدخل الناتو في ليبيا ولاتزال تضغط من أجل إجراء حوار سياسي بين مختلف الفصائل الليبية بما في ذلك الاسلاميون والمسؤولون السابقون في نظام معمر القذافي وقد فسّر الكثيرون وخاصة في ليبيا رفض الجزائر إدانة النظام والإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي في البداية باعتباره دليلا على دعمها للقيادة الليبية السابقة، لكن موقف الجزائر كان نابعا أساسا من مخاوفها من أن يؤدي الصراع إلى حدوث أزمة لاجئين كبيرة، إنتشار الأسلحة والمسلحين في أنحاء المنطقة كافة وتعدد الجماعات الإرهابية سعيا إلى الإستفادة من الفوضى في ليبيا، وهذا ما حدث بالضبط من خلال هجومات تيقنتورين و لم تغير الجزائر مبدأها وسلوكها، إذ لاتزال ترفض التنسيق مع أي تدخل عسكري غربي جديد

---

[1] طاقم الإدارة للباحث(ة)، **السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية..

[2] عثماني لحياني، مرجع سابق.

[3] _____، **كلينتون تكشف تفاصيل سرية عن موقف الجزائر من ليبيا**، جريدة التحرير الجزائرية، نشر المقال بواسطة محرّر1، 24 ماي 2014، على الموقع:www.altahriroline.com/ara/articles/179485، بتاريخ التصفح: 21 مارس 2018 على الساعة: 21 سا و55د.

في ليبيا حتى وإن كان محدودا يهدف إلى إنهاء وجود الجماعات الإرهابية على غرار تنظيم الدولة الإسلامية.[1]

[1] دالية غانم يزبك، **الجزائر على حافة الهاوية ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة؟** ، مقال نشر بتاريخ 28 أفريل 2016، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي:

لقد شكلت الأزمة في مالي محور هام وأساسي في سياسة الجزائر الخارجية حيث سعت عن طريق دبلوماسيتها إلى محاولة إيجاد مخرج نهائي لها بما يضمن إستعادة الإستقرار إلى مالي بصفة خاصة ومنطقة الساحل بصفة عامة.

المطلب الأول: طبيعة النزاع في مالي:

تواجه مالي منذ إستقلالها عن المستعمر الفرنسي حتى يومنا هذا أزمة متعددة الأبعاد وذات طابع خاص أدت بمالي إلى أن تصبح الحلقة الأضعف في منطقة الساحل الإفريقي نتيجة للنزاع الذي تشهده والذي شمل بتداعياته كل دول المنطقة، وبذلك أصبحت مالي أرضية خصبة للإنتشار الواسع للجماعات الإرهابية ولتنامي نشاطات الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية.

أولا – جذور النزاع في مالي:

لا يمكن الحديث عن جذور النزاع في مالي دون التطرق إلى أهم عامل سبب في إندلاعه ألا وهو العنصر الطارقي الذي يعتبر مكون أساسي من مكونات المجتمع المالي.

يعتبر الطوارق أمازيغ يقطنون منطقة تسمى «إقليم أزواد» ويمثلون 10% من سكان المجتمع المالي [1] وكلمة الطوارق معناها الرجال الزرق الملثمين الأحرار ذوي الأصول الأمازيغية الضاربة في القدم. بل إن أسماء المناطق كلها حيث ينتشرون هي أسماء أمازيغية من ضمنها إسم «أزواد» أو «أزواغ» الذي هو أقرب إلى كلمة «أزقاغ» عند أمازيغ الشمال الإفريقي بالمغرب والجزائر والتي تعني الأحمر، كناية ربما عن الحمرة المميزة لأراضي ذلك الإقليم المالي الشاسع ولجاره إقليم الهوقار بالجزائر [2]

ويتوزع سكان الطوارق على معظم دول الساحل الإفريقي، من النيجر ومالي إلى الجزائر وليبيا وحتى بوركينافاسو والتشاد، لكن النزاع الموجود هو محصور بين دولتين رئيسيتين هما النيجر ومالي واللتان تتقاسمان قبائل السونغاي والطوارق [3] .

ويعود تاريخ النزاع في شمال مالي إلى بداية الإستقلال سنة1960 إثر تمرد الطوارق ضد حكومة «**موديبو كايتا modibo kayta**»، بعدها شهد عام 1962 أول تمرد للطوارق إستمر حتى 1964

---

[1] تسعديت مسيح الدين، **النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ص 40.

[2] لحسن العسبي، **ما الذي يحدث في الحدود الجنوبية للجزائر يوم تستفيق دولة الطوارق بالمغرب العربي**، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 047 . 10، السبت/الأحد، 25/24 مارس 2012.

[3] خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010-2011، ص 76.

عرف بتمرد" **الفلاقة** "وبعدها في سنة 1990 أين وقع أول صدام حقيقي بين قبائل الطوارق والجيش النظامي المالي لتتأزم الأوضاع من جديد سنوات 2005 و2006 وكذلك سنة2007 أين عرفت مالي عدة إنقلابات وهجومات أدت بها إلى أن تصبح مسرحا لمختلف التهديدات الأمنية [1] .

- تجدد النزاع في جانفي 2012:

بدأ النزاع في 17 جانفي 2012، حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد عددا من المدن المالية، وقد سعت هذه الحركة إلى بناء شبكة معارضة محلية وحشد الدعم الدولي لمشروع إستقلال الشمال عن مالي، و في 22 مارس 2012 إستطاع الكابتن «**أمادو هايا سانوغو**» أن يطيح بالرئيس «**أمادو توماني توري**» أين فتح هذا الإنقلاب فترة من الأزمات السياسية المتكررة داخل الحكومة المالية وجيشها.[2]

ثانيا - أسباب النزاع في مالي:

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى إندلاع النزاع في مالي منها الداخلية ومنها الخارجية.

1- الأسباب الداخلية:

أ- السياسية والأمنية:

من بين الأسباب السياسية التي أدت إلى إندلاع النزاع في مالي هو أن هذه الأخيرة منذ إستقلالها عن الإستعمار الفرنسي سنة 1960 عرفت حكم نظام دكتاتوري إستمر لفترة طويلة وهيمنة الحزب الواحد على مقاليد السلطة وإقصاء الطوارق من العملية السياسية إضافة إلى الفساد السياسي وتوالي الإنقلابات العسكرية [3] .

أما الأسباب الأمنية فتتمثل في غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية الأمر الذي جعل المليشيات منتشرة بشكل واسع، كما عرفت مالي ظاهرة عسكرة الأنظمة كإنعكاس لتدخل المليشيات في القضايا السياسية والإقتصادية [4] . كما كان للإنقلاب الأخير دور في تفسخ الديمقراطية الإنتخابية وتدهور المؤسسات العسكرية ما أوقع مالي في شرك الإرهاب والجريمة المنظمة [5] .

---

[1] محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، يومية الرائد، 2016

[2] - Mohand tahar Bensaad , **la déplomatie algériénne face à l'ordre de choc libyenne au mali**, socialgerie,article815, 13 avril 2012 , p 02.pdf

[3] تسعديت مسيح الدين، مرجع سابق، ص 41.

[4] عبير شليغم ، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2013/2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013-2014، ص 14.

[5] - أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أكتوبر 2012.

ب- الأسباب الإقتصادية: تتمثل في:

التهميش الإقتصادي، التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين أبناء الشعب المالي، سيطرة الأقلية الحاكمة على ثروات البلاد، الحرمان من التنمية ما أدى إلى إنتشار ظاهرة الفقر على نطاق واسع [1] .

ج- الأسباب الإجتماعية:

أزمة الهوية ، حيث نجد هيمنة إثنية واحدة (البومبارا) على مقاليد الحكم منذ الإستقلال ما عزز الشعور بعدم الإنتماء لدى الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال، وعلى الرغم من أن مالي تتمتع بالتعددية الإثنية واللغوية وتعدد الأديان والمعتقدات إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة [2] .

ثانيا- الأسباب الخارجية: منها:

1_السياسة الإستعمارية الفرنسية التي عملت على طمس هوية الشعب المالي ومحاولة القضاء على العنصر الطوارقي وزرع بذور الفتنة بين أبناء الشعب المالي.

2- تداعيات الأزمة الليبية:

كان للأزمة الليبية أثر كبير على تجدد النزاع في مالي، حيث أدت إلى عودة آلاف الطوارق إلى مالي بعدما تدربوا تدريبا جيدا في ليبيا ومعهم الكثير من الأسلحة الثقيلة و الخفيفة وهو الأمر الذي ساعد على إسقاط مدن شمالي مالي بسهولة في أيدي الثوار الطوارق [3] .

ثالثا- الجماعات المسلحة في مالي (أطراف النزاع):

أمام تدهور الأوضاع الأمنية في مالي وجدت الجماعات المسلحة و المتطرفة الإرهابية الأرضية الملائمة لبسط نفوذها وسيطرتها ونشر إيدلوجيتها ما أدخل مالي في دوامة الحرب اللامتناهية والتي مست بتداعياتها دول الجوار الإقليمي خاصة الجزائر، ومن بين أطراف النزاع في مالي نجد:

---

[1] سيد أعمر بن شيخنا، **أزمة مالي الأسباب والتدعيات** عن كتاب: **مالي عودة الاستعمار القديم**، مجموعة باحثين ، دار الكتب القطرية، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى 2014، ص 92.

[2] حورية ساعو، محمد غربي، **موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي**، جامعة تيسمسيلت ، جامعة الشلف، الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والإنسانية، ص 249.

[3] - مهدي دهب حسن دهب، **الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي**، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 3، يناير 2013، ص253.

1- الحركة الوطنية لتحرير أزواد: MNLA:

ظهرت في أكتوبر 2011، هي حركة تطالب بحق الشعب الأزوادي في الحرية وتقرير المصير، تنادي بإقامة دولة علمانية مستقلة في شمال مالي، وهي تسيطر تدريجيا على عدة مناطق في شمال مالي [1].

2- حركة أنصار الدين:

هم طوارق من أصول عربية ظهرت سنة 2012 يرأس هذه الجماعة المدعو «**إياد آغ غالي**» ، هي حركة ذات توجه سلفي تدعو إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في دولة مالي ولكنها لا تطالب باستقلال شمال مالي وتعد من أكبر الجماعات المسلحة [2].

3- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

تأسست في أكتوبر 2011، وصفت نفسها بأنها فصيل منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتسيطر هذه الجماعة على مدينة غاو وضواحيها [3].

4 – تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

تنظيم منبثق عن الجماعة السلفية للدّعوة والجهاد الجزائرية، تتميز بالخبرة القتالية، وهي المحرّك الحقيقي لكل الفصائل الإسلامية المسلحة في شمال مالي، ويتمثل هدفها في إقامة إمارة الصحراء الكبرى، كما نجح هذا التنظيم في إقامة معسكرات تدريب في مالي.

4- **كتيبة أنصار الشريعة:** يتزعمها «**عمار ولد حماها**» وهي كتيبة إسلامية شعبية إقليمية تهدف إلى تطبيق شرع الله في كل دولة مالي [4]

المطلب الثاني: تداعيات النزاع في مالي على الأمن الجزائري واستراتيجيات المواجهة:

أولا: إنعكاسات النزاع المالي على الأمن الوطني الجزائري:

لا يمكن الحديث عن أمن قومي جزائري دون ربطه بما يحدث في دول الجوار الإقليمي نظرا للإرتباطات التي تجمعها بهذه الدول، ونظرا للموقع الجيواستراتيجي الذي تحظى به الجزائر ونظرا

---

[1]- ANAIS Cartonde tournal, **le conflet au mali Mali** , master complémentaire en droit international,2013,p1.pdf.

[2] محمد بوبوش، **واقع التهديدات الأمنية للدّول المغاربيّة**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، قسم قضايا الأمن السياسي والعسكري، 3 جويلية 2015.

[3] أندروليبو فيتش، **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفائه في مالي**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 5 فيفري 2013.

[4] محمد بوبوش ، مرجع سابق.

لحدودها الشاسعة فإنها دائما معرضة للأخطار التي تنشب في محيطها الإقليمي، فلقد شكل النزاع في مالي هاجسا حقيقيا بالنسبة للجزائر ولدول المنطقة كلها من خلال تداعياته الأمنية ، وبالتالي فان أكبر تهديد للأمن القومي الجزائري تمثل في دخول الجماعات الإرهابية واختراقها للحدود الجزائرية ما شكل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني إضافة الى تزايد إنتشار نشاطات الجريمة المنظمة ومشكلة اللاجئين.

1- أزمة الطوارق:

لقد شكلت أزمة الطوارق تهديدا كبيرا وحقيقيا للأمن الوطني الجزائري نتيجة الرابط القبلي بين طوارق الجزائر وطوارق مالي، لذلك ينظر صناع القرار في الجزائر بريبة لمطالب الطوا رق بالإستقلال وإقامة حكم ذاتي، هذا الموقف متسق مع سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات الإنفصالية أو أي تكتل سياسي أو إجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدّد الوحدة الوطنية المالية، فنجحت منذ الستينات في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان وتوطين السكان في المدن الجنوبية وتوفير البنى التحتية اللازمة وتحسين ظروفهم المعيشية لأن مغريات الإنفصال تهدّد بالفعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيها.[1]

كما أن التهديد الذي يشكله عنصر الطوارق على الأمن الجزائري يتمثل في التخوف الجزائري من بروز قوى متطرفة في أواسط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالب إنفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجيريين، خاصة بعدما أصبح هؤولاء يستغلون كمسوغ من طرف القوى الكبرى للتأثير على سياسات وتوجهات حكومات المنطقة ووضع أيديها على ثرواتها وأمام هذه الأوضاع فإن عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق فإنها ستبقى تشكل تهديدا دائما للأمن الجزائري حتى وإن كان الطوارق الجزائريون لا توجد لديهم أي مشكلة مع النظام السياسي الجزائري وقبلوا بانتمائهم.[2]

2- تحدي الإرهاب:

تحدد التعريفات الأمريكية الرسمية الإرهاب بأنه: الإستعمال المخطط له للعنف أو التهديد باستعمال العنف، من أجل تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو إيديولوجية من حيث طبيعتها وذلك باستخدام التهديد أو الإبتزاز أو بذر الخوف.[3]

---

[1] يحيى زوبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحرب ومكافحة الارهاب**، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء 28 نوفمبر 2012.

[2] الحامدي عيدون ، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،نوقشت المذكرة بتاريخ : 10 جوان 2015 ، ص 115.

[3] نعوم تشومسكي وآخرون، **العولمة والارهاب حرب أمريكا على العالم**، ترجمة، حمزة المزين، مكتبة مدبولي، د د ن ، ط1، 2003 ص 121.

وتعرفه إتفاقية الجزائر لسنة 1999 أنه :ذلك العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول بسب إختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود ووجود التجارة غير الشرعية لتموين نشاطاته حيث أن التخلص منه يتطلب تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي عبر المناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية.[1]

مع تفجر إنتفاضات الربيع العربي خاصة مع تفجر الأزمة الليبية وسقوط نظام القذافي بدأت الجماعات الإرهابية تنتشر في مالي منها: حركة التوحيد والجهاد، جماعة أنصار الدين، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتنظيمات الموالية في شمال مالي وبدأت تستثمر حالة الفوضى التي تعيشها دول الربيع العربي وحالة الغضب الذي تشعر به بعض الجماعات المهمشة كالطوارق في تنفيذ خططها لإقامة دولة أو إمارة إسلامية في شمال مالي.[2]

فمع إندلاع النزاع المالي عرفت الحدود الجزائرية إنفلاتا أمنيا كبيرا، حيث تنامت ظاهرة الإرهاب على الحدود وأصبحت الجزائر معرضة للإختراق الأمني من قبل العديد من التنظيمات الإرهابية التي شكلت تهديدا لها من مختلف الجوانب.

●من الناحية الأمنية: تعرضت الجزائر للعديد من الإعتداءات المسلحة من خلال التفجيرات باستخدام القنابل والسيارات المفخخة والإعتداءات المباشرة على المقرات الأمنية والقواعد الحيوية للدولة، بالإضافة إلى الإختطافات مقابل الفدية مست الدبلوماسيين الجزائريين كذلك الأجانب على أراضيها ما شكل أزمات دبلوماسية مع الدول التي ينتمي إليها المختطفون (الرهائن) .

ونجد أيضا الإعتداء الذي وقع بتاريخ 19 أفريل 2014 بولاية تيزي وزو بمنطقة إيبودرارن من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي خلف 13 قتيلا و16 جريحا، وفي سبتمبر 2014 تم إختطاف السائح الفرنسي"**هارفي غورديل**" في جبال جرجرة بمنطقة القبائل من طرف تنظيم جند الخلافة الذي يترأسه "**عبد المالك قوري**" المدعو "**خالد أبو سليمان**" الذي قضت عليه قوات الأمن الجزائرية في ديسمبر 2014 مع معاونين له بمدينة "يسر" ولاية بومرداس[3].

---

[1] شاكر ظريف، **البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2008-2010، ص 144.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، **تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي وربيع الثورات العربية** ، أفاق افريقية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد 11 ، العدد 38 ، 2003، ص 118.

[3] زكرياء بودن ، **أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية واستراتيجية ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2014-2015 ، ص 103-111.

●من الناحية الإقتصادية: من خلال ضرب شريان الإقتصاد الجزائري من خلال: إعتداء تيقنتورين، الذي حدث فجر أربعاء 16 جانفي 2013 إثر هجوم إرهابي إستهدف منشأة تيقنتورين بولاية إليزي من طرف جماعة مكونة من 40 شخصا من جنسيات مختلفة تسمي نفسها "**الموقعون بالدم**" وانتهت العملية بتحرير 800 رهينة وسقوط 40 ضحية فيما قضت قوات الجيش الوطني على 29 إرهابيا وإلقاء القبض على 3 آخرين أحياء، كما أسفرت العملية عن إسترجاع ترسانة من الأسلحة والذخائر ووسائل الإتصال والرؤية منها: 06 بنادق رشاشة FMAK، 06 صواريخ من نوع GOC.5، 2 قذائف صواريخRPG7 ، بندقيتين ومدفعين من نوع FAL، 03 صناديق ذخيرة الرشاش EMPK، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الأسلحة والقنابل.[1]

شكل هذا الإعتداء ضربة قوية للإقتصاد الجزائري، حيث يعتبر مصنع أو منشأة تيقنتورين مورد مالي هام بالنسبة للجزائر التي تعتمد في مداخيلها من العملة الصعبة على هذا المصنع الغازي.

3- **إنتشار الجريمة المنظمة:** إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي جريمة خطيرة منظمة ومتشعبة في أكثر من بلد والسبب وراء إرتكابها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي. ومن هذه الجرائم: الإتجار بالمخدرات، غسل الأموال وتزويرها، الإتجار بالبشر، جرائم المعلومات وتتميز الجريمة المنظمة بخصائص تعمل على إنتشارها مثل: التخطيط والإحتراف، القدرة على تجنيد الأعضاء، تحصيل عائدات ضخمة في وقت قياسي.[2]

حيث بدأت الجريمة المنظمة تترسخ بالفعل في شمال مالي عندما حدث تمرد بقيادة ضباط عدة من الطوارق من كيدال في ماي 2006، في حين إندلع نزاع 2012 بدأت عمليات التهريب للمخدرات والأسلحة تنتشر شيئا فشيئا و استغلت القيادة في مالي التوترات بشكل متعمد لممارسة نفوذها من خلال تحريض قادة بعض الجماعات ضد جماعات أخرى والإعتماد على قبائل محدّدة للإبقاء على منطقة الشمال تحت السيطرة.[3]

إن الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالإتجار بالمخدرات شكلت تهديدا جديدا للأمن الجزائري في عصر العولمة مست بتأثيراتها السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، الفرد،

---

[1] رقية دهينة، **تأثير الهجوم الارهابي في منطقة تيقنتورين على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد، 2014-2014،ص،70-77.

[2] حليمة سبتي ، **أثر التحولات الاقليمية الراهنة على الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي دراسة حالة ليبيا** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، بسكرة: جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2015-2016، ص 134.

[3] ولغرام لاخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**،، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2012.

المجتمع)، الذي يتطلب إستراتيجيات أمنية شاملة قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، إقتصادية و إجتماعية) للتصدي لها.[1]

4-تجارة الأسلحة: لقد ساهمت عودة الطوارق الماليين من ليبيا محملين بالأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى إنتشار السلاح في مالي و لم يقتصر ذلك على دولة مالي فحسب وإنما شمل كل دول الجوار من بينها الجزائر، حيث تشهد هذه الأخيرة مشكلة تدفق الأسلحة المختلفة إليها عن طريق الجماعات الإرهابية بحيث نجد أن 80% من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها من الدول التي تعاني من الأزمات والنزاعات منها مالي ، إضافة إلى:

5-الاتجار غير المشروع بالمخدرات: تشير أرقام القنب الهندي، الكوكايين، الهروبين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان بالإضافة إلى الآلاف من الأقراص المهلوسة إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والإتجار بها على الأمن الجزائري وهذا بسبب عوامل القرب الجغرافي خاصة الإنكشاف الأمني للجنوب الجزائري مع مالي.[2]

6-الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين الماليين:

الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية هي عبارة عن ظاهرة تتم بطرق غير شرعية وتنتشر بكثرة في دول العالم الثالث أي في الدول التي تعاني من مشاكل سياسية ، إقتصادية ، إجتماعية وأمنية و من أبرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية نجد الهجرة نحو أوروبا و يبقى السبب في إنتشار هذه الظاهرة هو الرغبة في العيش حياة أفضل.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها، حيث يعتبر هذا من المشكلات التي تعاني منها خصوصا في حدودها الجنوبية التي تربطها بمناطق الأزمات منها مالي وليبيا وذلك في ظل تدهور الأوضاع الأمنية فيها.

مما يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر هو موقعها الإستراتيجي إذ تعتبر منطقة عبور حيوية وممرا أساسيا (خصوصا تمنراست) للمهاجرين الآتيين من الدول الإفريقية منها دولة مالي ، حيث أدى تدهور الأوضاع الأمنية في هذه الأخيرة إلى تدفق موجات من اللاجئين إلى الجزائر هربا من الحرب التي جعلت الشعب المالي يعاني من عدة مشاكل منها الفقر والمجاعة وانتشار الأمية والبطالة، هذا ما شكل عبئا ثقيلا على الحكومة الجزائرية التي وجدت نفسها مجبرة على التعامل مع هؤلاء اللاجئين وإيوائهم وتوفير لهم شروط الأمن والحماية، بذلك تحولت الجزائر خاصة منطقة برج باجي مختار إلى قبلة للاجئين الماليين هذا ما حمل عدة تداعيات على أمن المواطن الجزائري منها

---

[1] بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي** ، موقع محمد العربي زيتوت ، 23 جوان 2013.

[2] عبير شليغم، مرجع سابق، ص 158.

إنتشار الأمراض والأوبئة كمرض السيدا والطاعون والكوليرا وهذا راجع الى عدم إخضاع هؤلاء اللاجئين إلى المراقبة الطبية.[1]

كل ذلك كان له تداعيات خطيرة مست الأمن الجزائري في العمق لهذا إنتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات والمسارات لوقف تداعيات النزاع في شمال مالي أولها سياسي من خلال عقد لقاءات للتكفل بمطالب السكان الحدودية بجنوب الجزائر، ثانيها أمني يهدف إلى منع تسلل الجماعات الجهادية إليها ، ثالثها الدعوة لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي إنتشر في الساحل الافريقي.[2]

ثانيا: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية في مالي:

- **المقاربة الأمنية الجزائرية:**

ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية في حل النزاعات على المبادئ التي رسمتها الجزائر في سياستها الخارجية والتي تعتبر ثابتة لا تتغير بتغير الرؤساء والحكومات وبذلك تبنت تجاه النزاع في مالي مقاربة تقوم على أساس مبدأ عدم التدخل في شؤون مالي وحل النزاع بطريقة سلمية تضمنت الوصول إلى حل سياسي بين الطرفين مما سيؤدي بدوره الى دحر نشاطات الجماعات الإرهابية التي حوّلت من مالي إلى قبلة لانتشار التطرف والسلاح وتنامي الجريمة المنظمة.

1-دور الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في مالي:

إعتمدت الجزائر في سياستها الأمنية للوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتهما على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسيين هما: أولهما يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعّالة ضد الإرهاب، أما الثاني على المستوى الخارجي عن طريق دبلوماسيتها من خلال تدعيم التعاون بين دول الإقليم لوضع آليات وإتفاقيات ثنائية إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب.[3]

كما تعتمد الجزائر في تعاملها مع التهديدات الأمنية الآتية من الدائرة الإفريقية على إستراتيجية مزدوجة: داخليا بالإعتماد على سياسة أمنية تهدف إلى تغطية أمنية للإقليم الصحراوي ومراقبة الحدود البرية ، خارجيا بالإعتماد على إستراتيجية إقليمية تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية لمواجهة

---

[1] حمزة حسام ، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ، باتنة : جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2010-2011، ص99.

[2] محمد الأمين بن عائشة، مرجع سابق، ص 109 .

[3] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**، المسيلة: جامعة محمد بوضياف، دفاتر السياسة والقانون،العدد 14، جانفي 2016، ص 175.

التهديدات المشتركة الآتية من الصحراء والساحل وإنشاء أطر عملياتية مشتركة لتغطية العجز في مراقبة المنطقة الساحلية الصحراوية والحدود المشتركة بين دولها.[1]

من آليات مكافحة الجزائر للإرهاب في مالي ومنطقة الساحل نجد:

- **مبادرة دول الميدان:** تعتبر مبادرة دول الميدان المؤسسة على أساس مقترح جزائري أول إطار للتعاون العسكري وعدت كخطوة فعالة في تجسيد التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني لدول الساحل ، تضم كل من :الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا،[2] الهدف من إنشائها يتمثل في القيام بعمليات مشتركة للتنسيق الإستخباراتي والمعلوماتي وحتى العسكري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح وكذلك تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية فضلا عن ذلك فهي تتكون من خلايا هي: الخلية العملياتية، خلية الإشارة، خلية الإستعلامات والخلية المكلفة باللوجستيك.[3]

-العمل على منع أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبرّرات مكافحة الإرهاب، فالجزائر نجحت في إقناع دول الساحل بتبني موقفها الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة منها مالي بداعي محاربة الإرهاب، داعية دول المنطقة لأن تنتهج خطة مشتركة للدفاع عن نفسها لأن الجزائر مقتنعة أنّ أي تدخل في المنطقة لن يكون إلاّ لخدمة الدول الأجنبية.[4]

- إيجاد إطار قانوني يمنع ويجرّم دفع الفدية: لقد بذلت الجزائر جهودا مضنية لتجريم دفع الفدية عبر اللائحة الأممية رقم 1904 التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين وتنسيق الجهود في إطار دول الساحل في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر تبني مقاربة ثنائية ومشتركة لمطاردة الإرهاب والقضاء على مصادر تمويله.[5]

-

---

[1] حمزة حسام، مرجع سابق، ص 106.

[2] نور الدين دخان، عيدون الحامدي،مرجع سابق، ص 180.

[3] سعاد لهراوة، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، ميدان حقوق وعلوم سياسية ، شعبة العلوم السياسية ، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية ، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2014-2015 ، ص 32.

[4] ناصر بوعلام، **دور الجزائر الاقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2014** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية ، التعاون والأمن ، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية ، نوقشت المذكرة بتارخ 07 أفريل 2016 ص 91.

[5] فريدة كروشي، بوحنية قوي، **دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية،** ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، دفاتر السياسة والقانون، العدد16،جانفي،2017، ص 62.

2- الإستراتيجية الجزائرية للتخفيف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

لقد إتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات التنظيمية للحد والتخفيف من هذه الظاهرة وكذلك منع تدفق اللاجئين إليها منها الماليين واتبعت إستراتيجية تتمثل في :

أ- قيادة وحدات حراس الحدود G.G.F تتكفل هذه المجموعة بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها.

ب- حراس الشواطئ: تتكفل بحراسة الشواطئ والموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري الطبيعي.

ت- مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود، من مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة الموانئ والمطارات والسكك الحديدية.

ث- الفرقة الجهوية للتحرك حول الهجرة غير الشرعية: BRIC: من مهامها مكافخة شبكات الهجرة.

ج- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: OCLCIC: هو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية.[1]

إستراتيجية عسكرة الحدود: من خلال زيادة عدد الجيوش عبر الحدود، كما عملت الجزائر على التزود بنظم للمراقبة الإلكترونية التي تضم منظومة رادارات وأنظمة إنذار قادرة على كشف وضبط أي محاولات للتسلل عبر الحدود للأشخاص والعربات، هذه الأنظمة مصحوبة بمراقبة جوية مكثفة ودوريات أرضية للفرق المتخصصة في مكافحة الإرهاب، أيضا تطوير القدرات الدفاعية للمؤسسة العسكرية وتزويدها بالعتاد والآليات والأنظمة الحديثة التي من شأنها تسهيل عملية مراقبة الحدود وتعقب الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب والجريمة المنظمة.[2]

التعامل مع قضية اللاجئين: حيث قامت الجزائر بتقديم المساعدات وتوفير العناية اللازمة للنازحين الماليين على أراضيها و عملت على تعزيز الخدمات الصحية بالشريط الحدودي، كما أولت مصالح الصحة العسكرية عناية بالغة لسكان مناطق الجنوب و تم إرسال أطنان من المساعدات الإنسانية من غذاء و دواء للدول المجاورة المتضررة للمساهمة في التخفيف من المعاناة التي يتكبدها السكان في تلك المناطق.[3]

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سابق، ص 174.

[2] زكرياء بودن، مرجع سابق، ص 146.

[3] ناصر بوعلام، مرجع سابق، ص 87.

المطلب الثالث: موقف الجزائر وجهودها إزاء النزاع في مالي:

منذ بداية تفجر النزاع في مالي في تسعينيات القرن الماضي والجزائر تسعى بكل جهودها الدبلوماسية من أجل إيجاد حل سلمي يضمن الإعتراف بالسكان الطوارق، حيث خاضت إنطلاقا من مبدأ حسن الجوار مجموعة من الوساطات الدبلوماسية المتواصلة التي ترتكز على تجسيد الموقف الجزائري الثابت القائم على عدم المساس بالحدود وحفظ الوحدة الترابية للدول، منها دولة مالي التي تعاني الإنقسام بين الشمال والجنوب و رفض الإنفصال وكذلك ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة بين الدول التي تضم قبائل الطوارق.[1]

يتأسس السعي الجزائري لإيجاد حل للنزاع المالي على مبدأ حسن الجوار الذي يعتبر من المبادئ الراسخة للدبلوماسية الجزائرية، هذا وعيا من الجزائر أن إستقرارها مرتبط باستقرار وتحقيق الأمن في الجوار، خاصة في مالي ولهذا بادرت إلى إحتضان العديد من عمليات الوساطة بين أطراف النزاع بما يضمن تحقيق حلّ دائم وسلمي يرضي الطرفين ويحافظ على السيادة والوحدة الترابية لمالي.

أولا: الوساطات الجزائرية لحل النزاع في مالي:

1- فترة التسعينيات 1990-1996:

قمة جانت سبتمبر 1990: سعيا من الجزائر في تسعينيات القرن الماضي لإيجاد حل للنزاع في مالي توجت جهودها بعقد قمة رباعية في جانت بتمنراست في سبتمبر 1990 ضمت كل من: الجزائر، ليبيا، مالي والنيجر، أكدت على عدم إستعمال القوة لحل مشكلة الطوارق وأكد وزراء البلدان الأربعة على إحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتعزيز إحترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة ما تعلق منها بالمعالجة الهادئة للنزاعات واحترام السيادة الترابية للدول.[2]

في 1991: ومن منطلق مبدأ حسن الجوار الإيجابي قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لحل مشكلة الأزواد بين الحركة الشعبية لتحرير أزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد من أجل وقف العمليات المسلحة، في نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر و احتضنت في هذا السياق العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة منها:[3]

- لقاء الجزائر العاصمة الأول: 29-30 ديسمبر 1991: إلتقى ممثلون عن الحكومة المالية و عن الحكومة الجزائرية بهدف تحضير إطار للمفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر.

---

[1] وهيبة دالع، **السياسة الجزائرية تجاه افريقيا،1999-2016**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 7، جوان 2015، ص 22.

[2] رؤوف بوسعدية، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية** ، سطيف 2 : جامعة محمد لمين دباغين ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد9 جوان 2016 ، ص 164.

[3] محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي** ، يومية الرائد ، 2016.

- لقاء الجزائر العاصمة الثاني: 22-30 جانفي 1992: إنعقد هذا اللقاء تحت رعاية الجزائر للتأكيد على ما تم الإتفاق عليه في المفاوضات الأولية السابقة.

- لقاء الجزائر الثالث: 15-25 مارس 1992: يعد الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع في باماكو على الميثاق الوطني في 11 أفريل 1992، فهو بمثابة ميثاق شامل للعديد من القضايا إنطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، وتخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية وإنشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس لإنتقال السلطة بشكل حقيقي.

- لقاء الجزائر العاصمة 10-15 ماي 1994: مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعان على الإتفاق الوطني من التفاهم وفقا لإتفاقية تمنراست حول عدد مقاتلي وإطارات الحركات والجبهات الموحدة للأزواد الذين سيتم إدماجهم في الأسلاك العسكرية للدولة وفي المشاريع السوسيو إقتصادية وفي الوظيف العمومي.[1]

- 27-30 جانفي 1994: توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996.[2]

2-فترة الألفينيات: 2000-2017:

إن عدم إحترام الطرفين المالي والطوارقي للإتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي كل مرّة إلى تجدد النزاع ما يدفع الجزائر إلى التدخل للتوسط بين طرفي النزاع وعيا منها بخطورة هذا الأخير على أمنها القومي.

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الجزائرية لحل نزاع الطوارق في مالي والنيجر، أبرز هذه الجهود إتفاق الجزائر في جويلية 2006 لإنهاء النزاع المسلح بين الجيش المالي ومتمردي حركة تحالف 23 ماي من أجل التغيير، بذلك إستطاعت الجزائر أن تلعب دورا محوريا في المفاوضات نظرا للثقة التي تحظى بها من قبل أطراف النزاع وهنا صرّح الرئيس المالي"**أمادوتوماني توري**"قائلا:"**إنّ أي مفاوضات للسلام بين باماكو والمتمردين الطوارق لن تتم دون دور جزائري بارز، لأن الجزائر كانت دائما الوسيط الأول والأخير في مثل هذه المفاوضات لاسيما وأن مسألة الطوارق من الملفات التي تحاول منذ سنوات معالجتها بكثير من الحزم والإنضباط**" [3]

إن تطبيق بنود هذه الإتفاقية شهدت أيضا مشاكل وزيادة حدة النزاع بين الطرفين ما أدى إلى ضرورة تدخل الجزائر كوسيط لحل الخلاف.

---

[1] عبير شليغم، مرجع سابق، ص ص 51 ، 52.

[2] محمد دخوش، مرجع سابق،

[3] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص 22.

إنتهى التدخل الجزائري بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاثة(03) مواثيق: الأول: يخص الإجراءات التطبيقية العالقة في إتفاق جويلية 2006، الثاني فهو عبارة عن جدول زمني حدّد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي(كيدال، تمبيكتو و غاو)وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي إنعقد في 23 و24 مارس 2008، لكن القتال عاد ليشتد في نفس الشهر وانتهى بالتوقيع في الجزائر من 24 الى 27 جويلية 2008 على إتفاق لوقف النار بين الطرفين والتشديد على ضرورة إطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود.[1]

وفي فيفري 2009 وبوساطة جزائرية تم تسليم 500 متمرد من عناصر التحالف وانضمامهم إلى الإتفاق، في جوان 2009 تاريخ وساطة جديدة برعاية الجزائر، هنا طالب حلف 23 ماي الديمقراطي من أجل التغيير بالتطبيق الصارم لإتفاقية السلام لسنة 2006 كما دعى "**حماد آغ سيدي أحمد**" الجزائر إلى التدخل لدى الحكومة المالية لإحداث التغيير والتقدم بالقضية إلى الأمام.

كذلك إجتماع الجزائر 12 جانفي 2010: دعا إلى الإنتقال إلى مرحلة جديدة للسلام مشيرا إلى إستحداث صندوق مشترك بين الحكومتين المالية والجزائرية.[2]

3-مرحلة النزاع:2012-2017:

لقد ظلت الجزائر ترعى بشكل حصري جميع إتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين وبعد إندلاع النزاع الأخير في مارس 2012 دعت الجزائر الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما إلى الجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للنزاع وهذا ما إستجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي "**سوما يلو بوبا مايغا**" الذي حل بالجزائر العاصمة في 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 ماي والحركة الوطنية لتحرير أزواد.[3]

في شهر نوفمبر 2012: جولة جديدة من المفاوضات المالية بعد أن حظيت المسودة الجزائرية لإتفاق السلام التي طرحت كوثيقة تفاوض أساسية بين الطرفين بموافقة الحكومة المالية وممثل الجماعات

---

[1] بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي**، مرجع سابق.

[2] حسيبة بوزيدي، ليندة حجاج، **دور الوساطة الجزائرية في إدارة الأزمة في مالي 2011-2016**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تيزي-وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورومتوسيطة،2016-2017، ص ص ،82 ، 83 .

[3] الحاج ولد براهيم، **أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، الأحد 19 فيفري 2012.

السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي أين تضمنت الوثيقة التي إعتمدت كقاعدة متينة للحوار جملة من التدابير التي من شأنها وضع حد للنزاع في مالي في إطار الوحدة الترابية وكذلك إجراءات إستعجالية تتعلق بالتنشئة الإجتماعية والإقتصادية لشمال مالي ومسألة مكافحة الإرهاب والعدالة والمصالحة بين الماليين.[1]

في جوان 2014 إجتمعت بالجزائر الحركات الطوارقية المسلحة التي تتبنى مطالب سياسية من أجل توسيع المحادثات بين أطراف النزاع، بحيث وقعت كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد على إعلان الجزائر وأكدوا على إرادتهم في إرساء السلام والدخول في الحوار مع مختلف الأطراف، كما تم الإتفاق بين الحركة العربية الأزوادية والتنسيقية من أجل شعب أزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، حيث تم التوقيع على وثيقة تلاحم شعب مالي وسلامة وحدته الوطنية.[2]

ماي 2015: أفضى مسار الوساطة الذي كان بقيادة الجزائر وبدعم من الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والإتحاد الأوروبي وموريتانيا والنيجر والتشاد إلى التوقيع في ماي 2015 على إتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي بين الحكومة المالية وتنسيقية حركات الأزواد، هذا النجاح الذي أحرزته الجزائر جاء بعد جهود مضنية قامت بها في سبيل إنجاح المفاوضات.[3]

وعبر رمطان لعمامرة في هذا الشأن قائلا: "**إن إتفاق السلام الموقع في مالي يضاف إلى قائمة النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية، وجدّد بوقوف الجزائر إلى جانب الأطراف المالية لتنفيذ بنود الإتفاق وفتح آفاق جديدة للسلم والمصالحة في مالي.**"[4]

إن ما يمكن قوله عن المجهودات التي تبذلها الدبلوماسية الجزائرية لتسوية النزاع المالي هو أنها أهلتها للعب دور ريادي في محيطها الإقليمي، كما أكسبها ذلك ثقة لدى دول الإقليم ولدى القوى الكبرى، فالجزائر باعتبارها دولة محورية في إفريقيا فإنها دائما تسعى إلى إيجاد حلول للنزاعات التي تنشب في المنطقة خاصة وأنّ أمنها الإقليمي مرتبط بتحقيق الأمن في الجوار.

---

[1] سعاد لهراوة ، مرجع سابق، ص ص ،37 ، 38.

[2] زكرياء بودن ، مرجع سابق، ص 156.

[3] الطيب سعد الله، **الجزائر حلت مشكل مالي وساهمت بملف ليبيا وتصالحت مع موريتانيا**، مرجع سابق.

[4] _____، **بعد 08 أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية الجزائر تنجح في انهاء الصراع المسلح في شمال مالي** على الموقع: https://www.djazairess.com/annas/104329 تم التصفح يوم: الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة: 17سا و28د.

ثالثا : موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي:

لقد تدخلت فرنسا في مالي بعد الطلب الذي وجهته الحكومة المالية على لسان رئيسها "**أمادو توماني توري**" الذي طلب المساعدة من أجل مواجهة المسلحين الإسلاميين وبذلك إستغلت فرنسا الفرصة واتكأت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2013 الذي يسمح بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها لإستعادة الشمال، هذا فضلا عن مبررات أخرى من قبل منع قيام كيان سلفي إرهابي في المنطقة يشكل تهديدا على هذه الأخيرة والعالم بأسره.[1]

لقد برّرت فرنسا تدخلها في التصريح الذي أدلى به الرئيس "**فرانسوا هولند**" عندما قال: أن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

- إيقاف زحف المجموعات الإرهابية نحو الجنوب.
- الحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية.
- التحضير لنشر قوة التدخل الإفريقي المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن.[2]

لكن خلفية التدخل الفرنسي تكمن في البحث عن المصالح الحيوية في المستعمرة التقليدية التي تحوي على ثروات طبيعية جعل منها محل أطماع للقوى الخارجية منها فرنسا التي تسعى إلى بسط نفوذها في مالي بما يضمن لها مصالحها الإقتصادية والحفاظ على شركاتها الإستثمارية الضخمة منها **شركة Orange**.

إن المقاربة الجزائرية تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل للنزاع في شمال مالي بعيدا عن التدخل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإكواس بإيعاز من أطراف دولية على رأسها فرنسا، فالدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حلّ للنزاع المالي وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، فبالنسبة لها فإنّ أي تدخل هو تهديد لأمن واستقرار الجزائر،هذا ما أكده الوزير الأول "أحمد أويحيى" في حوار مع جريدة le monde الفرنسية عندما قال: **إنّ أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدا مباشرا للجزائر، هي لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي**".[3]

لكن الموقف الجزائري الرافض للحل العسكري في مالي أصبح دون جدوى بعدما طالبت الحكومة المالية من فرنسا التدخل عسكريا لإحتواء الجماعات المتطرفة، هنا يأتي التغير في الموقف الجزائري الذي إتسم بالتناقض، فمن جهة ترفض التدخل العسكري الأجنبي ومن جهة أخرى فتح مجالها الجوي لدخول الطائرات الفرنسية إلى مالي، بعدها إعلان الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية "**عمر**

---

[1] _____، **التدخل الفرنسي في مالي الأسباب والمآلات**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 17 جانفي 2013.

[2] حليمة سبتي ، مرجع سابق، ص 104.

[3] محمد دخوش، مرجع سابق.

بلاني" إن الجزائر تدرج جهودها ضمن إستمرارية وانسجام وشمولية لائحة مجلس الأمن 2085 وفي إطار إحترام تنفيذها من أجل التكفل بالأبعاد الإنسانية والأمنية للنزاع في مالي، شرح هذا التغير في الموقف قائلا: **ينبغي التسجيل بوضوح أن مالي طلبت بكل سيادة من الدول الصديقة مساعدتها لتعزيز قدراتها الوطنية في مواجهة الإرهاب، أي أن الجزائر تحترم رغبة مالي في طلب المساعدة الخارجية والمتمثلة في التدخل العسكري لوقف زحف الجماعات المتطرفة ومنع إنهيار دولة مالي.**[1]

وفي جويلية 2014 أطلقت فرنسا ما يسمى بعملية "**بارخان**" وهي وريثة عملية "**سرفال**" تهدف إلى نشر قوات في سائر منطقة الساحل من خلال قواعدها الموجودة في المنطقة، تعتبر هذه العملية أكثر طموحا وأكبر قوة عسكريا لفرض الإستقرار في منطقة الساحل، لهذا السبب فإن الجزائر نظرت إليها على أنها محاولة لتطويقها من قبل فرنسا وحلفائها وتقليص نفوذها أكثر فأكثر والتمهيد لتدخلات عسكرية إضافية على حدودها.[2]

[1] حورية ساعو، محمد غربي ، مرجع سابق ، ص 254.

[2] _____، **دراسة: الجزائر في مواجهة استحقاقات إدارة الانتقال السياسي-التهديدات الإقليمية- الأزمة الإقليمية**، المركز المصري للبحوث والدراسات الأمنية، الاثنين 10 جويلية 2017.

خاتمة الفصل:

رغم التطورات التي لحقت بالمحيط الإقليمي للجزائر سواء المغاربي أو الساحلي الصحراوي، إلا أنها لا تزال تصر على مجابهة و مسايرة هذه التحولات و الأزمات بنفس العقيدة و المبادئ التي ورثتها عن الثورة وبما يتوافق و معطيات تحقيق الأمن القومي الجزائري.

الفصل الثالث:

الدبلوماسية الجزائرية بين النجاحات والمعوقات

مقدمة الفصل:

تمكنت الجزائر بفضل إسهاماتها الدبلوماسية من أن تحتل مكانة مرموقة على المستوى الإقليمي و القاري و الدولي، نتيجة لفاعلية سياستها الخارجية و دبلوماسيتها النشطة خاصة على الصعيد الإفريقي، أين فرض موقعها الجغرافي و المقومات التي تزخر بها ضرورة تأكيد حضورها في سبيل تحقيق مكانة ريادية إقليميا و دوليا ما ينعكس إيجابا على مصالحها الوطنية و يرفع من مكانتها الدولية.

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية إقليميا، قاريا ودوليا:

نظرا للمكانة الجيواستراتيجية التي تحظى بها الجزائر على المستوى العربي الإقليمي ، القاري و الدولي أضحت اليوم فاعلا مهما لا يمكن الإستغناء عنه في حل القضايا الإقليمية وهذا راجع لنشاطها الدبلوماسي المتواصل لتجسيد أطر الأمن والسلم في المنطقة وضمان حسن الجوار الإيجابي.

المطلب الأوّل: الدور الجزائري على المستوى الإقليمي:

1_الجزائر وجامعة الدول العربيّة:

تعدّ الجزائر من الدّول المحوريّة التي لها وزنها الثقيل في إطار جامعة الدّول العربيّة نظرا إلى المكانة المهمّة التي تحتلها من خلال دبلوماسيتها النشطة على المستوى العربي، فلقد عملت من خلال الجامعة العربيّة على الإهتمام بمختلف القضايا العربيّة والتضامن العربي بما يضمن الأمن القومي العربي واحترام سلامة كلّ دولة عربيّة ومنع التدّخل في شؤونها الداخليّة [1] وهذا من خلال مشاركتها الدائمة في قمم الجامعة. وتعتبر قمة الجزائر التي إنعقدت في شهر مارس 2005 معلما بارزا في إصلاح منظومة العمل العربي المشترك والدليل على ذلك هو القرارات التي أسفرت عنها والمتعلقة بإلغاء العمل بنظام التصويت بالإجماع وبإنشاء عدد من المؤسسات الجديدة مثل البرلمان العربي الإنتقالي والمجلس العربي للسلام والأمن ومحكمة العدل العربيّة [2] .

ولا تزال الجزائر ترافع لصالح إعادة هيكلة الجامعة العربيّة ومراجعة منظومة العمل العربي المشترك وبعض النقاط الأخرى المتعلّقة بالقضايا العربيّة ومواقف الجامعة منها على غرار القضية الفلسطينية التي تعتبر القضية المركزية لكلّ العرب.

وكذلك مسألة القوة العربيّة المشتركة التي تحفظت الجزائر بشأنها واقترحت مراجعتها ومراجعة إتفاقية الدفاع العربي المشترك، وكذا إصلاح الهياكل المؤسساتية للجامعة بما فيها ضرورة إستحداث منصب الأمين العام لكي لا يكون حكرا على الدّولة المستقبلة لمقرّ الجامعة.[3]

وبذلك تسعى الجزائر إلى مواصلة جهودها الرامية التي تهدف إلى تطوير الجامعة العربيّة وتفعيل آلياتها بما يتماشى مع التطوّرات العالميّة وكذا التمكن من مواجهة التحديات التي يواجهها العالم العربي،

---

[1] أحمد بوديسة، مرجع سابق، ص 75.

[2] _____، "**الحضور الدبلوماسي للجزائر دور فعال في تأسيس الدّولة المعاصرة قبل وبعد الاستقلال**"، متاح على الرابط: https://www.vitaminedz.org/ E2/80/8E/articles-18300-502957-0-1.html.
تم التصفح يوم :الجمعة 27 أفريل 2018 على الساعة 20 سا و11د.

[3] إلياس تركي، "**الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات العربيّة والدوليّة**"، يومية الرائد، 08 أكتوبر2015، على الساعة 03سا و00د.

خاصة في إطار الأزمات التي تعصف به وهذا بهدف ترقية الحلول السلميّة لها في إطار إحترام سيادة الدّول العربية وإرادة شعوبها وبعيدا عن التدخلات الأجنبية.

2- دور الجزائر وجهودها إزاء القضايا العربيّة الراهنة:

أ – جهود الجزائر المتواصلة لدعم القضية الفلسطينيّة:

تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا المحوريّة التي تشغل حيزا كبيرا في سياسة الجزائر الخارجية، لذلك عملت على دعمها وبقيت دائما ثابتة في مواقفها الراميّة إلى إيجاد حل يضمن للشعب الفلسطيني حقّه المشروع في إقامة دولته المستقلّة عاصمتها القدس الشريف. فالجزائر تعتبر أنّ هذه القضية من القضايا المركزية التي لا بد من إيجاد حل لها يضمن تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط وتنادي في كلّ مرّة المجتمع الدولي إلى الوقوف ضدّ السياسة الإسرائيلية القائمة على الإستيطان وتبذل كلّ جهودها في إطار المنظمات الدوّلية بهدف إيجاد تسوية نهائية لهذه القضية المعقّدة.

– موقف الجزائر من قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (صفقة القرن):

لقد وصفت الجزائر قرار ترامب إعلان القدس الشرقيّة عاصمة لإسرائيل بالخطر واعتبرته إنتهاك صارخ للوائح مجلس الأمن واختراق للشرعية الدوليّة وأنّه يقوّض إمكانية بعث مسار السلام المتوقف في الشرق الأوسط[1] واستهلت بذلك الدبلوماسية الجزائرية في سنة 2017 بالمشاركة في مؤتمر باريس حول عملية السلام في الشرق الأوسط في منتصف شهر جانفي 2017 حيث أبانت عبر مداخلة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمطان لعمارة «**أنّ الحقوق الوطنية غير القابلة للتصّرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة وعاصمتها القدس الشرقية هي وحدها الكفيلة بفتح عهد جديد لصالح كلّ شعوب المنطقة**» [2] .

ب– موقف الجزائر من الأزمة السوريّة:

لقد كان الموقف الجزائري من الأزمة السوريّة واضحا منذ البداية حيث تمثل في الحفاظ على وحدة الأراضي السوريّة ودعم الحوار بين السلطة والمعارضة ورفض التدخل العسكري الخارجي وضرورة مكافحة الجماعات الإرهابية [3] خاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» بحيث ساندت الجزائر جهود الدولة السوريّة الرامية إلى محاربة الإرهاب وتشجيع الحوار السوري لإيجاد مخرج للمأزق

---

[1] _____، "**الجزائر تصف قرار ترامب تجاه القدس بالانتهاك الصارخ**"، 4 ديسمبر 2017 متاح على الرابط:
Https://arabic-sputniknews.com/arab-world/201712071281776823
تم التصفح يوم: السبت 12 أفريل 2018 على الساعة 00سا و32د.

[2] _____، "**حافظت على أولويات عملها على كافة المستويات... دبلوماسية 2017... سنة المتابعة والتأكيد**"، الثلاثاء 20 فيفري 2018، مرجع سابق.

[3] _____، "**السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحوّلات الجيوسياسية في المنطقة العربيّة**"، قسم تحليل السياسة الخارجيّة، الموسوعة الجزائرية للدّراسات السياسية والإستراتيجية، 13 ديسمبر 2017.

السياسي من خلال مصالحة وطنية سوريّة ودعم جهود الدّول الصديقة كروسيا لإعادة الأمن والإستقرار وحماية الوحدة الترابية لسوريا ومنع خطر التفكّك وفشل الدّولة [1] .

وظلّ موقفها ثابتا لا سيما بخصوص رفض التدخل الخارجي في سوريا مع تحفظها على منح مقعد بالجامعة العربيّة للمعارضة السوريّة وكلّ ذلك كان في ظلّ تأييد العديد من الدّول العربيّة للخيار العسكري واستعمال العنف وبالتالي في الأخير تمكنت الجزائر من إقناع العديد من الدول العربية بالرجوع عن مواقفها وكذا دول غربيّة كفرنسا [2] .

ج- الجزائر والأزمة اليمنيّة:

لقد رفضت الجزائر المشاركة في العملية العسكرية التي قادتها السعودية والمعروفة بعاصفة الحزم في 26 مارس 2015 وهي تحالف عسكري جاء على خلفية فشل الإنتقال السياسي في اليمن بعد الأزمة اليمنية 2011، وكان موقف الجزائر هو رفضها المشاركة في هذا الأخير إنطلاقا من أنّها تحكمها أسس قانونية ومبادئ سياسيّة تمنع مشاركة جيشها خارج حدود الدّولة ولكن أيضا إنطلاقا من إعتبار أنّ جماعة الحوثيين هي جزء أساسي من العملية السياسيّة وبالتالي يجب التركيز على الحوار السياسي الشامل بين الأطراف اليمنيّة [3] .

كما إعتبرت أنّ هذا التحالف الذي تقوده السعوديّة يأتي في ظل بيئة إقليمية متوترة في ظلّ إشتداد حدّة التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران، إذ قد يتم في هذا السياق تسييس مفهوم الإرهاب خاصة مع قرار تصنيف حزب ا بالإرهابي من قبل الجامعة العربيّة في مارس 2016 وهذا القرار رفضته الجزائر وأكدت أنّ حزب ا يعتبر مكوّنا أساسيا في الحياة السياسيّة اللبنانية [4] .

واكتفت بذلك الجزائر بالدعوة إلى إيجاد حل سلمي للأزمة بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدّول وتجنبت بذلك سياسة المحاور والأحلاف.

بخصوص العدوان الثلاثي الذي شهدته سوريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا في شهر ماي 2018 عبرت الجزائر عن أسفها إزاء هذا الإعتداء من هنا جاء تصريح الوزير الأوّل

---

[1] عبد الباسط مقدر، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي 2010-2016**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسية الخارجية، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة ، قسم العلوم السياسيّة، 2016-2017 ، ص24.

[2] مليكة خلاف، "**الدبلوماسية الجزائرية آلة صامتة بأهداف عمليّة**"، مرجع سابق.

[3] صادق حجال، هشام الغنجة، **السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحوّلات الجيوسياسيّة في المنطقة العربية بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيّف**، الجزائر: جامعة الجزائر 3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 3، 26 ماي 2017).

[4] _____، "**السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربيّة**"، مرجع سابق.

"**أحمد أويحي**" الذي قال: "**بأنّ هذه الضربة ستزيد من تعقيد الوضع وأنّ الجزائر ثابتة على موقفها إزاء الأزمة السورية وأنّ حلّها لن يكون إلاّ سياسيا**" [1] .

3- دور الجزائر في الإتحاد المغاربي(محاولات إعادة التفعيل):

بادرت الجزائر منذ سنة 2001 إلى إعادة تنشيط العمل المغاربي المشترك وحرصت على تجسيد التكامل الإقتصادي المغاربي بحيث بادرت في سنة 2003 إلى إطلاق مشروع المجموعة الإقتصادية المغاربية المشتركة، كما عملت على إدراج البعد المغاربي في مشاريعها التنمويّة الوطنيّة بما يضمن تحقيق التكامل بينها وبين الدّول المغاربيّة ومن بين هذه المشاريع يبرز الطريق السيار شرق غرب والربط الهاتفي بكامل الألياف البصرية بين الجزائر وأغلب دول الإتحاد ومدّ أنابيب الغاز التي تربط بين الجزائر وأوروبا عبر تونس من خلال مشروع «ترانس ماد» وعبر المغرب عبر مشروع «جي-أم-أم» [2] .

وبقيت الجزائر دائما تبذل مجهودات بهدف ترقية العمل المغاربي المشترك ، ففي 20 فيفري 2014 وخلال إحياء الذكرى الخامسة و العشرون (25) لإنشاء الإتحاد المغاربي أكد رمطان لعمامرة أنّ التوجه نحو بناء فضاء مغاربي متجانس ومتكامل يمر عبر العمل على تجاوز الخلافات والسعي إلى عدم تأثر وتيرة العمل المغاربي المشترك بأي ظروف طارئة وأكد على أنّ بناء هذا الإتحاد يشكل بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية أحد المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها وضمن أولوياتها الملحة التي تسعى إلى تحقيقها [3] . وفي 04 ماي 2016 أكد وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي والجامعة العربيّة سابقا عبد القادر مساهل أثناء مشاركته في أشغال الدورة الرابعة والثلاثون(34) لمجلس وزراء خارجية إتحاد المغرب العربي أن الجزائر تقترح إعادة النظر في منظومة وهياكل الإتحاد لكي يتماشى مع التطورات الدولية والإقليمية، ومواجهة التحديات التي تمس المنطقة على غرار الإرهاب والهجرة غير الشرعية

---

[1] _____، "**الجزائر تتأسف للعدوان الثلاثي على سوريا وتشدّد على الحلّ السياسي**"، 14 أفريل 2018 متاح على الرابط www.masrawy.com/news/publicaffairs/details/2018/4/14/1324974 تم التصفح يوم الجمعة 11 ماي 2018، على الساعة : 00سا و06د.

[2] _____، **مساهمة الجزائر في بناء إتحاد المغرب العربي**، متاح على الرابط: Radioalgerie.dz/ar/images/stories/Mahrez/Algerie-4.pdf تم التصفح يوم: الجمعة 27 أفريل 2018.

[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **السيد الوزير يشدد على أهمية الإرادة السياسية في بناء الإتحاد المغاربي**، 20 فيفري 2014، متاح على الرابط www.mae.gov.dz/news-article/1968-aspx تم التصفح يوم الجمعة 11 ماي 2018 على الساعة 22 سا و10د.

والجريمة المنظمة، حيث صرّح أن الجزائر دعت إلى هذا الأمر مسبقا في سنة 2012 وأكد أنها تطالب بإعادة إصلاح هياكل الإتحاد ومراجعة نصوصه التأسيسيّة التي تجاوزها الزمن [1] .

وعلى صعيد آخر تعمل الجزائر على تطوير علاقاتها الثنائية مع كافة الدول الأعضاء في الإتحاد على كافة المستويات من خلال ترقية التعاون الثنائي المغاربي، وترتكز الرؤية الجزائرية بهذا الخصوص على مساهمتها المتواصلة في ميزانيات مختلف المؤسسات المغاربيّة كما تأوي مقرّ مجلس الشورى المغاربي، كما عملت على تهيئة الأجواء الملائمة للمتعاملين الإقتصاديين ورجال الأعمال لبناء سوق مغاربيّة مشتركة وإصلاح المنظومة الإتحادية وإعادة النظر في قاعدة الإجماع ومراجعة الإتفاقيات المغاربيّة [2] . ليبقى هدف الجزائر هو إعادة إحياء إتحاد المغرب العربي بهدف تحقيق إندماج مغاربي مشترك سيساهم بشكل فعال في منافسة التكتلات الإقليمية الأخرى.

المطلب الثاني: الجزائر والدائرة الإفريقية:

أولا- البعد الإفريقي للدبلوماسيّة الجزائريّة:

لقد شكلت الدائرة الإفريقيّة ولا تزال أحد أهم الدوائر الأساسية في سياسة الجزائر الخارجيّة نظرا للإرتباط الجغرافي والتاريخي الذي يربطها بدول القارة الإفريقية ، فمنذ إستقلالها عملت على الحضور القوي في هذه الأخيرة لاسيما دبلوماسيا عن طريق دعم الحركات التحريرية والمساهمة البناءة في تنمية القارة السمراء سعيا منها إلى تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة ومن هذا المنطلق برزت سياسة الجزائر الإفريقية الأمر الذي جعلها كأحد المحاور الرئيسية التي توليها الجزائر إهتماما كبيرا وتشغل حيزا هاما في سياستها الخارجيّة بحيث حرصت على تدعيم علاقاتها مع دول إفريقيا في مختلف المجالات والأصعدة. وهذا ما يشكل أولوية في نشاطها الدبلوماسي باعتبار أنّ إفريقيا هي العمق الإستراتيجي الأوّل بالنسبّة لها إذ لطالما وجهت الجزائر سياستها الخارجيّة نحو إفريقيا خاصة بعدما كانت رائدة دول العالم الثالث في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين وما كان لها من وزن على الساحة الدولية خاصة بعدما نادت بإقامة نظام إقتصادي دولي عادل ما أكسبها دورا عن الساحة الإفريقية ولا تزال بذلك تجد في إفريقيا العمق الطبيعي لها لتوجيه نشاطها الخارجي ما يكسبها مكانة وريادة إقليمية وقاريّة هذا ما يؤكده حضورها الدائم والفعّال على مستوى القارة وسعيها المتواصل إلى الدفاع عن القضايا المتعلّقة بهذه الأخيرة خاصة بالنظر

---

[1] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **الجزائر تقترح إعادة النظر في منظومة وهياكل إتحاد المغرب العربي**، 04 ماي 2016 متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/4026-aspx تم التصفح يوم الجمعة 11 ماي 2018 على الساعة 21سا و49د.

[2] _____، **مساهمة الجزائر في بناء إتحاد المغرب العربي**، مرجع سابق.

إلى المكانة الجيواستراتيجية والمقومات التي تتوفر عليها والتي تلزم عليها بذل جهود مضاعفة في سبيل تأكيد دورها الفعال ما أكسبها الإحترام والتقدير سواء لدى دول القارة أو لدى دول العالم.

كما أنّ إنتماء الجزائر لإفريقيا ونظرا لما تحتله من مكانة مهمّة ورائدة في هذه الأخيرة حتم عليها تبني قضايا القارة، ونظرا لكونها من الدوّل التي عانت من ويلات الإستعمار فإنّ مساندة الحركات التحررية يعدّ مبدأ مقدس من مبادئ سياستها الخارجيّة، فمن هذا المنطلق أيدت الجزائر وساندت القضايا التحرريّة في إفريقيا وأخذت على عاتقها مساندة الشعوب الإفريقية المضطهدة ووقفت إلى جانبها وهذا ما تلخصه مقولة "أميلكار كابلار": «**إذا كانت مكة قبل المسلمين والفاتيكان قبلة المسيحيين فإنّ الجزائر قبلة الأحرار والثوار**».

وبذلك كان موقف الجزائر من سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا يتميز بالدعم والمساندة لشعب جنوب إفريقيا وثوراته بقيادة حزب المؤتمر الوطني وزعيمه التاريخي «**نيلسون مانديلا**» في نظامه ضد الأبارتايد وهيمنة أقلية بيضاء على مقاليد الأمور [1] . وكان دور الجزائر في ذلك أنّها سعت إلى البحث عن الميكانيزمات السياسيّة اللازمة لفرض عقوبات على نظام جنوب إفريقيا العنصري وعزله عن الساحة الدوليّة وعلى هذا الأساس تمكنت الدبلوماسية الجزائرية المتمثلة في وزير خارجيتها آنذاك عبد العزيز بوتفليقة الذي ترأس الدّورة التاسعة والعشرين (29) للجمعيّة العامة للأمم المتحدة من طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من هذه الأخيرة في نوفمبر 1974 [2] .

- الجزائر والإتحاد الإفريقي:

لقد كانت الجزائر من بين الأعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 التي ظهرت باسم جديد فيما بعد سميت بالإتحاد الإفريقي الذي ساهمت أيضا في تأسيسه وعملت من خلاله على تعزيز الشراكة السياسيّة والحوار الإفريقي مع القوى العالميّة بما يمكن إفريقيا من إحتلال مكانة لائقة على الساحة الدوليّة والسعي إلى تحقيق السلم والديمقراطية والتنمية والرقي من خلال تنشيط مسار الإندماج القاري [3] .

وقد ظهر دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي من خلال إلتزامها بكافة القرارات الصادرة عنه والمشاركة في تفعيله عبر العديد من الآليات منها آلية الوساطة في حلّ النزاعات الإفريقية ومن خلال العمل على تنمية القارة عبر مبادرات تكاملية أبرزها النيباد [4] .

---

[1] مصطفى بوطوره، "**صفحات مشرقة من سجل ذاكرة الدبلوماسية الجزائرية**"، جريدة صوت الأحرار، محاضرة ألقيت في الملتقى التاسع حول حياة الرئيس الراحل هواري بومدين بمدينة قالمة يومي 27 و 28 ديسمبر 2017 .

[2] منصف بكاي، **دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية**، بوزريعة ،جامعة الجزائر2، قسم التاريخ ، ص 8.

[3] جهاد الغرام، **الدور الإقليمي للجزائري إفريقيا المحددات والأبعاد**، المدية : جامعة يحي فارس، ص ص 173، 174.

[4] وهيبة دالع، مرجع سابق، ص 16.

بذلك بذلت الجزائر جهودا حثيثة في إطار مؤسسات الإتحاد الإفريقي من أجل جعل إفريقيا قارة موحدة قوية مستقرة وآمنة ونادت دائما إلى توطيد التعاون والتشاور الإفريقي، وركزت على العمل من أجل توحيد الجبهة الإفريقية وتقوية كلمتها في المنظمات الدوليّة، وجعلت من السلم والأمن الدائمين إحدى أولوياتها في إطار المؤسسات الإفريقيّة على غرار مجلس السلم والأمن الإفريقي وذلك عبر دعوتها في كلّ مناسبة إفريقية دول القارة إلى المضي قدما في تسوية نزاعاتها وفقا لأهداف ومبادئ منظمة الإتحاد الإفريقي [1] .

ثانيا- دور الجزائر في تنمية القارة الإفريقية:

1 – عبر مبادرة النيباد:

تمثل التنمية في إفريقيا مشكلة رئيسيّة تعاني منها دول القارة على كافة الأصعدة حيث فرضت على الدّول الإفريقيّة عدّة تحديات ومشاكل تختصر في ثالوث الفقر، التخلف والمرض، هذا ما فرض على الجزائر تبني دبلوماسية نشطة من أجل مواجهة هذه التحديات والدفع بمسار التنمية في القارة السمراء ومن هنا تأتي المساهمة الجزائرية في طرح مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا التي جاءت تعبر عن رغبة إفريقية موحدة وواضحة من أجل جعل إفريقيا قارة مستقرة ومزدهرة.

شكلت بذلك مبادرة النيباد التي قادتها الجزائر منذ إنشائها عام 2001 "بلوزاكا" عاصمة زامبيا أحد أهم الرهانات في سياستها الخارجيّة والتي سمحت لها بإثراء سجلها على مستوى القارة السمراء وجعلت من مشروع النيباد شغلها الشاغل في إنجاز عدّة مشاريع منها: مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر- لاغوس- النيجر) مرفوقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر، كما إستطاعت أن تجعل من إفريقيا من خلال النيباد شريكا مهما في الإقتصاد العالمي وأصبحت تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى G8 لطرح إنشغالاتها ومطالبها [2] .

كما نشطت الجزائر من أجل التعجيل بوضع منشآت النقل الضروريّة بين دول القارة إيمانا منها بأنّ تسريع وتيرة النمو والتبادلات التجاريّة والإقتصادية والتقليص من حدّة الفقر في القارة يستوجب توفر وسائل النقل الضروريّة، لذلك فيما يخص التنمية البيئية دعت الجزائر على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2009 إثر إنعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة الدول المصنعة بتحمل مسؤوليتها في

---

[1] ___ ___، **ذكرى خمسينية الاستقلال، "كان بإمكان الجزائر أن تكون أفضل"**، جريدة الجزائر الجديدة ، مقال نشر بتاريخ الثلاثاء 03 جويلية 2012.

[2] ___ ___، **النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجيّة على مستوى القارة السمراء**، وكالة الأنباء الجزائريّة مقال نشر يوم: 04 جويلية 2012 متاح عن الرابط: https://www.djazairers.com/aps/254815 تم التصفح يوم: الجمعة 27 أفريل 2018، على الساعة 15 سا و30د.

تدهور المناخ ومساعدة القارة الإفريقية على تأمين تنميتها الإقتصادية والوفاء بالتزاماتها إزاء أهداف الألفية [1].

وسعت إلى التأسيس لشراكه حقيقية بين إفريقيا وأوروبا مما يسمح بتقليص الهوة بين الشمال والجنوب وتحقيق التنمية الإقتصادية، كما سجلت إفريقيا بفعل مساعي الجزائر في إطار مبادرة النيباد خطوات هامة في مجال السلم والأمن وتعزيز الديمقراطية ودولة القانون وفي هذا المجال حققت الجزائر نتائج إيجابيّة في مجال الوقاية من النزاعات وتسويتها، كما تمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها الإفريقي إلى إستحداث إستراتيجيات وآليات كفيلة لمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء [2] خاصة بعد ظهور ما يسمى بالعولمة الإقتصادية التي تسعى إلى تهميش إقتصاديات دول العالم الثالث ما يجعلها في بوتقة التبعيّة الإقتصادية للدّول المتقدّمة.

ففي 01 جويلية 2013 دعت الجزائر عن طريق وزير خارجيتها آنذاك عبد المالك سلال خلال الكلمة التي ألقاها في الإجتماع الرفيع المستوى حول المقاربات الجديدة الموحدة من أجل القضاء على المجاعة في إفريقيا ، بأديس أبابا إلى ترقية الأنظمة الغذائية الإفريقية المستدامة ووضعها في خدمة الأمن الغذائي والتغذية تكون ديمومتها مرهونة بأنظمة الإنتاج التي تأخذ بعين الإعتبار قدرات الإنتاج والأمن المائي وحماية تنوّع الموارد البيولوجيّة والتوازنات الإيكولوجية في القارة الإفريقية [3] .

2013/12/06: أكد وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمارة بباريس أن مبادرة النيباد بلغت مستوى النضج وأصبحت برنامجا محوريا بالنسبة للإتحاد الإفريقي وبرنامجا وعنصرا متكاملا وأساسيا من نشاط هذا الأخير واعتبر أن المشاريع التي سيتم إنجازها بمثابة ثورة هادئة تتحرك على مستوى القارة الإفريقيّة عبر مراحل ومنجزات تتحقق الواحدة تلو الأخرى من أجل بلوغ الأهداف المرجوّة [4] .

وفي سنة 2014 قدمت الجزائر مقاربتها المتعلّقة بالأمن الغذائي من خلال إستراتيجية زراعيّة شاملة إندرجت ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة على المستوى القاري ، هدفت إلى معالجة كل المشاكل المسببة لسوء التغذية أو الناتجة عنه وهو ما جعلها تحظى بدور في مثل حجمها من الأهميّة و تمضي الجزائر في مشوارها التنموي الإفريقي من خلال إدراج البحث العلمي ضمن الجهود الرامية إلى

---

[1] ___ ، ___ **ذكرى خمسينية الاستقلال كان بإمكان الجزائر أن تكون أفضل**، مرجع سابق.

[2] _____ ، **النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجيّة على مستوى القارة السمراء**، مرجع سابق.

[3] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **السيد سلال يدعو إلى مكافحة كل أشكال الإقصاء في مجال الحصول على الغذاء** ، متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-de-aspx?footer-18news-id-1291 تم التصفح يوم الجمعة 18 ماي 2018 على الساعة: 22سا و34د.

[4] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **لعمارة: النيباد بلغت مستوى النضج**، متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=18news-id=1686 تم التفحص يوم: الجمعة 18 ماي 2018 على الساعة 23:34.

إيجاد حلول لمشاكل القارة كما ساهمت بشكل كبير في بعث البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا التابع للنيباد كإطار تشاركي لتحقيق النمو الزراعي الريفي والأمن الغذائي في القارة [1] .

13 جويلية 2016: دعا وزير الشؤون الخارجيّة والتعاون الدولي رمطان لعمامرة "بكيغالي" برواندا إلى مسعى عقلاني وحازم لإفريقيا من أجل إندماجها السياسي والإقتصادي، وضرورة إلتزام الإتحاد الإفريقي بحزم بمسعى عقلنة كافة نشاطاته لتحقيق تطلعات الشعوب الإفريقيّة ورفع التحديات الأمنية والتنمويّة في إفريقيا [2] .

2016/12/03: وزير الخارجية رمطان لعمامرة يعتبر أن المنتدى الإفريقي للإستثمار والأعمال يعدّ خطوة نوعيّة إتخذتها الجزائر لجمع المتعاملين الإقتصاديين الأفارقة الملتزمين بتنمية القارة الإفريقيّة وأكد أن هذا المنتدى تزامن مع مباشرة الجزائر تنفيذ نموذج جديد للنمو الإقتصادي وكذا إلتزامها بتحقيق الأهداف والإستراتيجية المسطرة في سياق النيباد [3] .

2- المساهمة الجزائريّة في مسح ديون الدّول الإفريقية:

في شهر ماي 2013 أعلنت الجزائر عن إنتهائها من عملية مسح ديون 14 دولة إفريقية وكانت قيمة هذه الديون الممسوحة قد قدرت ب:. 902 مليون دولار وشمل قرار المسح كلّ من: البنين، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، الموزمبيق، النيجر، ساوتومي، السنغال، السيشل، تنزانيا، برانسيبي وهي دول معروفة بعلاقاتها الجيّدة مع الجزائر، وأكد بيان الخارجية الجزائرية أنّ موريتانيا كانت المستفيد الأكبر بين الدوّل الإفريقيّة الممسوحة ديونها إذ أعفتها الجزائر من ديون تبلغ قيمتها ب:250 مليون دولار [4] .

---

[1] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا** متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=1r news-id=1218 تم التصفح يوم السبت 19 ماي 2018 على الساعة:00سا و06د.

[2] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **لعمارة يدعو إلى مسعى عقلاني وحازم لإفريقيا من أجل اندماجها السياسي والاقتصادي،** متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=18news-id=4179 تم التصفح يوم: الجمعة 18 ماي 2018 على الساعة 23سا و39د.

[3] – وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، "**المنتدى الإفريقي للاستثمار" خطوة نوعية لجمع المتعاملين الملتزمين بتنمية القارة،** متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=18news-id=4442 تم التصفح يوم: الجمعة 19 ماي 2018 على الساعة 23سا و59د.

[4] عبد القادر بن مسعود، **قدمت 100 مليون دولار للأفارقة، كيف تواجه الجزائر نفوذ المغرب في القارة،** ساسة بوست، 2 ديسمبر 2017 متاح عن الرابط: https://www.sasapost.com/how-does-algeria-seek-to-counter-the-growing-moroccan-influence-in-africa تم التصفح يوم الثلاثاء: 1 ماي 2018 على الساعة 22سا و37د.

ولقد إنصب القرار الجزائري في سياق إلتزامات الجزائر تجاه دول القارة من أجل تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدوّل الأعضاء في الإتحاد الإفريقي ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية من خلال إقامة مشاريع تسمح بمكافحة الفقر، وهذا يدخل أيضا في إطار سعي الجزائر إلى حماية حدودها الجنوبية من التهديدات التي تأتي من دول الساحل وذلك عن طريق تقديم مساعدات لهذه الدّول بهدف ضمان عدم وصول التهديدات الأمنية إليها وكذا الحدّ من ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة [1] .

وفي سنة 2017 خلال إنعقاد القمة الثلاثين (30) لمنظمة الاتحاد الإفريقي- الاتحاد الأوروبي "بأبيجان" أوضح الوزير الأوّل "**أحمد أويحي**" أنّ الجزائر منحت مساعدات مالية تفوق 100 مليون دولار لعدّة دول إفريقيّة، لمدة 8 سنوات لكل من التشاد والنيجر ومالي وموريتانيا تمثلت في بناء قواعد عسكرية وتكوين القوات الخاصة لتلك الدّول بالإضافة إلى منح العتاد العسكري المتطوّر والغرض من ذلك ربط الأمن بالتنمية ومكافحة الإرهاب [2] .

المطلب الثالث: الدبلوماسيّة الجزائرية على المستوى الدولي:

أوّلا: الجزائر والإتحاد الأوروبي:

لقد إستغلت الجزائر فرصة إبرام إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي التي تم التوقيع عليها سنة 2001 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2005، ويأتي هذا الإتفاق في إطار تطوير العلاقات الجزائرية الأوروبية لتشمل مختلف الميادين الإقتصادية، السياسية والأمنيّة، وقد جاء هذا بقناعة من الطرفين من أن التعاون بينهما سيسهم في خدمة وتحقيق المصالح والأهداف المشتركة وكذا تحقيق التنمية.[3]

1 – التعاون في المجال الإقتصادي:

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأوّل بالنسبة للجزائر لذلك رأت في الشراكة الأوروجزائرية فرصة لبناء تعاون إقتصادي شامل يتمثل في مجال التجارة والإستثمار والعلوم والتكنولوجيا والإتصال الثقافي والطاقة ويندرج هدف الدبلوماسية الجزائرية في هذا الإطار من خلال سعيها إلى بناء شراكة عادلة

---

[1] عبد الوهاب بوكروح، **الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية**، بوابة الشروق أون لاين، 29 ماي 2013، متاح على الرابط: الجزائر-تلغي-ديونا-مستحقة-على-14-دولة-إفريقية https://www.echouroukonline.com/ تم التصفح يوم: الثلاثاء 1 ماي 2018 على الساعة 21سا و 21د.

[2] _____، **مساعدات مالية جزائرية بأكثر من 100 مليون دولار لعدة دول إفريقية**، البلاد نت ، 30 نوفمبر 2017 ، متاح على الرابط: www.elbilad.net/article/detail?=77198 تم التصفح يوم السبت 19 ماي 2018 على الساعة:01سا و 01د.

[3] _____، **الحضور الدبلوماسي للجزائر دور فعال في تأسيس الدولة المعاصرة قبل وبعد الاستقلال**، مرجع سابق.

ومتوازنة [1] تضمن تحقيق المصالح المشتركة ،أما على المستوى الداخلي فلقد سعت الجزائر من خلال إبرامها لإتفاق الشراكة إلى تأهيل إقتصادها الوطني قصد الإندماج في الإقتصاد العالمي خصوصا في ظلّ سعيها المتواصل للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [2] .

2 – التعاون في المجال السياسي والأمني:

تعد الجزائر شريكا إقليميا هاما في مجال التعاون الأمني بالنسبة للدّول الأوروبية، لذلك لم تنفك على المطالبة بضرورة تحقيق هذا التعاون من خلال التنسيق الدائم بين الطرفين لتوقيع مجموعة من الإتفاقيات بخصوص مسألة الهجرة غير الشرعيّة، الجريمة المنظمة، وقضية الإرهاب ، حيث تعتبر الجزائر شريكا إستراتيجيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي لمكافحة هذه الظاهرة خاصة بعدما إعترف هذا الأخير بالتجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب، لذلك تتواصل الجهود الجزائرية في علاقاتها مع أوروبا إلى سعيها المتواصل لترقية الحوار الإستراتيجي والأمني لمواجهة تحديات الأمن والتنمية المشتركة وتكثيف الحوار السياسي على المستوى الرفيع بهدف التوصل إلى تحقيق آلية للتشاور الأمني خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات التي أصبحت تهدّد إستقرار المنطقة المتوسطيّة والسعي الدائم إلى بعث علاقات التعاون والشراكة بما يضمن تحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة.[3]

ثالثا: الجزائر وهيئة الأمم المتحدة:

لقد أصبحت الجزائر في الوقت الراهن شريكا لا يمكن الإستغناء عنه في المفاوضات الدوليّة فمنذ سنة 2000 والجزائر تشارك في قمم أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منها القمة الدولية في سنة 2005 المتخصصة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة، كما إنتخبت الجزائر عضوا في مجلس الأمن في سنة 2003 وكان ذلك تكريسا لإستعادة مكانتها على الساحة الدوليّة والإعتراف بمساهمتها الفعالة في مسار إصلاح منظمة الأمم المتحدة التي تمثلت في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم وفي ضبط إستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب عبر العالم [4] ولقد شهدت سنة 2013 إنتخاب

---

[1] ناجي محمد الهناش، **الشراكة الأوروجزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدّي الاستمرار ونجاح التغيير**، بحث ألقي في مؤتمر دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الدولية ، تيبازة: معهد الحقوق والعلوم التابع للمركز الجامعي مرسي عبد الله.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، جامعة ورقلة ، متاح عن الرابط: https://revues-univ-ourgla-dz/index.php/number-04-june2016/2997-theeffectivencess-of-euro-algerian-partnership-as-a-mean-of-integration-in-the-world-economy تم التصفح يوم: 27 أفريل 2018 على الساعة : 19سا و17د.

[3] _____، **الحضور الدبلوماسي للجزائر دور فعّال في تأسيس الدولة المعاصرة قبل وبعد الاستقلال**، مرجع سابق

[4] _____، **الحضور الدبلوماسي للجزائر دور فعّال في تأسيس الدولة المعاصرة قبل وبعد الاستقلال**، المرجع نفسه.

الجزائر عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وجاء هذا تتويجا للمجهودات الحثيثة التي ما فتئت تبذلها لترقية وحماية حقوق الإنسان واعترافا دوليا بجدية الخطوات التي تقوم بها لترسيخ ثقافة الحكم الراشد [1] .

وفي 22 ديسمبر 2013 وقعت الجزائر مع الأمم المتحدة على الأدوات القانونية الخاصة بإنشاء معهد التنمية المستدامة التابع لجامعة الأمم المتحدة.[2]

وفي 02 سبتمبر 2015 الجزائر توقع على مذكرة تفاهم بينها وبين معهد الأمم المتحدة الإقليمي للبحث حول الجريمة والعدالة وتعلقت هذه المذكرة بإنشاء مكتب إقليمي لشمال إفريقيا والساحل لمراكز الإمتياز للإتحاد الأوروبي من أجل تقليص الأخطار الكيماويّة والبيولوجية والإشعاعية والنووية [3] .

وفي 25 فيفري 2016 دعت الجزائر مجلس الأمن إلى رفع التمويلات الموجهة لتعزيز السلم ومساعدة البلدان بعد إنتهاء النزاعات فيها ولقد أكد الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة "صبري بوقادوم" أنهّ يمكن تحسين هذا الجهاز من خلال رفع الموارد المالية المخصصة له وأكد على ضرورة تخصيص 1% من ميزانية الأمم المتحدة لعمليات السلم، كما شدد على أهمية التنمية في تعزيز السلم الذي يعدّ شرط أساسيا من أجل التوصل إلى سلم دائم [4] .

أما في 14 جوان 2016 إنتخبت الجزائر رئيسة للجنة الأممية الأولى المكلفة بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، حيث أكدت الجزائر إلتزامها بتجسيد الأهداف المتعلّقة بنزع السلاح وعدم إنتشار الأسلحة النوويّة وهذا بما يضمن تحقيق الأمن والسلم الدوليين [5] .

---

[1] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **انتخاب الجزائر عضوا في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة**، 12 نوفمبر 2013 متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/11-aspx تم التصفح يوم السبت 26 ماي 2018 على الساعة 23سا و27د.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ،**الجزائر-الأمم المتحدة، التوقيع على الأدوات القانونية الخاصة بانشاء معهد التنمية المستدامة**،22 ديسمبر 2013 متاح على الرابط : www.mae.gov.dz/news-article/3305.aspx تم التصفح يوم: 26 ماي 2018 على الساعة 23سا و39د.

[3] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجزائر ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي للبحث حول الجريمة والعدالة**، 2 سبتمبر 2015 متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/3305-aspx تم التصفح يوم السبت 26 ماي 2018 على الساعة 23سا و48د.

[4] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **الجزائر تدعو مجلس الأمن إلى رفع التمويلات الموجهة لتعزيز السلم**، 25 فيفري 2016، متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/3815-aspx تم التصفح يوم السبت 16 ماي 2018 على الساعة 23سا و57د.

[5] وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **الجزائر تنتخب رئيسة للجنة الأممية لنزع السلاح والأمن الدولي**، 14 جوان 2016، متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/4111-aspx تم التصّفح يوم الأحد 26 ماي 2018 على الساعة: 00سا و24د.

ولا تزال الجزائر تواصل جهودها الرامية في إطار هيئة الأمم المتحدة لترقية السلم والأمن الدوليين والدعوة إلى الوقاية من الأزمات والنزاعات وتسويتها بالطرق السلميّة ولا تزال ترافع لصالح حق الشعوب المظلومة في تقرير مصيرها وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد إلى جانب دعوتها الدائمة والمتواصلة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

في 17 ماي 2018 شاركت الجزائر في "اليوم العالمي للعيش معا في سلام" الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقتراح من الجزائر ، وبهذا الصدد أشادت المديرة العامة لليونسكو في رسالتها "**غولدا الخوري**" بالجزائر على إختيار شعار "**العيش معا في سلام**" لهذا اليوم ، موضحة بأن "**هذا الأمر ذو دلالة بالنسبة للجزائر التي عاشت فترات عصيبة**".

للإشارة فقد قدمت الجزائر هذه المبادرة في 8 ديسمبر 2017 على اللائحة 72/ 130 لإعلان يوم 16 ماي يوما دوليا "**للعيش معا في سلام**"[1] .

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **وزارة الخارجية تحتفل باليوم الدولي للعيش معا في سلام** ، متاح على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news-article/5554.aspx تم التصفح يوم السبت 01 سبتمبر 2018 ، على الساعة : 17سا و06د.

المبحث الثاني: معوقات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي:

على الرغم من الإنجازات والنجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية في عمقها الإستراتيجي "إفريقيا"، إلا أن حضورها في هذه القارة يواجه عدّة معوّقات تحد من لعب دورها المحوري، ويأتي الصراع الدولي والإقليمي على القارة السمراء من أبرز هذه المعوّقات ، مما جعل من هذه الأخيرة ساحة للتنافس، ويمكن القول من جهة أن الجزائر تتعاون مع هذه الدّول ، لكن من جهة أخرى تشكل تحديا لدورها الذي تلعبه في إفريقيا.

المطلب الأول: التواجد الأمريكي في إفريقيا:

يندرج الحضور الأمريكي في القارة الإفريقية في إطار سعيها إلى حماية مصالحها، فعلى المستوى الإقتصادي فإن الولايات المتحدة الأمريكية رغم العلاقات الإقتصادية التي تجمعها بالدّول الإفريقية إلا أنّ أهدافها تتمثل في الإستحواذ على ثروات ونفط القارة، أما على المستوى الثقافي فنجد سعي أمريكي للترويج لنموذج الثقافة والحضارة الغربيّة والتسويق لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد ليبقى الهدف أيضا إدماج الدول الإفريقية في بوتقة الدائرة الأمريكيّة.

1 – على المستوى الأمني والعسكري: نجد:

– القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (الأفريكوم): « Le commandement des Forces Americaines en Afrique » :

تم الإعلان عن تأسيسها في شهر أكتوبر 2007 من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، مقرها بمدينة شتوتغارت الألمانية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية عبر إقامة هذه القاعدة إلى إستكمال حلقات تواجدها العسكري في العالم ويدخل ذلك في إطار التقييم المستمر الذي يقوم به البنتاغون لمهامه العسكرية بالخارج للوقوف على القضايا الشاملة ، حتى تضع مقاربتها الإستراتيجية الجديدة تبعا لذلك التقييم ولاعتبارات عدّة فإنّ مهام الأفريكوم تتمثل في ثلاثة أمور: الدفاع، الدبلوماسية والإقتصاد [1] .

وتتأسس الأفريكوم على مدخلين:

الأول: يتجه نحو تحسين فعالية قوات الجيش المحلّي من خلال المناورات والتدريب وتقاسم المعطيات والمعلومات والدعم اللوجستي، أما الثاني: السعي لفرض التعاون العسكري الإفريقي على ضوء

1 نسيم بلهول ، **المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا مقاربة إستراتيجية جديدة**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسيّة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جوان 2013، ص 77.

تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض أعضاء حلف الناتو خاصة فرنسا وإسبانيا [1] .

تهدف هذه القاعدة إلى تقوية التعاون من أجل تحقيق الأمن في إفريقيا وكذا نشر الديمقراطية والسعي إلى رفع مستويات التنمية والإستقرار وحماية حقوق الإنسان ورفع قدرات الدّول الإفريقية لمحاربة الإرهاب وتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية أن الهدف من إقامة هذه القاعدة هو لتأهيل جيوش إفريقيا وتدريبها على مواجهة الكوارث والتصدي للتهديدات الأمنيّة [2] .

ويبقى الهدف الخفي للولايات المتحدة الأمريكية من إنشائها للأفريكوم ليس مساعدة دول القارة وحلّ مشاكلها وإنما السيطرة على ثرواتها.

2- موقف الجزائر من إقامة القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا:

تتمسك الجزائر دائما بمبدئها الرافض للتدخل العسكري الأجنبي في الشؤون الداخلية للدّول، لذلك رفضت أكثر من مرّة وبشدة إقامة قاعدة الأفريكوم سواء على أراضيها أو في القارة الإفريقية، وهذا يدخل في إطار السعي الجزائري لتحقيق الإستقرار والأمن في إفريقيا بعيدا عن التدخلات الأجنبية التي تسعى إلى تعميق النزاعات أكثر بدلا من المساهمة في حلّها.

ففي جوان 2007 صرّح الوزير مراد مدلسي أنّ الجزائر تواصل التمسّك بموقفها الرافض لمنح قواعد عسكريّة لدول غربيّة لمطاردة الجماعات الإرهابيّة في الساحل مثل مالي والنيجر [3] .

ولا تزال متمسكة بموقفها الثابت وهذا يعود إلى العقيدة السياسية التي تتبني عليها السياسية الخارجيّة الجزائرية الرافضة لسياسة إقامة الأحلاف العسكريّة.

موقفها الرافض هذا ينطلق من مبدأ إعتبار أن السيادة الوطنية للدّولة خط أحمر لا يمكن تجاوزه، هذا وقد رفضت الجزائر طلبا أمريكيا في سنة 2014 الذي يتضمن تأجير القاعدة الجوية بتمنراست كما

---

1 جميلة علاق، **إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية 332، العدد 195، ديسمبر 2014، ص 10.

2 مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 86.

3 أحمد عزيز، **الجزائر حليف غربي في مكافحة الإرهاب يمقت القواعد والأحلاف العسكريّة** ، 1 نوفمبر 2016، وكالة الأناضول. متاح على الرابط: أخبار-تحليلية-الجزائر-حليف-غربي-في-مكافحة-الإرهاب، يمقت-القواعد-والأحلاف-العسكرية-تحليل/ https://www.aa.com.tr/ar/676056 تم التصفح يوم: السبت 2 جوان 2018 على الساعة 22سا و03د.

رفضت فتح مجالها الجوي أمام الأقمار الصناعية الأمريكية وتمكين خبراء أمريكيين من وضع قواعد وشبكات مراقبة ومحطات إستقبال وتوجيه داخل الأراضي الجزائرية [1] .

وهذا الرفض الجزائري يعتبر من بين العراقيل التي تحدّ من نشاط السياسة الخارجيّة الأمريكية في إفريقيا وهو ما يعتبر تهديدا لمصالحها.

لكن ، رغم كلّ هذه المواقف الجزائرية الرافضة لإستضافة الأفريكوم في إفريقيا، شهد شهر أفريل سنة 2018 زيارة قائد الأفريكوم "**توماس ولدهاوسر**" للجزائر وجاءت هذه الزيارة في إطار رغبة أمريكيّة في تكثيف تعاونها الأمني والعسكري مع الجزائر. هنا عبر المسؤول الأمريكي أن زيارته تعدّ فرصة سانحة لمناقشة الإنشغالات المشتركة في مجال الدّفاع والأمن وتعزيز الشراكة بين البلدين لمكافحة الإرهاب، ومن جانبه أوضح وزير الخارجيّة عبد القادر مساهل أن هذا النوع من اللقاءات يسمح بتبادل الخبرات في مجال الأمن لاسيما على المستوى الإقليمي ، كما أعرب عن أمله في تحديد الآفاق الرامية إلى تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا مع الأفريكوم بخصوص المسائل المرتبطة بالأمن [2] .

كما إستقبل المسؤول الأمريكي من قبل الوزير الأوّل "أحمد أويحي" وكذا من قبل وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق "أحمد قايد صالح".

من هذا المنطلق لا يجب إغفال أنّ هناك تعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، ففي الجانب الإقتصادي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الزبون التجاري الأوّل لشراء الغاز والنفط الجزائري، أما في الجانب الأمني فهناك تعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب ، أين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر شريكا إستراتيجيا هاما لمكافحة الظاهرة الإرهابية نظرا لتجربتها الناجحة والرائدة في هذا المجال، ومن جانبها فإنّ الجزائر تدعم الولايات المتحدة عن طريق تقديم المعلومات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة ، حيث يشمل التعاون بينهما تبادل الخبرات والتنسيق اللوجستي مما يسمح بتجفيف منابع تمويل الإرهاب ومنع إنتشاره. وهذا قناعة من الولايات المتحدة الأمريكية بالدّور الذي تلعبه الجزائر من خلال وساطاتها في حلّ النزاعات سواء على المستوى الدّولي أو على المستوى الإقليمي والقاري كما يشمل التعاون الأمني والعسكري بينهما تبادل الزيارات على غرار الحوار الإستراتيجي بين البلدين الذي عقد

---

1 شريف عادل منصف، **التوجيهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة مقدمّة لنيل شهادة المساتر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، خميس مليانة :جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جوان 2015، ص 122.

2 _____ ، **الأفريكوم ترغب في التعاون مع الجزائر**، 25 أفريل 2018 ، منتدى التكنولوجيا العسكرية والفضاء ، متاح على الرابط: army-tech.net/forum/php ?threads14556 تم التصفح يوم: الجمعة 01 جوان 2018 على الساعة:21سا و32د.

بواشنطن سنة 2015 وكذا زيارة مسؤولين سامين سياسيين وعسكريين من الولايات المتحدة إلى الجزائر سنة 2016 وكل هذا يعزز من إستمرارية الحوار المتوسطي مع الناتو [1].

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية الروسية، الصينية في إفريقيا:

أولاّ –الإستراتيجية الفرنسيّة:

على الجانب الإقتصادي تعتمد الإستراتيجية الفرنسية على تعزيز التجارة البينية بينها وبين الدول الإفريقية وكذا تعزيز إستثماراتها في مختلف القطاعات: التجارة، الصناعة، البنى التحتية من خلال رؤوس الأموال ودعم المشاريع، كما تدعم سياستها الإقتصادية عن طريق ما يسمى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط مع 16 دولة من غرب ووسط إفريقيا، وهذا ما يساعدها على التغلغل أكثر في القارة وما يكسبها مكانة في المنظمات الإقتصادية الإفريقية على غرار الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) [2] .

أما على المستوى الأمني فإن فرنسا تعتمد في إستراتيجيتها الأمنية على توقيع إتفاقيات التعاون العسكري مع العديد من الدّول الإفريقية وانتهاج سياسة التدخل العسكري في أزمات القارة على غرار تدخلها في مالي سنة 2013 في إطار عملية "سرفال" والنيجر سنة 2014 في إطار عملية "برخان" [3].

ومن الناحية السياسية والدبلوماسيّة تسعى فرنسا إلى الحفاظ على إستقرار الأنظمة الإفريقية ومساندة النظم القوية القائمة، أما على المستوى الدبلوماسي فإنها تعمل عن تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية بهدف كسب تأييدها لها لسياساتها في منظمة الأمم المتحدة مما يسمح لها بالمحافظة على مكانتها في مجلس الأمن. أما ثقافيا فهي تسعى إلى نشر ثقافتها الفرانكفونية وإنشاء مراكز ومدارس لتعليم اللغة الفرنسية وتطوير التعاون في المجال التقني والتكنولوجي وإتباع سياسة منح التأشيرات للطلبة الأفارقة للتعلّم في فرنسا [4].

---

1 حكيم غريب، **التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان**، 17 مارس 2017، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

2 _____، **السياسة الفرنسية في إفريقيا**، 1 أوت 2015، قسم الدراسات الإفريقية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.

3 إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا دراسة مقارنة مالي 2013-2016، النيجر 2014-2016**، 16 جويلية 2016، المركز الديمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسيّة.

4 _____، **السياسة الفرنسية في إفريقيا**، مرجع سابق.

وبهذا يواصل الرئيس الحالي" **إيمانويل ماكرون**" في تبني إستراتيجية تطوير العلاقات مع الأفارقة وتعزيز الشراكة الإقتصادية في مجالات الطاقات المتجددة التعليم، الرياضة، وكذا تعزيز التعاون الأمني الهادف لمكافحة الإرهاب [1] .

ثانيا– الإستراتجية الروسية:

تسعى روسيا من خلال علاقاتها بالدول الإفريقية إلى تحقيق التعاون في مجالات الطاقة والتسليح العسكري، مجال الإستثمارات والبنى التحتية، التكنولوجيا والطاقة النووية، الزراعة، المواد الغذائية والمنتوجات الكيماوية [2] .

ولقد إستهدفت الإستراتجية الروسية الجديدة منطقة شمال إفريقيا حيث توجد لموسكو مصالح إستراتيجية واقتصادية وسياسية، وأعطت أحداث الربيع العربي فرصة لها لتعزيز نفوذها في إفريقيا ومنافسة النفوذ الأمريكي، فإثر إندلاع الأزمة في ليبيا قامت بدعم خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي وبقيت على تواصل مع حكومة الوفاق، كما أن هناك حضورا للقوات الخاصة الروسية على الحدود المصرية– الليبية [3] .

وفي المجال الثقافي والفكري أصبح لروسيا 40 سفارة ومقر دبلوماسي وبدأت في إنشاء العديد من المراكز الثقافية الفكرية الروسية، وتوفر سنويا العديد من المنح التعليمية للطلبة الأفارقة من أجل الدراسة في روسيا [4] .

ثالثا– الإستراتيجية الصينية:

أصبحت الصين اليوم شريكا تجاريا هاما لا يمكن الإستغناء عنه بالنسبة للدول الإفريقية أين نجد الإستثمارات الصينية المتعددة في مجالات : الطاقة، الصناعة، التجارة، الإتصالات، وتعتبر أكبر ممول لمشاريع البنى التحتية وكذلك إنجاز مشاريع توظيف العمالة الصينية، لهذا نجد أن حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا في تزايد مستمر ما دفعها إلى فتح المزيد من الأسواق [5] .

---

1 محمود غراب، **إستراتيجية فرنسا الجديدة في إفريقيا**، الأربعاء 29 نوفمبر 2017 على الساعة: 03سا و37د، النادي الدولي، متاح على الرابط: theinternational-club/news/742/29-11-2017/_ تم التصفح يوم: الأحد 3 جوان 2018 على الساعة 21سا و51د.

2 حسني عماد حسني العوفي، **روسيا وإعادة اكتشاف إفريقيا من جديد سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر**، 3 فيفري 2017، المركز الديمقراطي العربي.

3 سارة فوير، أنابور شفسكايا، **روسيا تشق لنفسها طريقا في شمال إفريقيا**، 2 نوفمبر 2017، المرصد السياسي 2884، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

4 حسني عماد حسني العوفي، مرجع سابق.

5 لحسن الحسناوي، **إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا الديناميات والانعكاسات**،الدار البيضاء: المغرب ، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ملف إفريقيا والقوى الكبرى، ص10.

كما تسعى إلى عقد إتفاقيات أوسع في المجال الإقتصادي وتعزيز علاقاتها ونفوذها واعتادت على إقامة المؤتمرات الدورية للبحث عن سبل التنمية من خلالها تحرص على تقديم المساعدات للدول الفقيرة وإعفاء العديد من الدول الإفريقية من الديون وإنشاء مشاريع تنموية وتقديم القروض إضافة إلى تشجيع مبادرة النيباد [1] .

فيما يخص البعد العسكري والأمني تتبع الصين سياسة أمنية وعسكرية قائمة على توقيع إتفاقيات عسكرية مع الدول الإفريقية وبناء معامل للذخيرة والأسلحة الخفيفة [2] وأصبحت تشارك في عمليات حفظ السلام في مناطق الأزمات وباتت شريكا مهما في تسوية صراعات المنطقة مثلا: وساطتها سنة 2011-2013 في جنوب السودان، كما تنشط البحرية الصينية على الساحل الإفريقي لمحاربة القرصنة، الإرهاب وشاركت في عمليات الإنقاذ في ليبيا وتوصلت في جانفي 2016 إلى التوقيع على إتفاق مع جيبوتي لبناء أول قاعدة عسكرية بحرية لها في إفريقيا ما يعني إنخراطها في القضايا الأمنية للقارة مستقبلا [3] .

على المستوى الدبلوماسي تعمل الصين على تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع دول القارة السمراء عن طريق تكثيف الزيارات العالية المستوى، كما يبرز هذا البعد على المستوى الأممي من خلال الدعم الدبلوماسي الصيني للقضايا الإفريقية مقابل كسب دعم وتأييد الدول الإفريقية لها في المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وتوظيفها لخدمة سياستها الرامية لمحاصرة نفوذ الدول المنافسة لها [4] .

أما ثقافيا فإن الصين تسعى إلى إرساء نموذجها الثقافي ونشر تعاليم الثقافة الكونفوشيوسية وعملت على فتح المعاهد الثقافية لتعليم اللغة الصينية وتوقيع إتفاقيات للتعاون الثقافي وإنشاء مراكز بحثية متخصصة في الشأن الإفريقي، كما تعمل على تقوية حضورها الإعلامي وتوسيع تمثيلياتها الدبلوماسية والقنصلية [5] .

المطلب الثالث: التواجد التركي، الإيراني، الخليجي، الإسرائيلي في إفريقيا:

أولا- توجهات السياسة الخارجية التركية:

في المجال الإقتصادي ترى تركيا في إفريقيا فرصة للإنفتاح على القارة ، لذا إرتكز دورها على تقديم المساعدات التنموية وبناء علاقات تجارية وتشجيع إستثماراتها وأولت إهتمامها الأكبر للمساهمة في

---

[1] _____، **دراسة الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية**، 19 ماي 2017، قسم الدراسات الإفريقية، الموسوعة الجزائرية الدراسات السياسية والإستراتيجية.

2 سمير قط، **الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف الفرص والتهديدات،الجزائر** ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر، 27 أيار 2014 على الساعة 22سا و11د ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية.

3 لحسن الحسناوي، مرجع سابق، ص ص 15-17 .

4 سمير قط، مرجع سابق.

5 أمنية محسن عمر أحمد الزيات، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015**، المركز الديمقراطي العربي.

نهضة الدول الإفريقية من خلال تسعة (9) مكاتب لمؤسسة التعاون التركي «تيكا tika» والتي تقدم خدماتها في إفريقيا في مجال المشاريع الخدمية، الطبية ، مشاريع الإنماء الزراعي ومصادر المياه وغيرها من مشاريع البنى التحتية، التعليم، التجارة...إلخ [1] .

في المجال العسكري والأمني تلعب تركيا عبر الطرق الدبلوماسية، الوساطة، المساعي الحميدة دورا في تحقيق الإستقرار في مناطق النزاعات بإفريقيا وتقديم مساعدات من أجل تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، كما تقدم الدعم للمنظمات الإقليمية والدولية التي تستهدف زيادة الأمن والسلم في القارة والمشاركة في عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب في القارة [2] .

أما على المستوى الثقافي تسعى إلى ترسيخ نموذجها الثقافي عن طريق وسائل الإعلام وبناء مراكز ومدارس وأكاديميات لتعليم اللغة التركية، كما يشكل الدافع الديني عنصرا مهما في دفع تركيا نحو إفريقيا حيث أصبح نشر الدين الإسلامي والمحافظة عليه أحد أبعاد قوة تركيا الناعمة في إفريقيا [3]

ثانيا- توجهات السياسة الخارجية الإيرانية:

إقتصاديا تعمل إيران على تدعيم مصالحها الإقتصادية في إفريقيا من خلال إنشاء مشاريع مختلفة في مجالات الزراعة والطاقة وإقامة السدود والمساكن وتعبيد الشوارع [4] .

وعملت على إنتهاج سياسة تقديم المساعدات التنموية في مجالات التكنولوجيا، صيانة معامل تكرير النفط والصيانات البيتروكمياوية والغاز وتنمية قطاعات الصحة والتجارة [5] .

ومن الناحية السياسية تسعى إيران إلى ترسيخ نفوذها السياسي ومحاصرة نفوذه القوى المعادية ، منها السعودية وتعمل على تعزيز علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الدول الإفريقية ، هدفها من ذلك كسب دعم هذه الأخيرة وتفعيل دورها الإقليمي في مواجهة المخططات الأممية التي تسعى إلى محاصرة إيران وعزلها دوليا، أما عسكريا و أمنيا قامت ببناء تحالفات عسكرية وأمنية مع دول القارة وفتح أسواق جديدة لشركات الأسلحة الإيرانية وتثبيت التغلغل العسكري الإيراني بريا وبحريا [6] .

---

1 معمر فيصل خولي، **السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا**، 8 أفريل 2015، قسم تحليل السياسة الخارجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.

2 _____، **تركيا ومعضلة الأمن في إفريقيا**، 8 جانفي 2016، المعهد المصري للدراسات.

3 معمر فيصل خولي، مرجع سابق,

4 عمر يحي، **التغلغل الإيراني في إفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي**، 1 جانفي 2016، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية.

5 أبو بكر حسن علي نجيت، **الأوضاع الدينية في إفريقيا ديناميكية النشاط الشيعي في إفريقيا إستراتيجية عسكرية واقتصادية ومذهبية للدولة الإيرانية**، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث 2015- 2016، قضايا الأديان في إفريقيا، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقي، ص269.

6- عمر يحي، مرجع سابق.

أما ثقافيا سعت إلى نشر المذهب الشيعي وأطلقت أكبر مشروع لها لنشر التشيع في 30 دولة إفريقية تحت عنوان: "الدعوة والترويج ونشر التشيع و التعريف بالإمام المهدي" [1].

ثالثا- الوجود الخليجي في إفريقيا:

1- قطر:

تغلغلت سياسيا عن طريق إقامة شراكات وحل النزاعات في إفريقيا منها الوساطة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في دارفور، توج بإتفاق الدوحة فيفري 2013 ، أما إقتصاديا من خلال إستثماراتها التنموية حيث تعتبر من أكبر الدول الداعمة ماليا لمؤتمرات المانحين في إفريقيا [2] .

2- السعودية:

تغلغلت عن طريق تعزيز علاقاتها مع دول القرن الإفريقي ومع دول شرق وغرب إفريقيا وعقدت مجموعة من الإتفاقيات منها مع إريتيريا والسودان تمثلت في معالجة العجز الكهربائي، إزالة العطش في الريف السوداني وسقي الماء للفترة 2015- 2020، وكذلك إتفاقيات في مجال تمويل مشروعات السدود والإستثمار الزراعي [3] .

رابعا- الإستراتيجية الإسرائيلية:

تسعى إسرائيل إلى تبني إستراتيجية جديدة في إفريقيا قائمة على التغلغل الاقتصادي والسياسي والعسكري والأمني وحتى الثقافي وهذا ما عكسته الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي «**بن يمين نتنياهو**» إلى إفريقيا، أين كشفت هذه الأخيرة عن مجموعة من الأهداف الإسرائيلية تسعى لتحقيقها وأين حملت في طياتها رغبة إسرائيلية في أن تصبح عضو مراقب داخل الإتحاد الإفريقي.[4]

_الجزائر والإستراتيجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا:

تعتبر الجزائر من الدول التي ترفض بشدة الإعتراف بالدولة الإسرائيلية أو الكيان الصهيوني ولا تجمع بينها أية علاقات وعملت على إحتواء نفوذ هذا الأخير في إفريقيا، أين سعت إسرائيل إلى إعادة تموقعها في القارة هذا ما يشكل معوقا على السياسة الخارجية الجزائرية وبالتالي تهديد مصالحها في القارة. ومن جهتها إسرائيل تعتبر دائما الجزائر في مقدمة الدول التي تمثل تهديدا كاملا بالنسبة لها

1- أبو بكر حسن علي نجيت، مرجع سابق، ص266.

2- محمد صادق أمين،**إفريقيا والأمن الإستراتيجي الخليجي من الإهمال إلى عاصفةالحزم**، 9 نوفمبر 2015، متاح على الرابط: https://alkhleejonline.net بتاريخ الإطلاع : الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة: 17سا و46د.

3- شادي خليفة، **إفريقيا ساحة مشتعلة للتنافس السعودي – الإيراني**، 26 سبتمبر 2017 على الساعة 11:38 متاح على الرابط: تقارير وحوارات/ إفريقيا – ساحة – مشتعلة – للتنافس – السعودي – الإيراني/thenewkhalij-news/ar تم التصفح يوم: الأحد 3جوان 2018 على الساعة: 17سا و58د.

4 محمد عاشور ،**ثمار شد الأطراف سياسة إسرائيل تجاه إفريقيا** ، 25 نوفمبر 2017 ، مركز الحضارة للدراسات و البحوث ، معهد الدراسات والبحوث الإفريقي ، جامعة القاهرة.

وأعربت كثيرا عن قلقها من القوة العسكرية التي تحظى بها الجزائر وكذا القوة البحرية التي تتمتع بها والدور الكبير الذي تلعبه في القارة الإفريقية مما أدى بها إلى إتباع سياسة التجسس على الجزائر عبر الأقمار الصناعية منها قمر "EROSB" [1] .

إن ما يشكل تهديدا للجزائر هو أن إسرائيل تتبع سياسة فرق تسد لإثارة النزاعات وزرع الخلافات بين دول إفريقيا ودعم مساعي الإنفصاليين في كل من السودان وحتى في الجزائر وزرع الخلافات بين دول القرن الإفريقي ودعم مساعي بناء سد النهضة في نهر النيل ما من شأنه أن يهدد الأمن المائي لمصر والسودان [2] . كل هذا يشكل خطرا مباشرا على تحركات الدبلوماسية الجزائرية في عمقها الإفريقي، فهي دائما تتمسك بمبدئها الرافض للسياسة الصهيونية سواء في إفريقيا أو في العالم ورفضت بشدة رغبة إسرائيل في كسب صفة عضو مراقب في الإتحاد الإفريقي، هذا ما جعل السفيرة الإسرائيلية في فرنسا«**إليزا بن تون**» توجه إنتقادات شديدة للجزائر متهمة إياها أنها تقاوم وبشكل قوي توسع إسرائيل في القارة الإفريقية وأنها تلعب دورا سلبيا تجاه محاولة إسرائيل الحصول على صفة عضو مراقب داخل الإتحاد الإفريقي [3] .

هذا ويبقى المعوق الآخر للدبلوماسية الجزائرية هو تردي الأوضاع الداخلية خاصة الإقتصادية ومعاناتها من سياسة التقشف الداخلية ما يشكل عبئا على الدولة الجزائرية.

تبقى أيضا الأوضاع الأمنية المتدهورة في دول الجوار معوق من المعوقات التي تحد من نشاط السياسة الخارجية الجزائرية هذا ما يتحتم عليها تبني دبلوماسية قوية واضحة المعالم وبذل جهود مضاعفة للمساهمة في حل نزاعات القارة الإفريقية وكذا تعزيز علاقاتها التعاونية مع دول القارة على كافة المستويات وهذا ما سيكون له تأثير إيجابي للعب دور محوري وإستراتيجي في قلب إفريقيا خاصة في ظل صراع المحاور والرهانات والإستراتيجيات، خاصة وأنها لا تملك أوراق الضغط القوية تستطيع من خلالها مواجهة القوى المتغلغلة في العمق الإفريقي ، كما لا تملك حضورا قويا على المستوى الثقافي والديني مثل المغرب لكن دون إنكار أن لها حضور فعال على المستوى الأمني.

---

1 يحي القواسمي، **إسرائيل والهاجس الجزائري**، 28 ماي 2016 متاح على الرابط:
https://www-partiantisioniste.com/ar/news-ar/algerias-obsession-with-israel-2-html
تم التصفح يوم السبت 09جوان 2018 على الساعة 01سا و16د.

2 صهيب خزار، **الجزائر تواجه إسرائيل في إفريقيا**، 4 فيفري 2017، مركز دراسات كاتيخون.

3 ____، **السفيرة الإسرائيلية في فرنسا تهاجم الجزائر لدورها الحيوي في عرقلة تواجد إسرائيل في إفريقيا**، 3 سبتمبر 2017 متاح على الرابط:
http://www.watanserb.com/207/09/03.
تم التصفح يوم: الإثنين 4 جوان 2018 على الساعة: 00سا و30د.

ومن بين المعوقات أيضا نجد تنامي القوة المغربية في إفريقيا ما يعني وجود منافس جديد للجزائر على مستوى القارة الإفريقية ولو أنها تعد الدولة المحورية الوحيدة وهذا يدخل في إطار التوازن الإستراتيجي الجزائري–المغربي في إفريقيا، وهو ما سيتم تفصيله في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث: موقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل التوازن الإستراتيجي الجزائري- المغربي:

تعتبر كل من الجزائر و المغرب دولتين رائدتين في إفريقيا و تمثلان محوري للتوازن الإستراتيجي في القارة، حيث أصبحت هذه الأخيرة محل للتنافس بينهما تسعى كل منها إلى تبني إستراتيجية تقوم على أساس الرغبة في زعامة القارة باعتبار أنهما تملكان الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك، ونظرا لكون الجزائر من أكبر دول القارة ذلك جعل المغرب يسعى إلى تبني إستراتيجية وضعت على رأس أولوياتها تحقيق التعاون جنوب-جنوب، هذه الإستراتيجية ترجمت توجهاتها الجديدة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها وتعزيز تواجدها في القارة.

المطلب الأول: الإستراتيجية المغربيّة في إفريقيا:

أولا- الإستراتيجية الاقتصادية:

لقد سعى المغرب إلى تبني إستراتيجية إقتصادية قائمة على أساس تحقيق التنمية الإقتصادية في إفريقيا وهذا ما تلخصه الزيارات التي يقوم بها الملك محمّد السادس والتي توجت بعقد مجموعة من الإتفاقيات الاقتصادية مع العديد من الدول الإفريقية والتي شملت التعاون في مجالات التنمية الإقتصادية والتقنية والصناعات، الزراعة، الصيد البحري، تدبير المياه، الري إضافة إلى البنى الأساسية والتهيئة الحضرية وتكنولوجيا الإتصال، التدبير المالي، البنوك، تطوير شبكات النقل والخدمات اللوجستية والقطاعات الإستراتيجية [1] .

وتستند الإستراتيجية الإقتصادية المغربية في إفريقيا على الإعتماد على قاعدة رابح-رابح وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، ويعتمد على تعاون مالي متطور ومستمر يرتكز على تدخلات الوكالة المغربية للتعاون الدّولي وعلى تعزيز الإنفتاح التجاري وتشجيع الإستثمارات من وإلى إفريقيا وإلغاء ديون الدّول الإفريقية الأقل نموا، لهذا سعى المغرب إلى تعزيز علاقاته مع دول غرب إفريقيا وكذلك دول منطقة جنوب الصحراء الكبرى [2] .

ويبقى الهدف من هذا التوجه المغربي نحو هذه الدّول هو تنويع شركائه الإقتصاديين وتبني شعارات قائمة على أساس تعزيز التنمية الإقتصادية ، أما الهدف الثاني هو إيجاد موطئ قدم له في المنظمات الإقتصادية الإفريقية على غرار منظمة "الإيكواس" وبالتالي تقوية التعاون مع هذه المجموعات على صعيد القارة الإفريقية، وهذا بما يضمن له المزيد من التحكم في القضايا الإقتصادية لهذه الأخيرة [3] .

---

[1] حسني محمّد حسن، **التوجهات الإفريقية للسياسية الخارجية المغربية**، آفاق افريقية، المجلّد 11، العدد 28 ، 2013، ص 98.

[2] مراد اشمارخ، **قراءة في التوجه الاقتصادي للمغرب نحو إفريقيا**، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ص3.

[3] حسني محمد حسن، مرجع سابق، ص ص 98 ،99.

كما ظل المغرب يراهن على أن يكون منصة عبور للإستثمارات الأوروبيّة والأمريكية والخليجيّة المتطلعة لتمويل مشاريع إستثمارية بإفريقيا جنوب الصحراء ، حيث تم بذلك إنشاء القطب المالي للدّار البيضاء ليلعب دوره في ترسيخ دور المغرب كبلد ميسر للمبادلات التجارية والمالية العالميّة [1] .

إضافة إلى هذا قام المغرب بعقد إتفاقية مع دولة نيجيريا في مشروع أنبوب الغاز سيتم من خلال ذلك إنشاء أنبوب غاز رابط بين نيجيريا والمغرب على أن يمتد إلى أوروبا وسيمر على حوالي 13 دولة في غرب إفريقيا وهذا المشروع سيسمح بتحقيق الإكتفاء في الطاقة للدّول التي سيمر منها مقابل ذلك سيقوم بتزويد نيجريا ودول غرب إفريقيا بحاجياتها من الأسمدة وغيرها من التقنيات الفلاحية [2] .

وفيما يخص إستراتيجية دعم التنمية البشرية قام المغرب بدعم مشاريع هدفها تحسين دخل الإنسان الإفريقي من خلال خلق مناصب الشغل وكذلك تحسين ظروفهم الصحية ، حيث قام بوضع مستشفيات متنقلة وعقد إتفاقيات توأمة بين المراكز الإستشفائية الجامعية المغربيّة ونظيراتها من الدول الإفريقية، كما قام ببناء مساكن وهذا يدخل في إطار الجهود المبذولة للحدّ من الخصاص البنيوي في مجال السكن [3] كما شكل التعاون الثلاثي الأطراف وسيلة ذات مردودية فيما يتعلق بنقل الخبرات والمهارات الفنية المغربية إلى الدّول الإفريقية في التقنية العالية من أجل مساعدتها على تنفيذ وتطوير برامجها التنمويّة منها التنمية البشرية التي إعتبرت عنصرا أساسيا وضروريا ضمن برامج التعاون مع هذه الدول [4] .

ثانيا– الإستراتيجية الأمنية والسياسية والدبلوماسية:

1 – على المستوى الأمني:

لقد أصبح المغرب فاعلا محوريا في السياسات الأمنية بإفريقيا حيث عمل على تبني إستراتيجية أمنية قائمة على أساس المشاركة في عمليات حفظ السلام في إفريقيا والإعتماد على الوساطة في حلّ النزاعات ، حيث شهدت سنة 2015 لعب الدبلوماسية المغربية لدور طلائعي في القضية الليبيّة من خلال إحتضان إتفاق الأطراف الليبيّة تحت غطاء الأمم المتحدة لتشكيل حكومة وحدة وطنيّة فيها عرف بإتفاق الصخيرات [5] .

---

[1] مراد إشمارخ، مرجع سابق، ص 4.

[2] محمد الخلوقي، **عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سياسة الواقع ودبلوماسية الاقتصاد**، 6 سبتمبر 2017، مركز الصحراء للدراسات والاستشارات .

[3] ___، **الإستراتيجية المغربية بإفريقيا رؤية شاملة ومتكاملة**، مجلة المالية، العدد 28، أوت 2015، ص 5.

[4] حسني محمد حسن، مرجع سابق، ص ص 98 ،99.

[5] محمد الكوخي، **استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القاريّة**، الخميس 9 فيفري 2017، على الساعة 14سا و12د، مركز الجزيرة للدراسات.

كذلك تبنى موقف إزاء الأزمة المالية قائم على أساس إدانة الإنقلاب الذي حدث في 22 مارس 2012 وهذا يدخل في إطار حرصه المتواصل على لعب دور محوري داخل تجمع دول الساحل والصحراء [1] .

وأصبح أيضا يلعب دورا هاما في القضايا الأمنية لدول جنوب الصحراء رغم العزلة التي فرضتها عليها الجزائر وإقصائها من لعب أي دور داخل اللجنة المكلّفة بتنسيق عمليات محاربة الإرهاب التي مقرها الجزائر [2] . وبذلك يحاول المغرب تسويق نموذجه في مكافحة الإرهاب نظرا لنجاعة أجهزته الأمنية والإستراتيجية في مكافحة التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، أيضا يعدّ ملف الهجرة من أهم أدوات السياسة الخارجية المغربية في علاقاته مع الدّول الأوروبية والإفريقية، حيث وأنه من أجل التحكم في هذا الملف تبنى إستراتيجية قائمة على وضع برنامج لدعم المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين عبر تسوية وضعيتهم القانونية والسماح لهم بالعيش والعمل على أرضه [3] .

2 – على المستوى السياسي:

يسعى المغرب إلى بناء المزيد من العلاقات السياسية مع الأنظمة الإفريقية من أجل تعزيز التعاون في المجال السياسي ويدخل هذا في إطار السعي المغربي المتواصل لكسب ود المزيد من الدّول الإفريقية لكي لا تساند القضية الصحراوية ولا تعترف بممثلها الشرعي جبهة البوليساريو وبذلك تدعيم الطرح المغربي المتمثل في الحكم الذاتي في الصحراء وبالتالي تحويل مسار القضية لصالح المغرب أما:

على المستوى الدبلوماسي:

من خلال تكثيف الزيارات التي يقوم بها الملك محمد السادس وعقد لقاءات على مستوى القمة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية على كافة الأصعدة، إذ نجد أن المغرب يحوي على 23 تمثيلية دبلوماسية، وتبقى 8 دول هي من تعترف بجبهة البوليساريو و ليس لها تأثير دبلوماسي كبير باستثناء الجزائر وجنوب إفريقيا [4] .

ثالثا – الإستراتيجية الثقافية والدينية والروحيّة:

تحظى بمكانة جدّ مهمّة في توجهات الإستراتيجية المغربية في القارة السمراء وهذا نظرا إلى التجانس الداخلي بين مختلف مكونات ومقومات الهوية المغربية والتي يسعى المغرب إلى المحافظة عليها وبهذا عمل على إستغلال هذه المقومات بهدف التغلغل في العمق الإفريقي ولهذا عمد المغرب إلى

---

[1] _____، **محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا**، الأربعاء 19 فيفري 2014 على الساعة 09سا و14د، مركز راشيل كوري.

[2] محمد الخلوقي، مرجع سابق.

[3] محمد الكوخي، مرجع سابق.

[4] _____، **محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا**، مرجع سابق.

إنتهاج دبلوماسية روحية ودينية عزّزت من توثيق علاقاته مع العديد من الدّول الإفريقية نظرا إلى إمتداده الحضاري والتاريخي والجغرافي ، حيث كان على مر التاريخ الجسر الطبيعي الذي يربط القارة الإفريقية بالمشرق الإسلامي وكان له الدّور البارز في نشر الإسلام [1] .

لذلك حاول الإعتماد على الروابط الثقافية التي تربطه بعدّة دول إفريقية خاصة غرب إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء من أجل توظيف إمتداداته الدينية والثقافية في مجال الطرق الصوفية والتيجانية وتعزيز التبادل الثقافي، وكذا إستقبال البعثات الطلابية الإفريقية لتدريس الأئمة وتكوينهم [2] وبذلك توظيف البعد الروحي للإنفتاح أكثر على القارة.

كما قام بإعادة صياغة علاقات جديدة مع الزاوية القادرية في منطقة غرب إفريقيا وإطلاق منتدى الطريقة التيجانية بمدينة فاس في ماي 2014 وفي شهر مارس سنة 2015 دشن الملك محمّد السادس معهد باسمه لتدريب الأئمّة بالإضافة إلى إصلاح وتحديث العدد من المدارس القرآنية في الغرب الإفريقي وتشجيع الأبحاث في مجال الفكر الإسلامي [3] .

رابعا– إستراتيجية عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي:

لقد كان لمواقف الدول الداعمة للقضية الصحراوية واتهام المغرب بالمحتل دور في رغبة المغرب بالعودة إلى الإتحاد الإفريقي والإنتقال من إستراتيجية الدفاع إلى إستراتيجية الهجوم وتغيير قواعد اللعبة تحضيرا لمرحلة جديدة، فهذه الإستراتيجية الجديدة جاءت في سياق الأحداث التي شهدتها منطقة المغرب العربي خاصة بعد تراجع المحور المساند لجبهة البوليساريو منها الجزائر وليبيا حيث إنهار نظام القذافي وتراجع بذلك الدّور الذي تلعبه ليبيا في إفريقيا وهذا بالإضافة أيضا إلى تراجع الدور الجزائري بسبب الأزمة السياسية والإقتصادية التي لحقت بها [4] .

بهذا جاءت عودة المغرب إلى الإتحاد في جانفي 2017 في ظل ظروف بذل فيها المغرب مجهودات دبلوماسية على كافة المستويات مما شكل دفعا قويا وجديدا في سياسة المغرب الخارجية إزاء القارة الإفريقية، وهذه التحركات إستهدفت دعم وتقوية النفوذ الدبلوماسي والإقتصادي والثقافي والديني وتعزيز العلاقات مع دول القارة وإعادة إحياء دوره داخل الإتحاد إذ صوتت 39 دولة لمصلحة عودة المغرب وهذا خلال الدورة الثامنة والعشرين (28) لمنظمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت بأديس أبابا جانفي 2017 [5] .

---

[1] عبد الرحمان غربي، **عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي قراءة أولية في الأبعاد والدلالات** ، 17 فيفري 2017، جريدة المحجة، العدد 473.

[2] محمد الكوخي، مرجع سابق.

[3] _____، **التحركات المغربية تجاه إفريقيا الأهداف والقيود**، 08 مارس 2017، مجلة السياسة الدولية.

[4] محمد الكوخي، مرجع سابق.

[5] _____، **التحركات المغربية تجاه إفريقيا، الأهداف والقيود**، مرجع سابق.

إن هذه العودة يمكن القول أنها جاءت لتحقيق هدفين أساسيين أولهما: هو تفكيك الجبهة المؤيدة للقضية الصحراوية وعزل جبهة البوليساريو وتجميد عضويتها ، أما الهدف الثاني: فيمثل في تغيير موازين القوى في القارة الإفريقية ومحاصرة نفوذ الجزائر باعتبارها دولة رائدة وهذا يدخل في إطار التنافس بين هاتين الدولتين باعتبارهما محوري التوازن الإستراتيجي.

المطلب الثاني: التنافس الجزائري–المغربي:

تشهد العلاقات الجزائرية–المغربية توترا أدى إلى بروز تنافس بينهما على مختلف الأصعدة بدءا بقضية الصحراء الغربية التي كانت قضية خلاف جوهري ثم المواجهة العسكرية بينهما سنة 1967 ما أدى بعد ذلك إلى مقاطعة دبلوماسية بين البلدين إستمرت 12 عاما لتعود سنة 1988 وصولا إلى مسألة غلق الحدود بينهما سنة 1994 وغيرها من القضايا الأمنية التي تعتبر محل للخلاف والتنافس بينهما ، كل هذه العوامل ساعدت على التسابق بين البلدين في القارة الإفريقية خاصة وأنهما تعتبران قوتين متوازنتين عسكريا ودبلوماسيا وسياسيا تطمح كل منهما إلى قيادة القارة السمراء والمنطقة المغاربية.

أولا – التنافس على المستوى العسكري والأمني:

1–سباق التسلح الجزائري–المغربي الأسباب والتطورات:

تعد قضية الصحراء الغربية وقضية الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب من بين أحد العوامل الرئيسية التي شجعت البلدين على الدخول في سباق تسلح في وقت تشهد فيه العلاقات بين الطرفين توترات مستمرة جعلت من حالة إندلاع حرب مفاجئة أمر ممكن.

من هنا يأتي تصريح لوزير سابق في الحكومة الجزائرية « **لسويس أنفو suisse info** » رفض الكشف عن هويته حيث قال: «**إن أزمة الصحراء الغربية لم تعد هدفا في حد ذاتها من حيث رغبة الجزائر في الدفاع عن الشعب الصحراوي الذي يسعى لاسترجاع إستقلاله أو رغبة المغرب في إسترجاع أرضه التاريخية التي إحتلها الإسبان، وأضاف قائلا: لقد أصبحت أزمة الصحراء سببا لتسلح محمود يقدر بمليارات الدولارات تصرف لجلب أسلحة لن تستعمل في الغالب وهي إذا إستعملت لن تعدوا صراعا بين سيف ودرع لأن ما يملكه طرف يعادله طرف آخر في إمتلاك سلاح يفقد مفعوله.**» [1]

لكن لم تعد قضية الصحراء الغربية وحدها وراء هذا السباق، بل أصبح هذا الأخير اليوم تتحكم فيه عدة دوافع منها الإقليمية و الدولية تستلزم على الطرفين تحديث و تطوير القدرات العسكرية بما يضمن

[1] نسيم بلهول، **التوترات الكامنة واقع التوازن العسكري في المنطقة المغاربية**، الأحد 18 أكتوبر 2015 على الساعة 12سا و59د، المركز العربي للبحوث والدراسات.

فرض كل طرف لسياسته الأمنية حيث أصبحت الدولتان تتنافسان على لعب دور إقليمي تجاه الأزمات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا و الساحل وجنوب الصحراء وهذا تتحكم فيه عدة إعتبارات موضوعية كون هذا السباق يتأثر أساسا بالتطورات التي تشهدها هذه المناطق، خاصة في ظل إختلاف رؤى كلا الدولتين حول تسوية هذه الأزمات ما يفسر إستمرار التنافس حول القضايا الأمنية في القارة [1] .

ومن بين الملفات الأمنية الجديدة المتنافس عليها نجد:

الملف الليبي: نجد أن سياسة الجزائر قائمة على أساس الجمع بين الفرقاء الليبيين عن طريق الحوار السلمي وكذا تعديل إتفاق الصخيرات الذي تم برعاية مغربية بينما نجد أن المغرب تدخل في ليبيا عبر مساعدتها في رفع حظر السلاح المفروض على الجيش الليبي بقيادة خليفة حفتر. [2]

هناك أيضا التنافس حول قضية مكافحة الإرهاب أين نجد إختلاف الرؤى وكل دولة تسعى إلى فرض سياسة وإستراتيجية لاحتواء هذه الظاهرة.

كل هذه عوامل دفعت وشجعت كل من الجزائر و المغرب على التسابق نحو التسلح من أجل حفظ التوازن العسكري في المنطقة و الدخول في حرب شبه باردة ، أين كل دولة تسعى إلى التفوق على الأخرى سواء بكمية الأسلحة أو نوعيتها وتخصص ميزانية أكبر لشراء الأسلحة المتطورة ما يفسر الإرتفاع المتزايد سنة بعد سنة في أرقام الميزانيات المخصصة للتسلح.

وتعتبر هاتين الدولتين من الدول الأكثر إنفاقا في شراء العتاد العسكري في العالم وتوقيع صفقات ضخمة في شراء الأسلحة ، أين تعتبر الجزائر شريكا مهما بالنسبة لروسيا، و المغرب شريكا للولايات المتحدة الأمريكية. و قد كشف تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الجزائر جاءت في الترتيب الثاني قاريا و السابعة عالميا وتهيمن على 52% من واردات إفريقيا من الأسلحة فترة 2013-2017 من الصين وروسيا وألمانيا، بينهما يأتي المغرب في المرتبة الثانية مغربيا بنسبة 12% و المرتبة الثلاثين عالميا [3] .

---

[1] _____، **المغرب و الجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم**، قناة العربية 2015- متاح على الرابط: https//www.alarabiya.net/pdf/d8eba8a6-ac07-4125-998-f00c6ffef

تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة: 02سا و20د.

[2] _____، **القضايا الخمس: تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة** ، الأحد 04 جوان 2017، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة.

[3] _____، **الجزائر سابع مستورد للسلاح في العالم، تقرير معهد ستوكهولم**، 12 مارس2018 ، على الساعة: 20سا و48د ، متاح على الرابط: www.elbilad.net/article/detail ?id=80773

تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة:02سا و13د .

2_أبرز صفات السلاح الموقعة:

أ- **المغرب:** مقابل الدبابة الروسية لدى الجزائر" تي 91" قام المغرب بشراء 200 دبابة "أبرامس" الأمريكية، بالنسبة للطائرات يركز على طائرات" F-16" الأمريكية في مواجهة الطائرات الجزائرية "ميغ 29" و"سوخوي 27" ، كما قام بشراء الدروع خاصة دبابة "أم- 60" و 350 دبابة مما رفع عدد دباباته من الجيل الثالث إلى 575 دبابة إضافة إلى 200 دبابة من الجيل الثالث [1] ، أيضا قام بتوقيع إتفاقية مع وزارة الدفاع الأمريكية تتضمن تسليم صواريخ للمغرب" تاوبي 2"، كما أبرم إتفاقيات تسليم غواصات بحرية مع موسكو منها غواصة متطورة من طراز «أمور 1650» علاوة على شراء العديد من المعدات العسكرية و التجهيزات الأمنية المتطورة [2] .

ب – الجزائر: إن أكبر الصفقات التي توقعها الجزائر تكون مع روسيا وتشمل هذه الصفقات إقتناء الجزائر لمختلف أنواع الأسلحة الروسية المتطوّرة من صواريخ ودبابات ومقاتلات وطائرات حربيّة وأنظمة صواريخ ودفاع من مختلف الأطرزة وذات تقنية عالية.

ولقد أقدمت الجزائر على إبرام صفقة مع روسيا بمبلغ 8 مليار دولار لإستيراد دبابات روسية من طراز « T-90 » وطائرات قتالية من طراز " So -30 "، كما عقدت صفقة مع إيطاليا تضمنت شراء 10 طائرات إيطالية الصنع، كذلك وقعت مع بريطانيا صفقة تقضي ببيع 30 طائرة قتالية، أما مع فرنسا فأبرمت إتفاقية خاصة بإستيراد سفن دورية عسكرية من طراز FPB98" [3] .

وفي سنة 2014 وقعت إتفاقية مع روسيا تضمنت تصدير 200 دبابة أهمها الدبابة القتالية الشهيرة "تي90 أس أي" ، وفيما يخص مروحيات "أم أي 28 أن إي" فقد إستلمت الجزائر من روسيا حوالي 6 وحدات أولى منها منتصف 2015 وبانتظار إقتراب وقت تسليم غواصتين من طراز "بروجيت-636 إي" في 2018 [4] .

زيادة على هذا فإن الدولتين تشاركان بصفة دائمة في ملتقيات القمة لمجموعة 5+5 زيادة على التعاون مع حلف شمال الأطلسي.

---

[1] البشير ساكري، **النزاع الجزائري المغربي سرطان في الجسد المغاربي**، 19 سبتمبر2015 على الساعة 11سا و53د، مجلة البيان.

[2] _____، **سباق تسلح محموم و غير معلن بين الجزائر و المغرب**، 11أوت 2016 على الساعة : 18سا و28د متاح على الرابط: www.algeriatimes.net/algerianews.35384-html تم التصفح يوم: الاثنين 18 جوان 2018 على الساعة 18سا و56د.

[3] البشير ساكري، مرجع سابق.

[4] _____، **سباق تسلح محموم و غير معلن بين الجزائر و المغرب**، مرجع سابق.

ثانيا – التنافس في إطار سياسة الإستقطاب: موريتانيا نموذجا:

تعتبر موريتانيا بوابة أساسية للتمدد الإستراتيجي نحو الساحل و الصحراء وعمق القارة الإفريقية لذلك أصبحت محور للتنافس بين الجزائر والمغرب ، حيث تعتبر بالنسبة للجزائر عنصر إرتكاز في إنجاح سياساتها تجاه المغرب سواء في ملف الصحراء الغربية أو في منطقة الساحل والصحراء ، حيث تسعى إلى تطويق دور المغرب في المنطقة، بينما ترتكز الرؤية المغربية حول الرغبة في وجود نظام سياسي في موريتانيا منسجم مع توجهاته الإستراتيجية بشكل أوسع وتوظيف البعد الديني لتعزيز العلاقة معها. لكن نجد أن موريتانيا تستغل هذا التنافس على أرضها لأنه يعزّز من إستفادتها لتطوير إقتصادها الضعيف وهذا في إطار سياسة الإستقطاب [1] .

ثالثا – التنافس على المستوى الدبلوماسي:

تبنت كل من الجزائر والمغرب إستراتيجيات دبلوماسية تعكس توجهات كل منهما لتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها ما يضمن التحكم في مسار القارة.

أين إعتمد المغرب على إستراتيجية التقارب الدبلوماسي القائمة على أساس تعزيز علاقاته بدول القارة الإفريقية من خلال تعزيز التنمية وتشجيع الإستثمارات الإقتصادية والتقارب السياسي والديني تحت راية التعاون، من هنا يأتي الرد الجزائري على هذه التحركات المغربيّة، حيث سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى الإحتفاظ بمكانتها سواء على الصعيد القاري أو الإقليمي من خلال تكثيف نشاطاتها سواء على المستوى الأمني لتسوية قضايا القارة أو على المستوى الإقتصادي عن طريق تشجيع التنمية في القارة من خلال مبادرة النيباد ما يعزّز دورها وثقلها داخل هياكل الإتحاد الإفريقي [2] .

وبهذا فإن التوجهات الدبلوماسية لهاتين الدولتين يحركهما نبض التنافس من أجل الريادة والزعامة الإقليمية في المنطقة وهذا ما يفسّر حدوث أزمات دبلوماسية بينهما تؤدي باستمرار إلى زيادة حدّة التوتر في العلاقات بينهما.

وهذا ما عكسته الأزمة الدبلوماسية بينهما في سنة 2017 جراء إتهام وزير الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل للبنوك والشركات والإستثمارات المغربية بأنها متأتية من تبييض أموال الحشيش في إفريقيا

[1] كمال القصير ،**الاستقطاب الجزائري المغربي يعقد العلاقات بموريتانيا سياسيا و يفيدها اقتصاديا** ، الاثنين 01 جوان 2015 ،على الساعة: 11سا و26د ، مركز الجزيرة للدراسات.

[2] مارتين بابلو مورال، **الجزائر والمغرب...جارتان يحركها نبض التفوّق والريادة في منطقة المغرب الكبير**، 6 أفريل 2017، المركز الاسباني للدراسات الإستراتيجية ص ص 3 ، 4.

وهو ما أزعج السلطات المغربية التي ردّت على أقوال عبد القادر مساهل مازاد من تصعيد وتيرة الأزمة الدبلوماسية بين الطرفين [1] .

أزمة دبلوماسية أخرى كانت بسبب قضية اللاجئين السوريين أين خلقت مشكل يتعلّق بالحدود، حيث اتهم المغرب الجزائر أنها السبب في دخول 54 لاجئ سوري إلى أراضيها، لكن الجزائر نفت ذلك وهو ما يعتبر توتر آخر في العلاقات الجزائرية المغربيّة.[2]

وعلى الرغم أن المنافس المغربي نجح في فرض إستراتيجيته وعلى الرغم من أنّ الدّور الجزائري تراجع نوعا ما في إفريقيا بسبب مجموعة من المعوّقات الداخلية التي تمثلت في الأزمة الإقتصادية والسياسية التي عرفتها والتي صحبت بمرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلا أنّها لا تزال تبذل جهودا حثيثة من أجل فرض مكانتها وتعزيزها على المستوى الدبلوماسي.

رابعا – التنافس على المستوى الإقتصادي:

يظهر ذلك من خلال بحث كلّ دولة عن فرص لتعريف منتوجاتها ، أين برزت سياسات إستباقية من أجل تنمية القارة وتطوير العلاقات الإقتصادية مع بلدانها وإتباع سياسة مسح الديون وتعزيز التعاون في مجال البنى التحتية، ومحاولة توسيع النفوذ في منطقة الساحل خاصة بالنسبة للجزائر وعلى الرغم من التفوّق الإقتصادي المغربي في القارة إلا أنّ الجزائر تواصل فرض دبلوماسيتها الإقتصادية خاصة في إطار النيباد، وإنجاز المشاريع الإستثمارية في مجال البنى التحتية، وحضور شركاتها الإستثمارية النفطية منها شركة سوناطراك [3] .

خامسا – التنافس على مستوى الدبلوماسية الدينيّة:

أين يسود بين الجزائر والمغرب تنافس صامت في القارة الإفريقية ، فبعد تدشين الملك محمد السادس لمعهد باسمه وكذلك مسجدين في غينيا وساحل العاج جاء الدّور على الجزائر التي إحتضنت في سنة 2013 أشغال الجمعية العامة لرابطة علماء ودعاة وأئمة دول الساحل وتضم الرابطة شخصيات إسلامية من الجزائر وموريتانيا ومالي ونيجيريا والنيجر والتشاد وغينيا والسنيغال وبوركينافاسو وساحل

---

[1] عبد المالك سيدي ولد، **التنافس الجزائري– المغربي بإفريقيا الأسباب والتجليات**، متاح على الرابط: التنافس–الجزائري–المغربي–بإفريقيا–الأسباب–والتجليات www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/10/30 تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة: 17سا و54د.

[2] _____ ، **القضايا الخمس : تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة** ، مرجع سابق.

[3] – –فرانسوا توازي، **المغرب والجزائر في سباق لغزو السوق الإفريقية**، 29 ماي 2015، متاح على الرابط: المغرب–والجزائر–في–سباق–لغزو– السوق –الإفريقية https://www.noonpost.org/ تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة: 17سا و39د.

العاج تسعى إلى نشر ثقافة السلم ونبذ الغلو في الدين وتشجيع التعايش. ونظرا إلى أن البلدين يتوفران على منظومة من الزوايا الصوفية والتيجانية نجد تنافس كبير بينهما بسبب هذه الأخيرة [1] .

خلاصة القول هي أن هذا التنافس عمّق من زيادة تدهور العلاقات بين البلدين وكلّ يسعى إلى تعزيز قدراته وإمكاناته على كافة الأصعدة للعب دور مركزي يتماشى مع الرغبة في إحتلال موقع الدولة المركزية في منطقة المغرب العربي والقارة السمراء.

المطلب الثالث: تداعيات التنافس الجزائري المغربي:

يعتبر التنافس الجزائري المغربي العائق الأكبر الذي أدى إلى تمزيق وحدة المغرب العربي وتطوّره ذلك لكونهما الدولتان المحوريتان اللتان يرتكز عليهما النظام الإقليمي والمغاربي، جاء هذا التنافس على مختلف الأصعدة والمستويات ليلقي بانعكاساته السلبية على مستقبل العلاقات المغاربيّة وهذا دون ذكر إستتباعاته على الأمن والإستقرار خاصة على منطقة شمال إفريقيا.

1 – تداعيات التنافس على المستوى الداخلي للدولتين:

لقد أدى الإنفاق الكبير على العتاد العسكري إلى تأزم الأوضاع الإقتصادية الداخلية للبلدين ، حيث ألقى بظلاله على الخزينة العمومية و على الشباب حيث أدى ذلك إلى إرتفاع نسبة البطالة وتعطيل مسيرة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالبلدين ما أدى إلى إنعدام الثقة بين المواطن والدّولة، كما تجاوز هذا التنافس كل الأصعدة السياسية والدبلوماسيّة والإقتصادية لينتقل إلى خلق عداء بين الشعبين الجزائري والمغربي، ما شكل أمرا خطيرا يصعب تجاوزه ، حيث تجذرت ثقافة العداء بين المجتمعين خصوصا مع التحريض الإعلامي المتبادل بينهما الشيء الذي لا يساعد على حل المشكلة بين الطرفين [2] .

2 – تداعيات التنافس على المنطقة المغاربيّة:

على الوحدة المغاربيّة: لقد عكس هذا التنافس بآثاره السلبيّة على مسار وحدة المغرب العربي، حيث أدى إلى توسيع دائرة الخلافات بين دول المنطقة ، مما أدى إلى تحطيم أمل تحقيق وحدة مغاربيّة في إطار إتحاد مغاربي يعمل على تحقيق التعاون وتعزيزه على كافة المستويات والأصعدة لمواجهة المشاكل التي

---

[1] _____، **تنافس بين المغرب والجزائر في الدبلوماسية الدينية بالقارة الإفريقية**، 24 مارس 2017 على الساعة 06سا و12د ،متاح على الرابط:
https//arabic.cnn.com/world/2017/03/24/morocco-algeria-religious-diplomacy تم التصفح يوم: الاثنين 18 جوان 2018 على الساعة: 18سا و49د.

[2] – خالد بن الشريف، **أنفو جغرافيك كل ما يجب أن تعرفه عن الصراع المغربي-الجزائري مسبباته وسيناريوهاته المستقبليّة**، 9مارس 2015 متاح على الرابط:https://www.sasapost.com/all-you-need-to-know-about-the-moroccan-algerian-conflict-causes-and-implications بتاريخ الاطلاع: الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة: 17سا و52د.

تعاني منها دول المنطقة ومسايرة التطورات على المستوى الإقليمي والدولي. وهذا دون أن ننسى مشكلة الصحراء الغربية التي تؤدي في كلّ مرّة إلى تعميق الخلافات وبذلك العودة في كلّ مرّة إلى نقطة الصفر. وباعتبارهما محوري التوازن الإستراتيجي في منطقة المغرب العربي فإن زيادة حدّة التوتر والتنافس بينهما خاصة في المجال العسكري جعل من المنطقة المغاربية في حالة اللاأمن واللا إستقرار ما ينذر في أي وقت بإمكانية إندلاع حرب غير معروفة العواقب والنتائج، ما سيعزّز من التدخلات الأجنبية التي تسعى إلى تعميق المشكلة أكثر بدلا من المساهمة في حلّها ، خاصة وأن هاتين الدولتين من أكثر الدول الإفريقية التي تقتني الأسلحة من الدول الكبرى ما يجعلها محل للتنافس العسكري بين هذه الأخيرة.

وفيما يخص تداعيات سياسة الإستقطاب بين الجزائر والمغرب فإنه سيؤثر حتما على طبيعة الإنسجام داخل الإتحاد الإفريقي خاصة في إطار عودة المغرب إلى هذه المنظمة، فملف الصحراء الغربية لن يكون هو نقطة الخلاف الوحيدة، بل إنّ تباين وجهات النظر بين الجارتين في كثير من الملفات الإقليمية كالأوضاع التي تسود منطقة الساحل الإفريقي، سيلقي بظلاله على أجندات الإتحاد الإفريقي مستقبلا [1] .

بهذا يمكن القول أنّ هذا السباق عمل على تعميق الخلافات أكثر بدلا من أن يؤدي إلى حلّها وإيجاد مخرج نهائي لهذه الأزمة التي طال أمدها، فالتنافس على القارة الإفريقية بين الجزائر والمغرب يدخل في إطار السعي إلى فرض الزعامة وكسب المكانة ليتأكد بهذا أن تحقيق المصلحة هو أولوية في سياساتها الخارجيّة خاصة بعدما أصبحت إفريقيا محلّ لاشتداد تنافس حاد وكبير بين القوى الكبرى وتصاعد نفوذ قوى إقليمية منافسة لدور الجزائر والمغرب.

كما أن هذا التنافس بدلا من أن يؤدي إلى تطوير إقتصادياتها و أن يوجه إلى خدمة الشعب ليزيد من نسبة التعليم وتحسين المرافق العمومية والصحيّة والتعليمية عمل أكثر على تعميق التخلف، كما أن سعيهما إلى الحصول أكثر على المزيد من الأسلحة جعل من إمكانية التسابق مستقبلا على الأسلحة النووية أمر ممكن.[2]

[1] عبد المالك سيدي ولد، **التنافس الجزائري، المغربي بإفريقيا الأسباب والتجليات**، مرجع سابق.

[2] خالد بن الشريف ، مرجع سابق.

خاتمة الفصل:

رغم النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية خاصة في إفريقيا إلا أنها لقيت مجموعة من المعوقات و العراقيل أضحت تحد من لعبها لدورها الإقليمي و القاري كاملا أين إصطدم هذا الدور بسعي قوى كبرى لبسط نفوذها وطموحات قوى إقليمية على رأسها المغرب الذي يسعى لمزاحمة النفوذ الجزائري إقليميا و قاريا.

الخــاتــمــة

الخـــــــاتمة

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق خلصت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات و التي كانت إجابة للفرضيات والأسئلة المطروحة.

تقوم الدبلوماسية الجزائرية على مجموعة من السمات و المبادئ التي رسختها الثورة التحريرية و التي حافظت عليها الجزائر رغم التطورات و التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية و الدولية ، مبادئ أعطت للجزائر صورة مميزة بين الدول و ساهمت في توجيه دبلوماسيتها و تفعيل دورها ما أعطى لها هوية دولية بمواصفات المحايد و الوسيط المقبول لفض النزاعات ، إذ لطالما آمنت بالسلام العالمي القائم على العدل و الإنصاف و رفض إستعمال القوة ووقفت و لا تزال إلى جانب القضايا العادلة و مناصرة الشعوب المظلومة ، كما إعتمدت على أسلوب الحوار و المفاوضات و الإلتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها الخارجية و انتهاج سياسة حسن الجوار و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالدبلوماسية الجزائرية أعطت مثالا عن النضال و الدفاع عن قيم و مبادئ الشعوب التي تناضل من أجل التحرر و هي المبادئ التي مازالت تتمسك بها في سعيها لحل القضايا المطروحة ، فرغم إختلاف الظروف و المعطيات الجيواستراتيجية إلا أن الدبلوماسية الجزائرية تظل حريصة على عدم الحياد عن هذه المبادئ المبنية على إحترام سيادة الدول و عدم التدخل في شؤونها الداخلية فضلا عن تبني الخيار السياسي واستبعاد الخيار العسكري في فض النزاعات.

إن تطبيق إقتراب الدور على الدبلوماسية الجزائرية يبين أنها لعبت منذ إستقلالها مجموعة من الأدوار كما توضحه المبادئ الثابتة التي تحكم سياستها الخارجية ومن جملة تلك الأدوار لعب دور الوسيط ، أين إتخذت الجزائر من الوساطة أداة لتجسيد مبدأ التسوية السلمية للنزاعات كما تلعب دور القائد الإقليمي من خلال جهودها الرامية إلى حل قضايا الإقليم و مكافحة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

شكلت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية أواخر سنة 2010 أو ما كان يسمى بالربيع العربي منعرجا كبيرا في علاقات الجزائر مع دول جوارها الإقليمي خاصة ما شهدته ليبيا من إنفلات أمني و كذا إندلاع النزاع في مالي سنة 2012 لكن هذا لم ينسي الجهود الجزائرية المتواصلة لحل القضية الصحراوية و لعل تداعيات هذه القضايا فرضت على الجزائر تبني مقاربات و مبادرات لإيجاد حلول سلمية لها حيث أعطت التغيرات الإقليمية فرصة لإبراز الدور الذي تلعبه الجزائر في محيطها الإقليمي.

يظل دعم القضايا العادلة في العالم من مسلمات الدبلوماسية الجزائرية كما هو الشأن بالنسبة للقضية الصحراوية ، التي تعتبرها الجزائر قضية مبدأ وقضية حق شعب في تقرير مصيره وتعترف بجبهة

الخـــــــاتمة

البوليساريو الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الصحراوي وتعمل على حل القضية وفق الأطر الإقليمية و الدولية ، أين كان موقفها دائما ينادي بحلها في إطار الشرعية الدولية و القرارات الأممية لاسيما تلك الصادرة عن مجلس الأمن الدولي الذي يعطي للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره و هو ما كررته في أكثر من مناسبة.

بخصوص الأزمة الليبية سعت الجزائر إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبيين و تقريب وجهات النظر بينهم و دعمت الحوار الليبي– الليبي و تحفظت على التدخل الأجنبي و حاولت إيجاد جو من التوافق و الحوار السياسي من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة ، ولازالت الجزائر تسعى جاهدة إلى البحث عن دور أكثر فاعلية لها في الملف الليبي الشائك و تحاول إيجاد فرص لتقريب وجهات النظر بين مختلف الفاعلين السياسيين لإيجاد توافق سياسي يحفظ السيادة الوطنية الليبية ووحدة التراب الوطني الليبي وإقامة حكومة وفاق وطني تتولى مهمة إعادة بناء كافة المؤسسات السياسية و الأمنية ،لكن من جهة أخرى فإن الموقف الجزائري من هذه الأزمة يعتمد على موقف دفاعي لضمان أمنها الوطني و تأمين حدودها المفتوحة على مختلف التهديدات الآتية منها.

أما ما يخص النزاع في مالي تبنت الجزائر مقاربة أمنية قائمة على أساس الدعوة إلى إتفاق الأطراف المعنية بالنزاع على أجندة أمنية واحدة تأخذ بعين الإعتبار إرادة الماليين وتبني الخيار السلمي و الحوار في حل النزاع إذ نجحت الوساطة الجزائرية في تتويج مسار الحوار المالي الشامل باتفاق للسلم و المصالحة الوطنية ، أين وقعت الأطراف المتنازعة منها الحكومة المالية و الحركات المسلحة المالية و بجهود جزائرية ومن فريق الوساطة الدولية في باماكو على إتفاق للسلم و المصالحة الوطنية يومي 15 ماي و 20 جوان 2015 كما أكدت على رفضها للتدخل العسكري الأجنبي.

لكن على الرغم من أن الجزائر رفضت التدخل الأجنبي لحل النزاع إلا أنها نالت نصيبها من الفشل بعد فشلها في منع إستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي الذي أجاز التدخل العسكري في مالي وهذا التوتر الناشئ بين مبادئها و مصلحتها الأمنية حتم عليها تعاملا مرنا مع بعض المبادئ وفق حالة إستعجاليه ، فإن كان قرار فتح المجال الجوي يتناقض و مبادئها و خطابها الرافض للتدخل فإنه يتوافق مع مصلحتها الأمنية لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضا من تهديد إرهابي على حدودها ورغم ذلك تبقى المقاربة الجزائرية لحل أزمة مالي تقوم على مبدأ رفض التدخل الأجنبي في إطار تشجيع الحل السياسي السلمي بدلا من الحل العسكري.

عرف النشاط الدبلوماسي الجزائري 2011–2017 حراكا مكثفا جراء الوضع الهش المصاحب لتنامي التهديدات الأمنية جراء الإنهيار الدولاتي في كل من ليبيا و مالي حيث إستطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تثبت للمجموعة الدولية صواب منهجيتها في التعامل مع هذه الأزمات مهما بلغت درجات

الخـــــــاتمة

تعقيدها واستطاعت أن تحجز لنفسها مكانة محورية على المستويين الإقليمي و الدولي إذ نجحت في الكثير من المناسبات في فرض وجهة نظرها المتمثلة في الحل السلمي و مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية و تجريم دفع الفدية للإرهابيين إلى جانب التركيز على المفهوم الواسع للأمن بهدف ضمان أمن و استقرار المنطقة.

سعت الجزائر في إستراتيجيتها الأمنية الإقليمية إلى لعب دور حامي المنطقة و مقاومة كافة الضغوطات الدولية بإقامة سياسة الحوار لصالح التكامل الأفقي بين دول المنطقة لتصبح الجزائر دركي المنطقة من خلال دورها في مكافحة الإرهاب و التصدي للجريمة المنظمة أين سعت إلى إستيعاب المتغيرات الإقليمية ما كان له الأثر في تحريك سياسة الجزائر الخارجية نحو العمل على التكيف مع مختلف التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية مع الحفاظ على إستمرارية و ثبات مبادئها.

لكن رغم ذلك الجزائر أصبحت مطالبة أكثر فأكثر بمراجعة علاقاتها مع دول الجوار فهي تواجه صعوبة التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار و الإلتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،ما جعل الجزائر أمام معضلة، إما فك العقدة بالتدخل أمنيا في مناطق النزاع و بالتالي لعب دور الفاعل الإقليمي المحوري وما يترتب عنه من إنكشاف أمني ، و إما الانكفاء التكتيكي ودرء الانكشاف و تفضيل أمننة الحدود مما يجعل منها أشبه بالمتفرج و كلاهما صعب.

إن نجاح المقاربة الأمنية الجزائرية تستدعي وضع إستراتيجية هجومية لا دفاعية تقوم على الفعل و الوقاية و الإستباق لا على رد الفعل و السعي إلى تفعيل المقومات الجيواستراتيجية للجزائر من أجل لعب دور إقليمي محوري يضمن تحقيق أمنها الوطني و مصالحها الإستراتيجية على المدى القريب و المتوسط و البعيد و بناء الأمن في المنطقة المغاربية و الساحلية الصحراوية.

بالعودة إلى اقتراب الدور في الدبلوماسية الجزائرية يمكن القول أنها استطاعت بفضل نشاطها المكثف استغلال إمكاناتها وقدراتها لتحقيق مجموعة من الإنجازات عربيا مغاربيا قاريا و دوليا.

عربيا من خلال وقوفها الدائم إلى جانب القضايا العربية ولعب دور محوري في إطار الجامعة العربية ، أما مغاربيا سعت إلى تأكيد إنتمائها و دعوتها الدائمة إلى تحقيق وحدة المغرب العربي واحترام أواصر الأخوة و الدعوة إلى إعادة تفعيل الاتحاد المغاربي وعلى المستوى الإفريقي تجلى إهتمام الدبلوماسية الجزائرية بالقضايا الإفريقية في كثير من المسائل و الدليل على ذلك الحضور القوي على مستوى الاتحاد الإفريقي و الدعوة إلى تحقيق الأمن و السلم الإفريقي كما تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الإفريقية عن طريق مبادرة النيباد.

الخـــــــاتمة

لكن رغم هذا فان الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية غير فعالة في الوقت الراهن مع حجم الفرص و الإمكانات المتاحة ، وهذا خلافا عن تميزها في معالجة العديد من المشاكل و الملفات الأمنية ، وفي المجال الثقافي و الديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط و العوامل التي تربطها بشعوب المنطقة على غرار عامل الدين و اللغة وكذا إستخدام توظيف الزوايا التيجانية خصوصا بحكم إنتشارها في المنطقة ، وهذا عكس المغرب الذي أحسن إستغلال العامل الاقتصادي و الديني و الثقافي.

إن الدور الذي تلعبه الجزائر خاصة في إفريقيا يصطدم بسعي قوى إقليمية و دولية لبسط سيطرتها ونفوذها في القارة خاصة المغرب الذي يسعى لمزاحمة النفوذ الجزائري في المنطقة لاسيما بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي ، هذا غير من موازين القوى في القارة الإفريقية و جعلها ساحة للتنافس بين محوري التوازن الإستراتيجي ما أدى إلى تأزم العلاقة بين الجزائر و المغرب كل يسعى إلى فرض إستراتيجيته لتزعم القارة ، ولا تزال قضية الصحراء الغربية على سطح المواضيع الخلافية بين الطرفين فعلى ضوئها تتحدد سياسات البلدين الأمنية و الدفاعية ومساعيهما التسلحية ، كما أثر الخلاف بينهما على مسار التجربة التكاملية المغاربية المتعثرة ، لهذا يجب على الطرفين درء كل الخلافات و السعي إلى التقارب وتطبيع العلاقات وتعزيز مشاريع الشراكة الإقتصادية ، لكن يظل هذا المسعى بعيد المنال بسبب عدم تمكن الأطراف المعنية من الوصول إلى تسوية مرضية وعادلة للقضية الصحراوية.

أما دوليا يظهر في الدور الذي تلعبه على مستوى هيئة الأمم المتحدة و الجهود التي تبذلها في سبيل مكافحة الإرهاب الدولي و ما يظهر أيضا من خلال العلاقات التي تنسجها مع مختلف دول العالم خاصة دول الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

قائمة المراجع

1- المصادر:

1. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، المادة 91، الفصل السابع، دستور الجزائر 1976.
2. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، المادة 92، الفصل السابع، دستور الجزائر 1976.
3. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، دستور 2016 ، العدد 14 ، 7 مارس 2016.
4. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، ديباجة دستور 2016، العدد 14، 7 مارس 2016.
5. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، الفقرة 2 من ديباجة دستور 2016، العدد 14، 7 مارس 2016.
6. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، المادة 28، دستور 2016، العدد 14 ، 07 مارس 2016.
7. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، المادة 29، الباب الأول، الفصل الثالث، دستور 2016، العدد 14 ، 7 مارس 2016.
8. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، المادة 30، دستور 2016، العدد 14، 7 مارس 2016.

2-الكتب باللغة العربية:

1. أبو هيف علي صادق، **القانون الدولي**، منشأة معارف الإسكندرية، جلال حزي وشركاه، مصر، 2005.
2. إبراهيم أحمد علي، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا** ، الناشر: المكتب العربي للمعارف، السياسة الدولية والإستراتجية، د ، ب ، ن، ط1، 2015.
3. بن شيخنا سيد أعمر، **أزمة مالي الأسباب والتداعيات**، عن كتاب : مالي عودة الاستعمار القديم، مجموعة باحثين ، دار الكتب القطرية منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، د ب ن، 2014.
4. بوضربة عمر، **تطور نشاط الدبلوماسية للثورة الجزائرية 1954-1960**، دار الإرشاد للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 2013.
5. بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريتيرية**، دار الجيل للنشر والتوزيع ، بيروت ،2004.
6. تشومسكي نعوم وآخرون، **العولمة والإرهاب حرب أمريكا على العالم**، ترجمة: حمزة المزين، مكتبة مدبولي، ط1، د ب ن،2003.

7. حماد كمال، **النزاع المسلح والقانون الدولي العام**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ، د ب ن، 1997.
8. حاج محمد، أبو القاسم محمد ، **الأبعاد الدولية لمعركة اريتريا**، دار الطليعة، بيروت ،1974.
9. الرضا هاني، **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان،2006.
10. رماني إبراهيم ، **مختارات من خطب الرئيس بوتفليقة 1999-2000** ، منشورات ANEP، ط1، دس ن، الجزائر.
11. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل، ط2، بيروت،2001.
12. السلطاني أبو جرة، **جذور الصراع في الجزائر**، دار الأمة للطباعة ، ط 2، الجزائر، د س ن.
13. الشاعري صالح يحي، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009.
14. شرفي ميلود، **الجزائر في عمق المأساة إلى تفتق الآمال**، الجزائر ، 2000.
15. صدوق عمر، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1938.
16. عباس محمد الشريف، **من وحي نوفمبر**، الجزائر: مداخلات وخطب، دار الفجر، د ب ن ، الجزائر، د س ن.
17. فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائريين من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م ، 1962م)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2002.
18. فركوس صالح، **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي و المقاومة المسلحة 1830 -1962**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، عنابة ،2012.
19. قنان جمال ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر،2009.
20. قوراية أحمد، **عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة والقيادة**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ب ن،2005.
21. مخادمي عبد القادر، **النزاعات في إفريقيا بين انكسار دائم أم انحسار مؤقت**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة،2005.
22. كامل محمد ، **الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2000.
23. المديني توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق،2006.

24. مياسي إبراهيم ، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007.

25. _____، _____، **عبد العزيز بوتفليقة**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2002.

26. يحظية حمدي ، **جبهة البوليساريو كفاح ... شرعية صمود** ، منشورات وزارة الثقافة الصحراوية ، ط 1 ، د س ن .

3- الرسائل و الأطروحات الجامعية:

أ_ الدكتوراه:

1. بن فليس أحمد، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954-1962** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007.

2. بوزيد عائشة ، **هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية نموذجا**، تخصص دراسات دولية ، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2017.

3. شعنان مسعود، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الإنسان و حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية ،2007.

ب_الماجستير:

4. أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016.

5. براهيمي مريم، **التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

6. بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

7. بن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر،1982.

8. بودن زكرياء ،**أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010 -2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتجية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2015.

9. بوسكين سليم، **تحولات البيئة الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2015.

10. بوعلام ناصر، **دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006- 2014**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات متوسطية، التعاون والأمن، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.

11. حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011 .

12. سبتي حليمة ،**أثر التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي دراسة حالة ليبيا** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية ، بسكرة :جامعة محمد خيضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016.

13. شليغم عبير ،**التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على المنطقة المغاربية 2012-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية ،جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم الدراسات الدولية ،2014.

14. ظريف شاكر ،**البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2010 .

15. العايب سليم ،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، باتنة:جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،2011.

16. عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسية الخارجية الجزائرية 1999-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، ورقلة:جامعة قاصدي مرباح،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2013.

17. فتاك مهدي ،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب المغرب العربي تونس المغرب نموذجا 1999-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص دراسات مغاربية ، بسكرة :جامعة محمد خيضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2011.

ج_الماستر:

18. بوزيدي حسيبة ، حجاج ليندة ، **دور الوساطة الجزائرية في إدارة أزمة مالي2011-2016**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تيزي وزو :جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات متوسطية،2017.

19. بن لعلى الياس ،طالب عبد الرؤوف ،**اتحاد المغرب العربي بين العلاقات الجزائرية – المغربية والأوضاع الإقليمية الراهنة 1989-2015**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص تحليل سياسة خارجية ، بومرداس:جامعة محمد بوقرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016.

20. بودوح سارة ،حدادي إيمان ،**الإستراتجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر في عهد أوباما 2008-2012** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية ،ورقلة:جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2013.

21. بوديسة أحمد ،**الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزايرية تجاه المحيط الاقليمي 2011 - 2015** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تحليل سياسة خارجية ،بومرداس:جامعة محمد بوقرة ، كلية الحقوق بودواو ، قسم العلوم السياسية ،2015.

22. تويقر يمينة، **انعكاس التدخل العسكري الدولي على الأمن و الإستقرار في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية و إستراتجية ، بسكرة : جامعة محمد خيضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2016.

23. جهرة سارة، **الدبلوماسية الجزائرية ودورها في القضايا الإفريقية 1962 -1978**، الصحراء الغربية وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة

الماستر في التاريخ المعاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ،2016.

24. حبشي أم هاني، حنافي فايزة، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر نموذجا**، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص تحليل سياسة خارجية، الجلفة: جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

25. دهينة رقية، **تأثير الهجوم الإرهابي في منطقة تيقنتورين على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد ، بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014.

26. رحموني مجيد، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ، تخصص القانون الدولي الإنساني، بجاية: جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية .

27. زان منى، زورقي سومية، **أزمة الصحراء الغربية جذورها و دور هيئة الأمم المتحدة 1975-2003**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، دراسات افريقية، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2016.

28. ساكر عائدة، **التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في فترة الرئيس بومدين 1965-1978**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ،2017.

29. صوار مختارية، **الصراع في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاسات على العلاقات الجزائرية المغربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطية،2015 .

30. فيقيقي عبد الغني، **السياسية الخارجية للجزائر في ظل انهيار أسعار النفط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، سعيدة : جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016.

31. قحموش هاجر، **التنافس بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية في المحافل الدولية، -الأمم المتحدة-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ

معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ،2013.

32. كرفلة كلثوم، **التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري 2011-2015**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص أنظمة سياسية مقارنة و حوكمة ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016 .

33. كشرود فاتن، **دور الدبلوماسية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954 -1962**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة التاريخ ،2013.

34. كفيسي نجلاء، **العلاقات الجزائرية المغربية آفاقها واقعها و تطورها ومستقبلها 1993-1994**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، القطب الجامعي شتمة، شعبة التاريخ، 2013.

35. لهراوة سعاد، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، ميدان حقوق وعلوم سياسية، شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية وإستراتجية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، 2015.

36. منصف شريف عادل، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص : تحليل السياسة الخارجية، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2015.

37. مقدر عبد الباسط، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي 2010 -2016**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2017.

38. نصيرة هادية، **قضية الصحراء الغربية 1975-2000**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص مغرب عربي حديث و معاصر، جامعة الوادي ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ ،2014.

4_المجلات و الجرائد:

1. أبوفخر صقر ، **قبرص و الصحراء الغربية مشكلتان على تخوم أوروبا** ، مجلة شؤون الأوسط ، م14 ، ع132 ، ربيع 2009 ، ص ص 80-88.

2. بلقاسمي مولود، **الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية** ، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد 11 .

3. بلهول نسيم، **المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا مقاربة إستراتيجية جديدة**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسيّة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جوان 2013.

4. بوسعدية رؤوف، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية** ، سطيف 2 : جامعة محمد لمين دباغين ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد9 جوان 2016 .

5. بوشوية فريال، "**الدبلوماسية الاقتصادية الورقة الرابحة**"، 9 نوفمبر 2016، آخر تحديث: الأربعاء 27 جوان 2018، *جريدة الشعب*.

6. بوطوره مصطفى ، "**الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجيهات الرئيس بوتفليقة**"، *جريدة صوت الأحرار*، 29 جوان 2016.

7. بوقارة حسين، **مسار التكامل في المغرب العربي**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، شتاء 2002 – 2003، العدد 2، الجزائر

8. تركي الياس، "**الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة التحالفات العربيّة والدوليّة**"، يومية الرائد، 08 أكتوبر2015، على الساعة 03سا و00د.

9. جارش عادل، **تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري**، مجلة العلوم السياسية والقانون، إحدى إصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، جوان،2017.

10. حجال صادق، الغنجة هشام ، السياسة **الخارجية الجزائرية في سياق التحوّلات الجيوسياسيّة في المنطقة العربية بين الثبات على المبادئ وضرورات التكيّف**، الجزائر: جامعة الجزائر 3، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 3، 26 ماي 2017).

11. حسني محمد حسن، **التوجهات الإفريقية للسياسية الخارجية المغربية**، آفاق افريقية، المجلّد 11، العدد 28 ، 2013.

12. حسن دهب مهدي دهب، **الأبعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي**، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد ، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد 3، يناير 2013

13. خذري محمود، "**آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية**"، *مجلة الوسيط*، العدد 06 ، السداسي الثاني، 2008 ، ص 13.

14. دالع وهيبة، **السياسة الجزائرية تجاه افريقيا،1999-2016**، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 7، جوان 2015.

15. دخان نور الدين، عيدون الحامدي، **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**، المسيلة: جامعة محمد بوضياف، دفاتر السياسة والقانون،العدد 14، جانفي 2016

16. دخوش محمد، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، يومية الرائد، 2016

17. رابحي لخضر، **الجزائر ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول في ظلّ التحديات الراهنة**، ،الأغواط : جامعة عمار فليجي، قسم الحقوق ، ***مجلة الدراسات***

18. .ساكري البشير، **النزاع الجزائري المغربي سرطان في الجسد المغاربي**، 19 سبتمبر2015 على الساعة 11سا و53د، مجلة البيان.

19. سيد سليمان حسن، **أبعاد قضية الصحراء الغربية** ، مركز البحوث والترجمة، دراسات افريقية ، مجلة بحوث نصف سنوية ،العدد 13، جويلية 1995.

20. العسبي لحسن، **ما الذي يحدث في الحدود الجنوبية للجزائر يوم تستفيق دولة الطوارق بالمغرب العربي**، جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 047 . 10، السبت/الأحد، 25/24 مارس 2012.

21. علاق جميلة، **إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء**، جامعة قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية 332، العدد 195، ديسمبر.

22. عمراني كربوسة، زروال سهام، **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014.

23. غربي عبد الرحمان ، **عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي قراءة أولية في الأبعاد والدلالات** ، 17 فيفري 2017، جريدة المحجة، العدد 473.

24. قط سمير، **الإستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا الأهداف الفرص والتهديدات،الجزائر** ، بسكرة ، جامعة محمد خيضر، 27 أيار 2014 على الساعة 22سا و11د ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية.

25. مهديد عمرة، **دور السيد عبد العزيز بوتفليقة في حل النزاع المسلح بين اثيوبيا و اريتيريا اتفاقية السلام 2000** ، مجلة تاريخ العلوم ، العدد 8 ، ج02 ، الجزائر.

26. محمد عبد الحليم أميرة، **تنظيم القاعدة في الساحل الافريقي وربيع الثورات العربية** ، أفاق افريقية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد 11 ، العدد 38 ، 2003، ص 118.

27. يحي عمر، **التغلغل الإيراني في إفريقيا وأثره على الأمن القومي العربي**، 1 جانفي 2016، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية.

28. _____، **التحركات المغربية تجاه إفريقيا الأهداف والقيود**، 08 مارس 2017، مجلة السياسة الدولية

29. ___، **الإستراتيجية المغربية بإفريقيا رؤية شاملة ومتكاملة**، مجلة المالية، العدد 28، أوت 2015

30. _____، **الحالة الليبية**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتجيات ، التقرير الشهري، فبراير 2017

31. _____ ، **السراج يطلع أويحيى على ما يجري في ليبيا ويعلن حكومة الوفاق تثمن دعم الجزائر لجهود الحل السياسي للأزمة الليبية** ، جريدة صوت الأحرار، الاثنين 29 ربيع الأول 1439 هـ الموافق ل 18 ديسمبر 2017، العدد6057.

32. ___ ___، **ذكرى خمسينية الاستقلال، "كان بإمكان الجزائر أن تكون أفضل"**، جريدة الجزائر الجديدة ، مقال نشر بتاريخ الثلاثاء 03 جويلية 2012.

5_الدراسات و الموسوعات:

1. اشمارخ مراد، **قراءة في التوجه الاقتصادي للمغرب نحو إفريقيا**، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات.
2. بابلو مورال مارتين، **الجزائر والمغرب...جارتان يحركها نبض التفوّق والريادة في منطقة المغرب الكبير**، 6 أفريل 2017، المركز الاسباني للدراسات الإستراتيجية
3. بلهول نسيم، **التوترات الكامنة واقع التوازن العسكري في المنطقة المغاربية**، الأحد 18 أكتوبر 2015 على الساعة 12سا و59د، المركز العربي للبحوث والدراسات.
4. بوبوش محمد، **واقع التهديدات الأمنية للدّول المغاربيّة**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، قسم قضايا الأمن السياسي والعسكري، 3 جويلية 2015.
5. بوخرص أنوار، **الجزائر والصراع في مالي**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أكتوبر 2012.
6. جنوجتن ساسكفيان ، **محاربة تنظيم داعش في ليبيا، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية**، أفريل 2012.
7. حجال صادق، الغنجة هشام، **السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، ديسمبر 2017..
8. خزار صهيب ، **الجزائر تواجه إسرائيل في إفريقيا**، 4 فيفري 2017، مركز دراسات كاتيغون.
9. الخلوقي محمد، **عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سياسة الواقع ودبلوماسية الاقتصاد**، 6 سبتمبر 2017، مركز الصحراء للدراسات والاستشارات .
10. خولي معمر فيصل ، **السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا**، 8 أفريل 2015، قسم تحليل السياسة الخارجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.
11. داهش محمد علي ، **مشكلة الصحراء الغربية**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، عرض إلكترونيا من طرف هاشم حسن حسين الشهواني، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.

12. السبيطلي محمد، **الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الاقليمية**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، جويلية ، 2017.

13. سلامة رمزي، **رياح التغيير في العامل العربي 2010 – 2012 الثورة الليبية أكتوبر 2012**، إدارة الدراسات والبحوث، قسم شؤون الباحثين.

14. شتي أحمد ،___ ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: العدد 13، جانفي 2015.

15. –عمروس عمارية، **البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، دراسات إستراتجية، الجزائر: المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2017.

16. العوفي حسني عماد حسني ، **روسيا وإعادة اكتشاف إفريقيا من جديد سيناريوهات التعاون والمصالح والمخاطر**، 3 فيفري 2017، المركز الديمقراطي العربي.

17. غريب حكيم، **التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان**، 17 مارس 2017، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

18. غريب محمد اسراء وآخرون، **أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية المغربية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية السياسية، 19 جوان 2017

19. فوير صارة، شفسكايا أنابور، **روسيا تشق لنفسها طريقا في شمال إفريقيا**، 2 نوفمبر 2017، المرصد السياسي 2884، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

20. القصير كمال ، **الاستقطاب الجزائري المغربي يعقد العلاقات بموريتانيا سياسيا و يفيدها اقتصاديا** ، الاثنين 01 جوان 2015 ،على الساعة: 11سا و26د ، مركز الجزيرة للدراسات.

21. الكوخي محمد، **استراتيجيات عودة المغرب للاتحاد الإفريقي والتوازنات القاريّة**، الخميس 9 فيفري 2017، على الساعة 14سا و12د، مركز الجزيرة للدراسات.

22. ليبو فيتش أندرو، **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفائه في مالي**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 5 فيفري 2013.

23. محسن عمر أحمد الزيات أمنية، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا 1991-2015**، المركز الديمقراطي العربي.

24. محمد فوزي فهمي الأكشر إسراء ، السياسة **الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا دراسة مقارنة مالي 2013-2016، النيجر 2014-2016**، 16 جويلية 2016، المركز الديمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسيّة.

25. محمد عاشور ،**ثمار شد الأطراف سياسة اسرائيل تجاه افريقيا** ، 25 نوفمبر 2017 ، مركز الحضارة للدراسات و البحوث ، معهد الدراسات والبحوث الافريقي ، جامعة القاهرة

26. نجيت أبو بكر حسن علي ، **الأوضاع الدينية في إفريقيا ديناميكية النشاط الشيعي في إفريقيا إستراتيجية عسكرية واقتصادية ومذهبية للدولة الإيرانية**، التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثالث 2015- 2016، قضايا الأديان في إفريقيا، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقي

27. ولد إبراهيم الحاج، **أزمة شمال مالي انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، الأحد 19 فيفري 2012.

28. ولغرام لاخر، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**،، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2012.

29. يحيى زوبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل منع الحرب ومكافحة الارهاب**، مركز الجزيرة للدراسات، الأربعاء 28 نوفمبر 2012.

30. يزبك داليا غانم ، **الجزائر على حافة الهاوية ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة؟** ، مقال نشر بتاريخ 28 أفريل 2016، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

31. _____ ، **دراسة العلاقات الليبية الجزائرية ما بعد 17 فبراير وأزمة الانقسام السياسي**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.

32. ___ ، **محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا**، الأربعاء 19 فيفري 2014 على الساعة 09سا و14د، مركز راشيل كوري.

33. _____ ، **السياسة الفرنسية في إفريقيا**، 1 أوت 2015، قسم الدراسات الإفريقية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.

34. _____، **تركيا ومعضلة الأمن في إفريقيا**، 8 جانفي 2016، المعهد المصري للدراسات.

35. ___ ___، "**السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحوّلات الجيوسياسية في المنطقة العربيّة**"، قسم تحليل السياسة الخارجيّة، الموسوعة الجزائرية للدّراسات السياسية والإستراتيجية، 13 ديسمبر 2017..

36. _____، **السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية**، طاقم الإدارة للباحث ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية .

37. _____، **التدخل الفرنسي في مالي الأسباب والمآلات**، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 17 جانفي 2013.

38. _____، **الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها**، منظمة فريد ريش إيبرت، 2015.

39. _____، **القضايا الخمس: تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة** ، الأحد 04 جوان 2017، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة.

40. _____، **ترسخ داعش في ليبيا تهديد إقليمي ودولي**، مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء منير عميت في مركز تراث الاستخبارات ، 21 جويلية 2016..

41. _____، **دراسة: الجزائر في مواجهة استحقاقات إدارة الانتقال السياسي–التهديدات الإقليمية– الأزمة الإقليمية**، المركز المصري للبحوث والدراسات الأمنية، الاثنين 10 جويلية 2017.

42. _____، **دراسة الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية**، 19 ماي 2017، قسم الدراسات الإفريقية، الموسوعة الجزائرية الدراسات السياسية والإستراتيجية.

6_مواد غير المنشورة:

1. بردان فلاح، **الحياد الايجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**، العراق: جامعة الأنبار، مركز لدراسات الإستراتجية.

2. –بن عائشة محمد الأمين، **قراءة في الدبلوماسية الجزائرية مقاربة جيوستراتجية دراسة حالة مالي**، جامعة الجزائر3.
3. –حسناوي لحسن، **إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا الديناميكيات والانعكاسات**، الدار البيضاء: المغرب، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ملف إفريقيا والقوى الكبرى.
4. –خبيزي وهيبة، **النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي**، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة.
5. الراوي حميد، **الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
6. زاوشي صورية، **الأزمة الليبية والقوى الخارجية وجهات نظر متباينة و مصالح متنافسة**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية.
7. سنوسي محمد، **البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ 2011**، جامعة مستغانم، 29 نوفمبر 2015 .
8. غربي محمد، **من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن وحالة منطقة البحر الأبيض المتوسط**، الجزائر: جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والإدارية.
9. الغرام جهاد، **الدور الإقليمي الجزائري إفريقيا المحددات و الأبعاد**، المدية: جامعة يحي فارس.
10. مسيح الدين تسعديت، **النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى لقاء واغا دوغو 2013**، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر.

7_ الملتقيات والمؤتمرات:

1. حشود نور الدين، **التنافس الدولي على النفوذ في الجزائر وانعكاسات على المحيط الإفريقي** ، ملتقى دولي **حول الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكة إستراتيجية** ، قالمة: جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 30–31 أكتوبر 2017.
2. عديلة محمد الطاهر، ***الجزائر وإفريقيا من دعم الحركات التحريرية إلى بناء شراكات إستراتيجية***، ملتقى وطني حول **فرص وتحديات تعزيز التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات**، قالمة: جامعة 8 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 30–31 أكتوبر 2017

3. الهناش ناجي، **الشراكة الأوروجزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار ونجاح التغيير**، بحث القي في مؤتمر دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الدولية، تيبازة: معهد الحقوق والعلوم التابع للمركز الجامعي مرسي عبد الله.

8_ مواقع الأنترنت باللغة العربية:

1. **الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة**، متاح على الرابط: www.un.org.ar/section/un.charter/chapter-i/index.html. اطلع عليه بتاريخ 22 جوان2018 على الساعة 17سا و21د.

2. https://elearn.univ.ouargla.dz@20132014/main/documents/showinframes.php /?cid red pathetfile sysljzy -rlqmly-wldwly . html

أطلع عليه بتاريخ 03 مارس2018. على الساعة: 15سا و15د

3. متاح على الرابط:https/elearn-univ-ouargla.dz ، أطلع عليه بتاريخ 05 مارس2018 على الساعة 13سا.

4. _____،**المسار الدبلوماسي للجزائر قبل وبعد الاستقلال كرست مكانة الجزائر**، متاح على الرابط: article18300_2291266_01.html. المسار_الدبلوماسي-قبل-وبعد-الاستقلال-الانجازات https://www.vitaminedz.ovg/ ، أطلع عليه بتاريخ : 21 مارس 2018 على الساعة 11سا و30د

5. _____،**هل تراجعت الدبلوماسية الجزائرية عن مكانتها** ، متاح على الرابط: www.eljazairontime.net/home/index.php?option.com.html. ،أطلع عليه بتاريخ:21 مارس 2018 على الساعة:11سا و49د.

6. _____، **البعد القيادي للرئيس بوتفليقة مطلع الألفية** ، متاح على الرابط: democratica.de/ ?p43481 ،أطلع عليه بتاريخ: 19مارس 2018 على الساعة :13سا و01د

7. خلاف مليكة ، **الدبلوماسية الجزائرية ألة صامتة بأهداف عملية** ، جريدة المساء ، متاح على الرابط: WWW. Djazairess.com /elmassa/84024

أطلع عليه بتاريخ : 21 مارس 2018 على الساعة:11سا و49د .

8. ____، ____، **العمل الدبلوماسي الجزائري عرف نقلة نوعية منذ 1999 وتمكن من استرجاع مكانته**، الاثنين 29 أكتوبر 2017، 08:19، آخر تحديث الأربعاء 29 جوان 2018 على الرابط:

9. _____،"**التعريف بالجيش الوطني الجزائري**"، منتديات الشروق أونلاين ، الثلاثاء 17 جويلية 2018 ، متاح على الرابط: montada.echouroukonline.com/showthread.php ?t=22779 ، تم التصفح يوم : الثلاثاء 17 جويلية 2018 على الساعة: 21سا و47د.

10. بن عنتر عبد النور، "**عقيدة الجزائر الأمنية، ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**"، *مركز الجزيرة للدّراسات*، الأربعاء 2 ماي 2018.
متاح على الرابط: https://Www.djazaires.com/aps/246138، أطلع عليه بتاريخ:26 مارس2018 على الساعة: 19سا و10د.

11. _____، **الوساطة الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين بايران** ، السبت 27 أفريل 2013 ، متاح على الرابط: www.constantine.aps.dz/ spip-php ? page= imprimer&- id-article= 13801. ، أطلع عليه بتاريخ:26 مارس 2018 على الساعة 19سا و35د.

12. مسكين نزيهة ، **هكذا ساهمت الجزائر في تدعيم القضية الفلسطينية** ، متاح على الرابط: https//www.djazairess.com/alseyassi/33698. ، أطلع عليه بتاريخ :21 مارس 2018 على الساعة 19سا و 00 د.

13. حجازي محمد ، **الجزائر وفلسطين...توأمة على طريق التحرير** ،27 نوفمبر 2015 ، متاح على الرابط: https://alkhabar.com/opinion/6605. ، اطلع عليه بتاريخ:21 مارس 2018 على الساعة:18سا و58د.

14. بوخضرة حسين ، **الجزائر و دعم القضية الفلسطينية** ، المرصد الجزائري ،14 جوان 2017 متاح على الرابط: الفلسطينية_القضية_ودعم_الجزائر/مقالات/،

https://marsadz.com/ ، أطلع عليه بتاريخ:21 جوان 2018 على الساعة: 18سا و50د.

15. الرجوب عوض ، **فلسطينيون: الجزائر هي الأقدر على فهم معاناتنا** ، تقارير و حوارات 15 ديسمبر 2015 متاح على الرابط:www.aljazeera.net/news/reportsandinterview/2015/12/15 ، أطلع عليه بتاريخ:21 جوان 2018 على الساعة:18سا و54د.

16. ـــــــــــ ، **كرونولوجياالنزاع حول الصحراء الغربية**. متاح على الرابط: http://rafiq_adarb_blogspot.com/2008/03/blog_spot_1145.html!?m=1 تم التصفح يوم :11 ماي 2018 على الساعة 19سا 15 د.

17. البعمري نوفل، **لنحيي كمغاربة ذكرى تأسيس جبهة البوليساريو**، 13 ماي 2017، متاح على الرابط: www.houdapress.net اطلع عليه بتاريخ :14 ماي 2018 على الساعة 21سا و55د .

18. بن مطلع أحمد، **محطات في تاريخ الصحراء الغربية**، متوفر على الموقع: www.aljazeera.net أطلع عليه بتاريخ: 11 أفريل 2018 على الساعة 17 سا و29 د.

19. ـــــــــــ ، **الصحراء الغربية**، متاح على الرابط: الصحراء الغربية https://www.marefa.org/ أطلع عليه بتاريخ : 11 ماي 2018 على الساعة: 18 سا و24د.

20. سليماني هيثم، **مقالات: ملف الصحراء الغربية الى أين؟** ،على الموقع: www.noonpost.org/content/4969 أطلع عليه بتاريخ: 11 ماي 2018 على الساعة: 17 سا و31د.

21. ـــــــــــ ، **اتفاق السلام بين موريتانيا وجبهة الوليساريو، استحضار ذاكرة الألم**، 05 أوت 2018 متاح على الرابط: www.mapnr.blogpost.com/2015/08/36.html أطلع عليه بتاريخ: 11 ماي2018 على الساعة: 17 سا و37د.

22. ـــــــــــ، **تأثير اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا على قضية الصحراء** على الرابط: http://sahara-question.com ، أطلع عليه بتاريخ 10 ماي 2018 على الساعة: 19 سا و23د.

23. ـــــــــــ ،**المبعوث الأممي للصحراء الغربية يشرع في زيارة مغاربية** ، متاح على الرابط:

www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180623/144803.html. تم التصفح يوم: الاثنين 03 سبتمبر 2018 على الساعة 21سا و 45د.

24. ـــــــــــ، **موقف الجزائر حول الصحراء الغربية موقف التمسك بالمبدأ**، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، 19 جوان2002.

متاح على الرابط: www.aljazeera.net اطلع عليه بتاريخ :15 ماي 2018 على الساعة: 21 سا و25د.

25. ـــــــــــ، **القضية الصحراوية ضمن مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة** ، موقع صمود وثائق، ديسمبر 2014، متاح على الموقع: https// Fb – scribd.com/doc/250206297 بتاريخ الاطلاع: يوم الاثنين 07 ماي 2018 على الساعة: 19سا و10د.

26. ـــــــ، **الجزائر تدعوا الأمم المتحدة لاستئناف المفاوضات حول الصحراء الغربية**، الإذاعة الجزائرية، 10 نوفمبر 2016 متاح على الموقع: www.radioalgérie.dz ، تم التصفح يوم: الاثنين 07 ماي 2018 على الساعة 10 سا 59 د.

27. ـــــــــــ، **الجزائر: لا حل لقضية الصحراء الغربية دون تقرير المصير**، 22 سبتمبر 2017 متاح على الموقع: https://news-un.org/ar/story/2017/09/282802 اطلع عليه يوم: 31 أوت 2018 على الساعة :17 سا 00د.

28. ـــــــ، **الجزائر تعبر عن ارتياحها لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية**، 05 أفريل 2018 متاح على الرابط: https:// www.Spsrasd.info/news/ar/articles/2018/04/05/ 14773.html تم التصفح يوم :الاثنين 07 ماي 2018 على الساعة :22 سا24د.

29. ـــــــــــ، **من أجل ممارسة حقوقه المشروعة الجزائر عليها واجب التضامن تجاه الشعب الصحراوي**، 07 أفريل 2018 متاح على الرابط: www.elmoudjahid.com/ar/actualité/13202 تم التصفح يوم: الأربعاء 02 ماي 2018 على الساعة: 22سا18د.

30. سيد أحمد أحمد ، **مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**، موقع الزمان، السياسة الدولية، الثلاثاء 04 نوفمبر 2014.

31. ـــــــــــ، **عملية الكرامة في ليبيا**، متاح على الرابط: www.algazeera.net/news/reportsanditerview/2014/8/23/ تم التصفح يوم: الجمعة 23 مارس 2018 على الساعة: 23سا 26د.

32. مشعالي إبراهيم، **دور المقاربة الجزائرية في حلّ الأزمة الليّبية**، متاح على الرابط: https://platform.almanhal.com/files/2/92614 تم التصفح يوم: الأربعاء 12 مارس 2018 على الساعة : 23سا و24د.

33. السيد محمد محمود ، **في فض الاشتباك بين الرؤى المصرية والجزائرية تجاه الأزمة الليبية** ، 17 أفريل 2016 ، متاح على الرابط https//www.ida2at.com/disengage-egyptian-and-algerian-vision-towards-the-libyan-crisis/ تم التصفح يوم:الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة:17سا و13د.

34. – خشانة رشيد، **تداعيات سياسية وعسكرية للصراع الدائر في ليبيا على كل من تونس والجزائر**، متاح على الموقع:https://www.swissinfo.ch/ara بتاريخ الاطلاع: السبت 08 سبتمبر 2018 على الساعة: 21سا و53د

35. نواري أنيس، **أعلنت رسميا تبنيها سياسة السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر ليبيا تطلب مساعدة الجزائر لإبطال وعرقلة جهود التسوية**،على الرابط: www.annasronline.com/index-php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/57270-2016-10-03-23، بتاريخ الاطلاع: 04 مارس 2018، على الساعة:/ 12سا 25 د.

36. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الاجتماع الوزاري الثلاثي حول ليبيا بالجزائر تطابق وجهات النظر حول مواصلة التنسيق ودعم واحترام إرادة الشعب الليبي**، في 2015/11/02، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id:2822. بتاريخ الاطلاع :04 مارس 2018.

37. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا**، 2015/12/01، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=3557. بتاريخ الاطلاع:04 مارس 2018.

38. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **ندوة روما: المشاركون يجددون تمسكهم بالوحدة الترابية لليبيا ووحدة شعبها**، في 2015/12/12، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=3608. بتاريخ الاطلاع: 04 مارس 2018.

39. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الحوار الشامل والحل السياسي الاطار الوحيد لحل الأزمة الليبية** في 2015/12/19، على الموقع: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=4405.. بتاريخ الاطلاع : 04 مارس 2018.

40. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **جولة السيد مساهل في ليبيا فرصة للاطلاع على استعداد الأطراف الليبية للحوار والمصالحة الوطنية في** 2017/04/22 ، على الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?fater=1&news-id=4756..

41. _____، **حافظت على أولويات عملها على كافة المستويات....دبلوماسية2017....سنة المتابعة والتأكيد**، الموعد 2016، متاح على الرابط: https://almaouid.com/national/21865؟، بتاريخ الاطلاع: الثلاثاء 20 فيفري2018، على الساعة: 12سا و40د.

42. العمور ثابت، **الدور الجزائري في الأزمة الليبية دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية**، عربيات، العدد،2612، الخميس 11 حزيران 2015، متاح على الموقع: www.alkhabar.com/mode/235291، بتاريخ الاطلاع: 2 مارس 2018 على الساعة: 12سا 27 د.

43. محمد أمين عماد ، **ترتيب أولويات السياسة والدبلوماسية والاقتصاد ، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية** ، 13 مارس 2017 ، يومية السلام ، متاح على الرابط: www.essalamonline.com/ara/dermalink/61264.html: تم التصفح يوم: الأربعاء 21 مارس 2018 على الساعة:23سا و33د.

44. سعد الله الطيب ، **الجزائر حلت مشكل مالي وساهمت بملف ليبيا وتصالحت مع موريتانيا**، 31 ديسمبر 2015، على الموقع: www.elkhabar.net/2015/12/31، بتاريخ الاطلاع: 04 مارس 2018 على الساعة: 17 سا 37 د.

45. بوطيش عبد العلي، **الجزائر تتمسك برفض التدخل العسكري في الجارة ليبيا** ، ديسمبر 2017 ، متاح على الرابط: elmihwar.com/ar/index.php/mobile/98321/..html تم التصفح يوم:الأربعاء 21 مارس 2018 على الساعة:23سا و43د.

46. _____ ، **كلينتون تكشف تفاصيل سرية عن موقف الجزائر من ليبيا**، جريدة التحرير الجزائرية، نشر المقال بواسطة محرّر 1، 24 ماي 2014، على الموقع : www.altahriroline.com/ara/articles/179485، بتاريخ التصفح: 21 مارس 2018 على الساعة: 21 سا و55د.

47. يزبك داليا غانم ، **الجزائر على حافة الهاوية ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة؟** ، مقال نشر بتاريخ 28 أفريل 2016، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

48. _____ ، **بعد 08 أشهر من المفاوضات وخمس جولات ماراطونية الجزائر تنجح في انهاء الصراع المسلح في شمال مالي** على الموقع: https://www.djazairess.com/annas/104329تم التصفح يوم: الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة: 17سا و28د.

49. توازي فرانسوا، **المغرب والجزائر في سباق لغزو السوق الإفريقية**، 29 ماي 2015، متاح على الرابط: المغرب-والجزائر-في-سباق-لغزو – السوق –الإفريقية https://www.noonpost.org/ تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة: 17سا و39د.

50. _____، **تنافس بين المغرب والجزائر في الدبلوماسية الدينية بالقارة الإفريقية**، 24 مارس 2017 على الساعة 06سا و12د ،متاح على الرابط:

https//arabic.cnn.com/world/2017/03/24/morocco-algeria-religious-diplomacy تم التصفح يوم: الاثنين 18 جوان 2018 على الساعة: 18سا و49د.

51. بن الشريف خالد، **إنفو غرافيك كل ما يجب أن تعرفه عن الصراع المغربي-الجزائري مسبباته وسيناريوهاته المستقبليّة**، 9مارس 2015 متاح على الرابط:

https://www.sasapost.com/all-you-need-to-know-about-the-moroccan-algerian-conflict-causes-and-implications بتاريخ الاطلاع: الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة: 17سا و52د.

52. ___ ___، "**الجزائر تتأسف للعدوان الثلاثي على سوريا وتشدّد على الحلّ السياسي**"، 14 أفريل 2018 متاح على الرابط:

www.masrawy.com/news/publicaffairs/details/2018/4/14/1324974 تم التصفح يوم الجمعة 11 ماي 2018، على الساعة : 00سا و06د.

53. ___ ___، **مساهمة الجزائر في بناء إتحاد المغرب العربي**، متاح على الرابط:

Radioalgerie.dz/ar/images/stories/Mahrez/Algerie-4.pdf تم التصفح يوم: الجمعة 27 أفريل 2018.

54. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **السيد الوزير يشدد على أهمية الإرادة السياسية في بناء الإتحاد المغاربي**، 20 فيفري 2014، متاح على الرابط www.mae.gov.dz/news-article/1968-aspx تم التصفح يوم الجمعة 11 ماي 2018 على الساعة 22 سا و10د.

55. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **الجزائر تقترح إعادة النظر في منظومة وهياكل إتحاد المغرب العربي**، 04 ماي 2016 متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/4026-aspx تم التصفح يوم الجمعة 11 ماي 2018 على الساعة 21سا و49د.

56. _____، **النيباد أحد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجيّة على مستوى القارة السمراء**، وكالة الأنباء الجزائريّة مقال نشر يوم: 04 جويلية 2012 متاح عن الرابط:

https://www.djazairers.com/aps/254815 تم التصفح يوم: الجمعة 27 أفريل 2018، على الساعة 15 سا و30د.

57. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **السيد سلال يدعو إلى مكافحة كل أشكال الإقصاء في مجال الحصول على الغذاء** ، متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-de-aspx?footer-18news-id-1291 تم التصفح يوم الجمعة 18 ماي 2018 على الساعة: 22سا و34د.

58. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **لعمارة: النيباد بلغت مستوى النضج**، متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=18news-id=1686 تم التفحص يوم: الجمعة 18 ماي 2018 على الساعة 23:34.

59. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية المستدامة في إفريقيا** متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=1r news-id=1218 تم التصفح يوم السبت 19 ماي 2018 على الساعة:00سا و06د.

60. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **لعمارة يدعو إلى مسعى عقلاني وحازم لإفريقيا من أجل إندماجها السياسي والاقتصادي**، متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=18news-id=4179 تم التصفح يوم: الجمعة 18 ماي 2018 على الساعة 23سا و39د.

61. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، "**المنتدى الإفريقي للإستثمار" خطوة نوعية لجمع المتعاملين الملتزمين بتنمية القارة**، متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-detail-aspx?footer=18news-id=4442 تم التصفح يوم: الجمعة 19 ماي 2018 على الساعة 23سا و59د.

62. بن مسعود عبد القادر، **قدمت 100 مليون دولار للأفارقة، كيف تواجه الجزائر نفوذ المغرب في القارة**، ساسة بوست، 2 ديسمبر 2017 متاح عن الرابط: https://www.sasapost.com/how-does-algeria-seek-to-counter-the-

growing-moroccan-influence-in-africa تم التصفح يوم الثلاثاء: 1 ماي 2018 على الساعة 22سا و37د.

63. بوكروح عبد الوهاب ، **الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية**، بوابة الشروق أون لاين، 29 ماي 2013، متاح على الرابط: الجزائر-تلغي-ديونا-مستحقة-على-14-دولة-إفريقية https://www.echouroukonline.com/ تم التصفح يوم: الثلاثاء 1 ماي 2018 على الساعة 21سا و21د.

64. _____ ، **مساعدات مالية جزائرية بأكثر من 100 مليون دولار لعدة دول إفريقية**، البلاد نت ، 30 نوفمبر 2017 ، متاح على الرابط: www.elbilad.net/article/detail?=77198 تم التصفح يوم السبت 19 ماي 2018 على الساعة:01سا و01د.

65. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية: **انتخاب الجزائر عضوا في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة**، 12 نوفمبر 2013 متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/11-aspx تم التصفح يوم السبت 26 ماي 2018 على الساعة 23سا و27د.

66. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ،الجزائر-**الأمم المتحدة، التوقيع على الأدوات القانونية الخاصة بانشاء معهد التنمية المستدامة**،22 ديسمبر 2013 متاح على الرابط : www.mae.gov.dz/news-article/3305.aspx تم التصفح يوم: 26 ماي 2018 على الساعة 23سا و39د.

67. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجزائر ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي للبحث حول الجريمة والعدالة**، 2 سبتمبر 2015 متاح عن الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/3305-aspx تم التصفح يوم السبت 26 ماي 2018 على الساعة 23سا و48د.

68. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، الجزائر **تدعو مجلس الأمن إلى رفع التمويلات الموجهة لتعزيز السلم**، 25 فيفري 2016، متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/3815-aspx تم التصفح يوم السبت 16 ماي 2018 على الساعة 23سا و57د.

69. وزارة الشؤون الخارجيّة الجزائرية، **الجزائر تنتخب رئيسة للجنة الأممية لنزع السلاح والأمن الدولي**، 14 جوان 2016، متاح على الرابط: www.mae.gov.dz/news-article/4111-aspx تم التصّفح يوم الأحد 26 ماي 2018 على الساعة: 00سا و24د.

70. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، **وزارة الخارجية تحتفل باليوم الدولي للعيش معا في سلام** ، متاح على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news-article/5554.aspx تم التصفح يوم السبت 01 سبتمبر 2018 ، على الساعة : 17سا و06د.

71. _____، "**الحضور الدبلوماسي للجزائر دور فعال في تأسيس الدّولة المعاصرة قبل وبعد الاستقلال**"، متاح على الرابط: https://www.vitaminedz.org/الحضور - الدبلوماسي/E2/80/8E/articles-18300-502957-0-1.html

72. _____، "**الجزائر تصف قرار ترامب تجاه القدس بالانتهاك الصارخ**"، 4 ديسمبر 2017 متاح على الرابط:

world/2017120712817768 23-Https://arabic-sputniknews.com/arab

تم التصفح يوم: السبت 12 أفريل 2018 على الساعة 00سا و32د.

73. علاوي محمد لحسن ، بوروشة كريم، **تفعيل الشركة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، جامعة ورقلة ، متاح عن الرابط: https://revues-univ-ourgla-dz/index.php/number-04-june2016/2997-theeffectivencess-of-euro-algerian-partnership-as-a-mean-of-integration-in-the-world-economy

تم التصفح يوم: 27 أفريل 2018 على الساعة : 19سا و17د.

74. عزيز أحمد، **الجزائر حليف غربي في مكافحة الإرهاب يمقت القواعد والأحلاف العسكريّة** ، 1 نوفمبر 2016، وكالة الأناضول. متاح على الرابط: أخبار-تحليلية-الجزائر-حليف-غربي-في-مكافحة-الإرهاب، يمقت-القواعد-والأحلاف-العسكرية-تحليل/ https://www.aa.com.tr/ar/676056 تم التصفح يوم: السبت 2 جوان 2018 على الساعة 22سا و03د.

75. _____ ، **الأفريكوم ترغب في التعاون مع الجزائر**، 25 أفريل 2018 ، منتدى التكنولوجيا العسكرية والفضاء ، متاح على الرابط: army-tech.net/forum/php ?threads14556 تم التصفح يوم: الجمعة 01 جوان 2018 على الساعة:21سا و32د.

76. غراب محمود، **إستراتيجية فرنسا الجديدة في إفريقيا**، الأربعاء 29 نوفمبر 2017 على الساعة: 03سا و37د، النادي الدولي، متاح على الرابط: theinternational-club/news/742/29-11-2017/ تم التصفح يوم: الأحد 3 جوان 2018 على الساعة 21سا و51د.

77. محمد صادق أمين، **إفريقيا والأمن الإستراتيجي الخليجي من الإهمال إلى عاصفةالحزم**، 9 نوفمبر 2015، متاح على الرابط: https://alkhleejonline.net :بتاريخ الاطلاع : الجمعة 31 أوت 2018 على الساعة: 17سا و46د.

78. خليفة شادي، **إفريقيا ساحة مشتعلة للتنافس السعودي – الإيراني**، 26 سبتمبر 2017 على الساعة 11:38 متاح على الرابط: تقارير وحوارات/ إفريقيا – ساحة – مشتعلة – للتنافس – السعودي – الإيراني-https// thenewkhalij-news/ar/

تم التصفح يوم: الأحد 3جوان 2018 على الساعة: 17سا و58د.

79. القواسمي يحي ، **إسرائيل والهاجس الجزائري**، 28 ماي 2016 متاح على الرابط:

https://www-partiantisioniste.com/ar/news-ar/algerias-obsession-with-israel-2-html

تم التصفح يوم السبت 09جوان 2018 على الساعة 01سا و16د.

80. _____، **السفيرة الإسرائيلية في فرنسا تهاجم الجزائر لدورها الحيوي في عرقلة تواجد إسرائيل في إفريقيا**، 3 سبتمبر 2017 متاح على الرابط:

http://www.watanserb.com/207/09/03.

تم التصفح يوم: الإثنين 4 جوان 2018 على الساعة: 00سا و30د.

81. _____، **المغرب و الجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم**، قناة العربية 2015- متاح على الرابط:

https//www.alarabiya.net/pdf/d8eba8a6-ac07-4125-998-f00c6ffef

تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة: 02سا و20د.

82. _____، **سباق تسلح محموم و غير معلن بين الجزائر و المغرب**، 11أوت 2016 على الساعة : 18سا و28د متاح على

الرابط: www.algeriatimes.net/algerianews.35384-html تم التصفح يوم: الاثنين 18 جوان 2018 على الساعة 18سا و56د.

83. _____، **الجزائر سابع مستورد للسلاح في العالم، تقرير معهد ستوكهولم**، 12 مارس2018 ، على الساعة: 20سا و48د ، متاح على

الرابط: www.elbilad.net/article/detail ?id=80773

تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة:02سا و13د .

84. عبد النور بن عنتر، **الجزائر وامتحان الأزمة الليبية** ، سبتمبر 2014. موقع العربي الجديد.

85. بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي موقع محمد العربي زيتوت ، 23 جوان 2013 .

86. عبد المالك سيدي ولد، **التنافس الجزائري- المغربي بإفريقيا الأسباب والتجليات**، متاح على الرابط: التنافس-الجزائري-المغربي-بإفريقيا-الأسباب-والتجليات www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/10/30 تم التصفح يوم: الخميس 14 جوان 2018 على الساعة: 17سا و54د.

87. سيد أحمد أحمد ، **مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**، موقع الزمان، السياسة الدولية، الثلاثاء 04 نوفمبر 2014.

9_ الدراسات باللغة الأجنبية:

1-Amina Mernache , **la politique algérienne La nostalgie d'une gloire perdu**, **dynamiques, international** ,ISSN, 2015, 2646, Paris N° 07, Octobre 2012

2-ANAIS Cartonde tournal, **le conflet au mali** , master complémentaire en droit international,2013.

3-Mohand tahar Bensaad, **la déplomatie algériénne**, **face à l'ordre de choc libyenne au mali**, socialgerie,article815, 13 avril 2012

10_ المواقع باللغة الأجنبية:

1-Soufi Mohamed Hakim , "**Pourquoi l'Algérie est la perle économique du maghreb et du Bassin Méditerranéen**", sur le site : ecomnewsmed.com/article/1681/pourquoi_ l'Algérie-est-la-perle-economique-du-maghreb-et-du-Bassin-Méditerranéen-lundi 2 juillet 2018, à 20h :15m.

2-Par rédaction AF, **L'Algérie 4éme Puissance économique en afrique**, 23 mai 2018 sur le site : https://www.algérie-Focus.com/2018/05/classement, vu: le lundi 2 juillet 2018, à 20h :00m.

3----------, "**L'armée algérienne parmi les plus puissantes armées au monde**" sur le site : https://www.fr.sputniknews.com/international/201804231036072718-armée-algerienne-puissante-monde , lundi 2 juillet 2018, à 19h :41m.

4-Ministére des affaires étrangére algerienne « **Allocution d'ouverture S.E Mr Ramtan Lamamra, Ministre des affaires Etrangère à la 2ème session du Dialogue Stratégique Algérie-Etats-Unis d'amérique** », sur le site http:// WWW.mae.gov.dz/news_detail.aspx?foote=1&news_id=2093 , vu le 13 avril 2018.

الفهرس

الفهرس:

مقدمة.....

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية.....ص 16

المبحث الأول: تطور الدبلوماسية الجزائرية..... ص 18

المطلب الأول : الدبلوماسية الجزائرية (في الفترة الممتدة من 1954–1962).....ص 18

المطلب الثاني:الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال (1962–1978).....ص 24

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجزائرية من (1992_1999)(1999_2017) .....ص 25

المبحث الثاني: أسس الدبلوماسية الجزائرية .....ص 30

المطلب الأوّل: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.....ص 30

المطلب الثاني: سمات الدبلوماسيّة الجزائرية .....ص 34

المطلب الثالث: أهداف الدبلوماسيّة الجزائريّة ومرتكزاتها..... ص 36

المبحث الثالث: نماذج الوساطات الجزائرية في حل القضايا الإقليمية و الدولية.....ص 43

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية لتحرير الرهائن الأمريكيين 1981.....ص 43

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية 1983..... ص 44

المطلب الثالث : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الإثيوبي الإريتيرى .....ص 45

الفصل الثاني: تحركات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي 2011– 2017.ص 48

المبحث الأول: دور الجزائر في دعم قضية الصحراء الغربية..... ص 50

المطلب الأول: جذور القضية الصحراوية ..... ص 50

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية ..... ص 54

المطلب الثالث: موقف الجزائر وجهودها إزاء قضية الصحراء الغربية..... ص 58

المبحث الثاني: دور الجزائر في الأزمة الليبية .....ص 66

المطلب الأول: تطورات الأزمة الليبية..... ص 66

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري..... ص 68

المطلب الثالث: موقف وجهود الدبلوماسية الجزائرية إزاء الأزمة الليبية ..... ص 74

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي ..... ص 84
المطلب الأول: طبيعة النزاع في مالي ..... ص 84
المطلب الثاني: تداعيات النزاع في مالي على الأمن الجزائري واستراتيجيات المواجهة ص87
المطلب الثالث: موقف الجزائر وجهودها إزاء النزاع في مالي ..... ص 95

الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية بين النجاحات و المعوقات ص102

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية إقليميا، قاريا ودوليا.....ص104
المطلب الأوّل: الدور الجزائري على المستوى الإقليمي ..... ص 104
المطلب الثاني: الجزائر والدائرة الإفريقية ..... ص 108
المطلب الثالث: الدبلوماسيّة الجزائرية على المستوى الدولي..... ص 113

المبحث الثاني: معوقات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإفريقي .....ص 117
المطلب الأول: التواجد الأمريكي في إفريقيا..... ص117
المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية الروسية، الصينية في إفريقيا ص120
المطلب الثالث: التواجد التركي، الإيراني، الخليجي، الإسرائيلي في إفريقيا ص122

المبحث الثالث: موقع الدبلوماسية الجزائرية في ظل التوازن الإستراتيجي الجزائري – المغربي:
.....ص127
المطلب الأول: الإستراتيجية المغربيّة في إفريقيا..... ص127
المطلب الثاني: التنافس الجزائري–المغربي ..... ص 131
المطلب الثالث: تداعيات التنافس الجزائري المغربي ..... ص 136
خاتمة..... ص 139
قائمة المراجع ص144
الفهرس.....ص 175